



الموضوع

أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية
في البنوك التجارية

– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لوكالة
بسكرة (BADR) – للفترة (2012 – 2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود و مالية

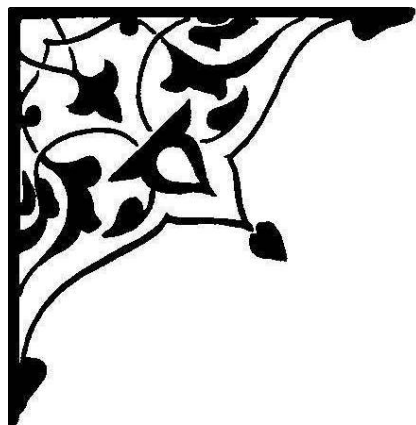
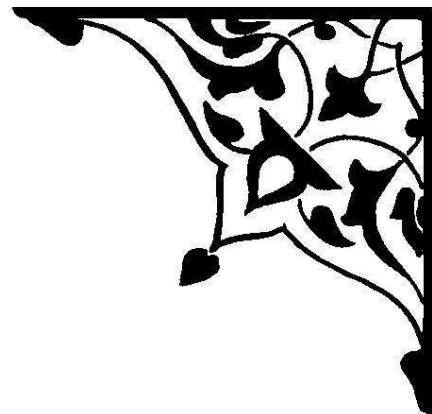
إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطالبة:

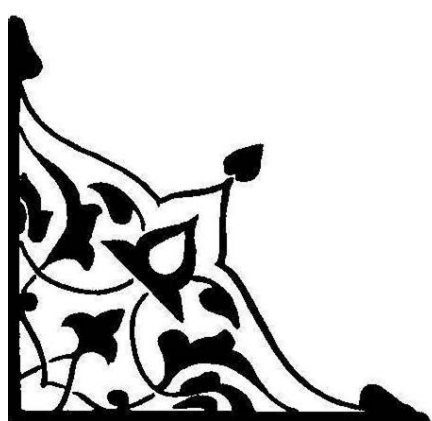
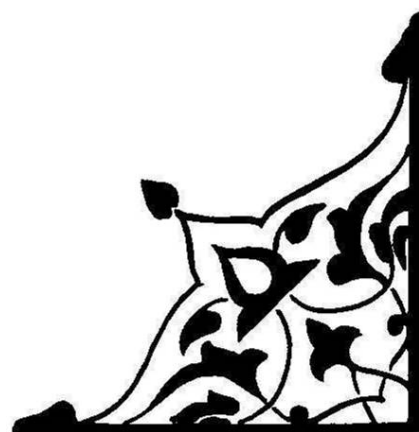
ساعد ابتسام

■ حملوي سماح

السنة الجامعية : 2016-2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دعاء

ربنا لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا
فشلنا.

و ذكرنا دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح
و ساعدنا على قول الحق في وجه الأعداء و عدم قول
الباطل لكسب الضعفاء.

ربنا إذا أعطيتنا نجاحا لا تفقدنا تواضعنا.
وإذا أعطيتنا تواضعا لا تفقدنا اعتزازا
بكرامتنا.

آمين

إهداء

أهدي خلاصة عملي وجهدي و شقاء عمري إلى نور عينا وكل ما لدينا الذي داعب
طفولتي وصاحب مراهقتي و حمى شبابي ، إلى الذي هو لي الحنان و السكينة و الطمأنينة و الشرف
إلى الذي علمني معنى الحب و التحدي و جعلني أجتهد أثابر من أجل الوصول إلى العلم و جعل
مني المرأة الصالحة إلى الرجل الحكيم و العظيم إلى " أبي العزيز الغالي ابراهيم ".
إلى من حملتني و هن على و هن ملكة القلوب الطيبة ، سيدة العقول الحكيمة ، صاحبة القلب
الكبير إلى التي رفعت يديها للعالي في جوف الليل تناجي الرب و تسأله أن ييسر لي حالي ، إلى التي
سهرت على راحتي و سخرت لي دنيا الأمان ، إلى التي صبرت علي ، إلى التي ضحت من أجل أن
تراني أبلغ أعلى المستويات و الدرجات وانتظرت بالشوق حصولي على الشهادات ووصولي إلى أعلى المناصب
" أمي الحنونة نزيهة " .

إلى أعز ما لدي في الوجود الذين رشفوا معي رحيق الحياة إلى شرفي و فخري و سندي عصيتي و تاج
رأسي أخواتي قرة عيني : رفيقة ، بسمه ، أمل ، صفاء ، إلى أغلى ما رزقني ربي إخوتي : محمود وسلامو
فوالله ربي و الوالدين وأنتم .

إلى الذين داعبتهم ملائكة الدار إلى الأعمام : آدم و بيان .

إلى أزواج أخواتي الأعمام : لسعد ، زهير و سفيان .

إلى صديقاتي في الدراسة : خولة ، ايمان ، رانيا ، كريمة ، نورهان .

وأخواتي التي لم تلدهم أمي صديقاتي في السكن : ايمان و سهام .

إلى كل الصديقات و الأصدقاء الذين عرفتهم طيلة حياتي

إلى كل من ساعدني و شجعني و وقف بجاني في أشد اللحظات ولو ببسمة وكل من يسعده نجاحي و تقدمي .

سماح

شكر وعرفان

أولا الحمد لله الذي هداني وسدد خطانا ووقفني لبلوغ درجة من العلم وأعاني على أنجاز هذا

العمل العلمي المتواضع الذي آمل أن يلقي كل الاستحسان والتجاوب ولا يسعني في هذا المقال إلا أن أتقدم

بالشكر إلى الأستاذة المشرفة " ساعد ابتسام " التي أشرفت على تأطيري ولما قدمته لي من ملاحظات قيمة

مزودة بالنصائح والتوجيهات .

كما أتقدم بحزيل الشكر وعرفانا بالجميل للأستاذة بالدرجة الأولى والأخت والصديقة بالدرجة الثانية " عديسة شهرة "

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الذين استقدت من معارفهم عبر مختلف الأطوار من الابتدائي إلى ما بعد التدرج .

وفي الأخير أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة .

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة العلاقة بين مخصصات خسائر القروض على ربحية البنوك التجارية حيث تعتبر مشكلة القروض المتعثرة جزء لا يتجزأ من العمل الاقراضي ، فهي تعتبر نتيجة جد منطقية من نتائج عملية منح القروض ، بحيث يصعب تجنبها والتنبؤ بها لأنها متوقعة الحدوث في المستقبل .

وفي هذا الصدد تعمل البنوك على منح مشكلة تعثر القروض قدرا من الأهمية و القيام ببعض الإجراءات الكفيلة بالبحث عن حل لها ، مستغلة في ذلك خبرة و كفاءة مسؤولي إدارة القروض ومختلف الطرق الوقائية ، إضافة إلى تكوين مبالغ احترازية تدعى بمخصصات خسائر القروض لمواجهة هذه القروض المتعثرة حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية متمثلة في أن هذه المخصصات تؤثر بالسلب على ربحية البنك فكلما زادت قيمتها كلما انخفضت الربحية ، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أهم هدف تسعى البنوك إلى تحقيقه .

الكلمات المفتاحية : القروض المتعثرة ، مخصصات خسائر القروض ، الربحية .

Résumé :

L'étude vise à déterminer l'impact des provisions pour pertes sur prêts sur la rentabilité des banques commerciales , ou le problème des prêts non performants sont considérés comme partie intégrante du travail de prêt ,il est un résultat très logique des résultats du processus d'octroi des prêts ,ce qui rend difficile d'éviter et imprévisible , car il devrait se produire dans l'avenir.

En ce qui concerne , les banques travaillent à donner au problème de chancelante accord de prêt d'importance et faire des procédures pour rechercher une solution, en profitant de l'expérience et de l'efficacité des responsables de l'administration des prêts et diverses méthodes de prévention, en plus de la formation des montants des allocations de précaution appelées pour pertes sur prêts pour répondre à ces prêts non performants, où cette étude a atteint un résultat de base représentèrent que ces dispositions affectent négativement la rentabilité de

la banque, plus la valeur plus élevée, plus la rentabilité, de sorte que celle-ci est l'objectif le plus important des banques cherche à atteindre.

Mots-clés : prêts non performants, les provisions pour pertes sur prêts, la rentabilité .

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	البسملة
	دعاء
	إهداء
	شكر وعرفان
III - III	ملخص الدراسة
III - III	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
III	فهرس الملاحق
أ - ث	مقدمة
39 - 2	الفصل الأول : الإطار النظري للقروض البنكية ومخصصات خسائرها
2	تمهيد
3	المبحث الأول : القروض في البنوك التجارية
3	المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وأنواعها
3	الفرع الأول : تعريف القروض البنكية
4	الفرع الثاني : أنواع القروض البنكية

7	المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية
8	المطلب الثالث : سياسة الإقراض
8	الفرع الأول : تعريف السياسة الإقراضية
9	الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية
9	الفرع الثالث : مكونات السياسة الإقراضية.
11	المبحث الثاني : مخاطر القروض البنكية.
11	المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية.
11	الفرع الأول : تعريف مخاطر القروض البنكية .
12	الفرع الثاني : مصادر وأنواع مخاطر القروض البنكية.
16	المطلب الثاني : تعريف القروض المتعثرة وأسبابها.
17	الفرع الأول : تعريف القروض المتعثرة.
17	الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض البنكية.
19	المطلب الثالث: إدارة القروض المتعثرة.
19	الفرع الأول : مؤشرات التعرف على القروض المتعثرة.
23	الفرع الثاني : الطرق البنكية لعلاج الديون المتعثرة.
27	المبحث الثالث : مخصصات خسائر القروض.
28	المطلب الأول : ماهية مخصصات خسائر القروض.
28	الفرع الأول: مفهوم المخصصات.

31	الفرع الثاني : طرق تحديد مخصصات خسائر القروض.
35	المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمخصصات.
35	الفرع الأول : المعالجة المحاسبية للقروض المشكوك في تحصيلها.
36	الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية للقروض المعدومة.
39	خلاصة الفصل الأول
65 - 41	الفصل الثاني : الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية
41	تمهيد
42	المبحث الأول : الربحية في البنوك التجارية.
42	المطلب الأول : مفهوم الربحية وأهميتها.
42	الفرع الأول : مفهوم الربحية.
43	الفرع الثاني : أهمية الأرباح للبنوك التجارية.
44	الفرع الثالث: طرق زيادة أرباح البنك.
45	المطلب الثاني : معايير قياس الربحية لدى البنوك التجارية.
45	الفرع الأول : القوة الايرادية أو العائد على الموجودات (ROA).
46	الفرع الثاني : العائد على حقوق الملكية (ROE).
47	الفرع الثالث : نسب قياس فعاليات النشاطات التشغيلية.
47	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الربحية.
47	الفرع الأول : المؤشرات المرتبطة بالأصول.

49	الفرع الثاني : المؤشرات المرتبطة بالخصوم.
50	الفرع الثالث : المؤشرات المرتبطة بالدخل.
52	المبحث الثاني : مصادر ربحية البنك وأهمية القروض كمصدر أساسي.
52	المطلب الأول : الفوائد على القروض البنكية.
52	الفرع الأول : محددات الإيرادات المحصلة من القروض.
54	الفرع الثاني : تحديد معدل الفائدة على القروض.
54	المطلب الثاني : فوائد الاستثمار في الأوراق المالية .
56	المطلب الثالث : أجور و عمولات الخدمات البنكية المختلفة.
56	الفرع الأول : بعض الخدمات البنكية المنتجة للإيرادات.
58	الفرع الثاني : تسعير الخدمات البنكية.
60	المبحث الثالث : تأثير ربحية البنك بمخصصات خسائر القروض.
60	المطلب الأول : جدول حسابات النتائج .
60	الفرع الأول : تعريف جدول حسابات النتائج.
61	الفرع الثاني: مكونات جدول حسابات النتائج.
63	المطلب الثاني : العلاقة بين مخصصات خسائر القروض وربحية البنوك .
65	خلاصة الفصل الثاني .
100 - 67	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بسكرة -.
67	تمهيد

68	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .
68	المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
68	الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه.
71	الفرع الثاني : مبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
72	المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة -.
72	الفرع الأول: تعريف بدر وكالة - بسكرة -.
73	الفرع الثاني: وظائف وامتيازات بدر وكالة - بسكرة -.
74	الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة -.
78	المطلب الثالث: موارد الوكالة وطرق تنميتها.
78	الفرع الأول: تطور موارد بدر وكالة - بسكرة -.
78	الفرع الثاني: طرق تنمية موارد الوكالة.
80	المبحث الثاني : القروض الممنوحة والقروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة- .
80	المطلب الأول: حجم القروض الممنوحة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 – 2015).
81	الفرع الأول : حجم قروض الاستغلال الممنوحة للفترة (2012 – 2015).
82	الفرع الثاني: حجم قروض الاستثمار الممنوحة للفترة (2012 – 2015).
86	الفرع الثالث : تقييم القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - .

87	المطلب الثاني : حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).
88	الفرع الأول: حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 - 2015).
91	الفرع الثاني : أسباب تعثر القروض في وكالة بدر - بسكرة - .
92	المبحث الثالث : ربحية وكالة بدر - بسكرة - وعلاقتها بمخصصات خسائر القروض.
92	المطلب الأول : مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 - 2015).
92	الفرع الأول: الأسلوب المعتمد في وكالة بدر - بسكرة - لتكوين المخصصات.
94	الفرع الثاني : حجم مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة -
95	المطلب الثاني : الربحية في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).
95	الفرع الأول : تطور الربحية في بدر وكالة - بسكرة - .
97	الفرع الثاني : تقييم الربحية في وكالة بدر - بسكرة -
99	الفرع الثالث : تأثير مخصصات خسائر القروض ربحية بدر وكالة - بسكرة -
100	خلاصة الفصل الثالث .
104 - 102	خاتمة
105	قائمة المراجع
111	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	جدول حسابات النتائج	62
الجدول رقم 02	مؤشر قياس صافي الأرباح إلى صافي خسارة القروض لبنك الائتمان العراقي	64
الجدول رقم 03	قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -	81
	حجم القروض الاستثمارية على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	85
الجدول رقم 05	القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -	86
الجدول رقم 06	حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	89
الجدول رقم 07	نسب تطور القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	90
الجدول رقم 08	حجم مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	94
الجدول رقم 09	تطور الربحية لوكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	96
الجدول رقم 10	معدل العائد على الودائع في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015)	97

الجدول رقم 11	معدل العائد على حقوق الملكية في وكالة بدر - بسكرة -	98
---------------	---	----

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 01	أنواع القروض البنكية	6
الشكل رقم 02	الهيكل التنظيمي بدر وكالة - بسكرة	77
الشكل رقم 03	تطور قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر بسكرة للفترة (2012- 2015).	82
الشكل رقم 04	تطور قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر-بسكرة- للفترة (2012- 2015).	85
الشكل رقم 05	تطور القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة	86
الشكل رقم 06	تطور القروض المتعثرة وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).	90
الشكل رقم 07	تطور مخصصات خسائر القروض في بدر وكالة - بسكرة - للفترة (2012-2015).	95
الشكل رقم 08	تطور الربحية لوكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- (2015).	96

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
112	الهيكل التنظيمي لوكالة بدر بسكرة	الملحق رقم 01
113	التمويل المصرفي الإجمالي للقروض حسب نوع القرض	الملحق رقم 02
116	تمويل بدر داخل اطار الدعم	الملحق رقم 03
120	القرض الرفيق	الملحق رقم 04
121	قروض دعم الشباب	الملحق رقم 05

1. تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد ، فالجهاز البنكي له روابطه الوثيقة من جميع فروع النشاط الاقتصادي ، والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية ، ولقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات في مجال العمل البنكي ، ومنها التنوع في المنتجات والخدمات واستخدام أساليب وثقافات وتكنولوجية حديثة تطورت من خلال الخدمات البنكية والمالية.

تؤدي هذه التطورات وغيرها إلى تعاظم أهمية الوظيفة الاقراضية ، فالمركز المالي لأي بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة ، إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي باعتبار أن جهود وقرارات الإدارة كافة تستهدف في المقام الأول بناء محفظة قروض جيدة تتكون من مجموعة قرارات لمنح القروض ، ذات جودة عالية تحقق عوائد مرتفعة ، للبنك عند مستويات ممكنة المخاطر المصاحبة لهذه القرارات حيث إن الربح من النشاط الاقراضي يمثل المحور الرئيسي لإيرادات البنوك ، مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى لها.

ويعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها البنوك التجارية ، إذ أن تحقيق هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريته ، وبقائها ، وتدعيم مركزها المالي ، وزيادة حقوق ملكيتها وسهولتها مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها ، وذلك خلافا للخسائر التي تؤدي إلى تردي الأوضاع المالية وتآكل حقوق ملكيتها نتيجة العسر المالي .

وقد تتأثر ربحية البنوك بالعديد من العوامل المتعلقة سواء بملكيتها الداخلية أو الخارجية ، أما محاسبيا فمن بين العوامل التي تؤثر على الربحية نجد تلك المخصصات التي تقوم البنوك بتكوينها لمواجهة كل المخاطر المتوقع حدوثها مستقبلا في عملياتها البنكية .

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية الآتية :

ما مدى أهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية ؟.

الأسئلة الفرعية :

- لماذا تقوم البنوك بإدارة القروض بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقروض ؟.
- فيما تتمثل العوامل التي تتحكم في ربحية البنك ؟.
- ما العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

ولإجابة عن التساؤلات السابقة ندرج الفرضيات التالية :

- تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقرض بهدف معرفة الوضعية المالية للعميل.

- تتأثر ربحية البنك بدرجة أساسية في حجم القروض الممنوحة وحجم إيداعات الزبائن المختلفة.
- توجد علاقة عكسية بين كل من مخصصات خسائر القروض والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2. أهداف الموضوع:

- التعرف على مصادر أموال البنوك التجارية واستخدامها بهدف التعرف على واقع هذه المصادر وأساليب استخدامها وتأثير ذلك على أداء البنوك.
- التعرف على ماهية القروض المتعثرة ومخاطرها في البنك .
- التعرف على كيفية تكوين مخصصات خسائر القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- التعرف على ربحية البنوك التجارية ، وكيف تستخدم مخصصات خسائر القروض في تحقيقها وتطبيق ذلك على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- محاولة معرفة طرق منح القروض وكيف تكتشف البنوك التجارية مؤشرات تعثر القروض الممنوحة وإلقاء الضوء على أسباب تعثرها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- الخروج بتوصيات من شأنها المحافظة على أرباح البنوك التجارية وتحسين ربحيتها ، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض ربحيتها .

3. أهمية الدراسة:

- موضوع المخاطر مهم جدا في الساحة المصرفية ، حيث أن البنوك تحاول مواكبة المعايير الدولية كما أنها تسعى إلى العمل في بيئة خالية من المخاطر ، حيث تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بأهمية استخدام مخصصات خسائر القروض في تحقيق الربحية في البنوك التجارية بهدف المحافظة على استمرارية هذه الأخيرة ، كما أنها تفتح المجال أمام دراسات أخرى .

4. دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب ودوافع نذكر منها:

دوافع شخصية :

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص ألا وهو مالية ونقود.
- محاولة لإثراء المكتبة بمثل هذا الموضوع.
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

دوافع موضوعية :

- محاولة معرفة الطرق المستعملة من طرف البنوك في تحديد مخصصات خسائر القروض البنكية.

- التعرف على الواقع التطبيقي فيما يخص جانب تأثير مخصصات خسائر القروض على الربحية في البنوك التجارية .

5. منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الوصول إلى كافة تطلعاته تناولنا المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم عامة أو خاصة ، تلك المتعلقة بالسياسة الاقراضية والمخاطر ، والربحية في البنوك التجارية ، والمنهج التحليلي من خلال الاستعانة ببعض الجداول والملاحق ، وأيضا أسلوب دراسة الحالة عند تناول بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري يمكن إسقاط موضوع الدراسة عليه.

6. الدراسات السابقة:

- باسل جبر حسن أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين 2006: هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، بحيث تمت دراسة الربحية من خلال معدل العائد على الموجودات ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ، أما العوامل المؤثرة تمثلت في نسبة السيولة ، نسبة المديونية ، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين وصافي الفوائد وإجمالي الموجودات وحقوق الملكية وعمر المصرف . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين نسبة السيولة والربحية ، وأن هناك علاقة طردية بين عمر المصرف والربحية ، كذلك وجود علاقة طردية بين كل من نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية ، ونسبة المديونية إلى إجمالي الأصول والربحية .

- فاطمة بن شنة ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة ، تخصص : مالية مؤسسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009 : وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والاقراضي في تقييم مخاطر الاقراض والحد من تعثر القروض البنكية ، ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القرارات السياسية في الجزائر لها تأثير على اتخاذ قرار الاقراض في البنوك وأن تعثر القروض ينشأ عن مجموعة من الأسباب التي قد تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر.

- حسين ذيب ، فعالية نظم المعلومات البنكية في تسيير حالات فشل القروض مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص : اقتصاد وتسيير مؤسسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2012: توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن حالات الفشل ومتابعتها لا يمكن حصرها

لأن البنوك محل الدراسة لا تتوفر على الآليات والإجراءات القانونية والعملية للبدء في مراقبة العملاء المتعثرين أو متابعتهم قضائياً لاسترداد أموالها ، وأن البنوك تكتسب الخبرات والتجارب من حالات الفشل السابقة لتتعامل مع الحالات محتملة الحدوث مستقبلاً.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها عملاً مكماً لها وفي نفس المجال متميزة فقط من حيث إبراز العلاقة التي تربط مخصصات خسائر القروض البنكية بالربحية في البنوك التجارية .

7. هيكل الدراسة:

في حدود الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث تناول الفصل الأول الاطار النظري للقروض البنكية الممنوحة ومخصصات خسائرها ، وذلك بالتعرف على القروض في البنوك التجارية ومخاطر القروض التي تتعرض لها ، ومخصصات خسائر القروض البنكية . أما بالنسبة للفصل الثاني فسيتناول الإطار النظري للربحية في البنوك التجارية والذي سنعرض فيه الربحية في البنوك وكذلك مصادر ربحية البنك وأهمية القروض كمصدر أساسي ، بالإضافة إلى ربحية البنوك وعلاقتها بمخصصات خسائر القروض البنكية،

أما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة - من أجل الإلمام أكثر بموضوع الدراسة قمنا بإجراء الدراسة عليه وذلك بالتعرف على الإطار العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة - ، كذلك التعرف على القروض الممنوحة والقروض المتعثرة فيه ، إضافة إلى ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة - وعلاقتها بمخصصات خسائر القروض.

تمهيد :

تولي البنوك التجارية أهمية كبيرة للقروض فهي تمثل نشاط في غاية الأهمية والخطورة في نفس الوقت لما لها من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد أيضا حيث يمتد من البنك إلى الاقتصاد الوطني ، وتمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنوك فهي تعتبر المصدر الأول والأساسي لربحياتها ، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن البنوك في تمويلها للقروض تعتمد بشكل كبير على الودائع أي على أموال الغير لذلك وجب عليها التوفيق بين مواعيد قروضها واستحقاقات الودائع لديها.

ومن أجل ذلك تقوم البنوك برسم سياسة اقرضية تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يتحصل عليها من المودعين ونظرا للأهمية التي تمثلها القروض والسياسة المتحكمة فيها.

فعملية منح القروض بمختلف أنواعها تعد من أخطر الوظائف مصاحبة للعمل البنكي ، لذا تواجه البنوك مخاطر بنكية متنوعة ، تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر ، مما أجبرها على ضرورة الحيلة والحذر عند تقديم القروض للغير كما أنها تقوم بتخصيص مبالغ مالية احترازية يطلق عليها مخصصات خسائر القروض. تناولنا في هذا الفصل ما يلي :

❖ **المبحث الأول : القروض في البنوك التجارية.**

❖ **المبحث الثاني : مخاطر القروض البنكية.**

❖ **المبحث الثالث : مخصصات خسائر القروض.**

المبحث الأول : القروض في البنوك التجارية

أصبحت البنوك التجارية تلعب دورها الحقيقي الذي يتمثل في الوساطة النقدية وتعمل على أساس تحقيق العائد والربحية ، بدل تقديم القروض بطريقة عشوائية كما كانت تفعل من قبل ، فبدأت تعتمد على الطرق العلمية التي تسمح بمعرفة الشروط اللازمة لمنح القروض ، وكيفية تقييم مخاطرها و الاحتياط منها ومواجهتها في حالة تعثرها. فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض ، التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا بل هي في الغالب أموال المودعين لديها ، فهنا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيلة و الحذر من تقديم القروض للغير.

المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وأنواعها.

تمثل القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك لتوليد الدخل ، فهي تحتل الجانب الأكبر من استخداماتها ولكي نتعرف أكثر على هذه القروض ، سنركز في هذا المطلب على مفهوم القروض البنكية وأنواعها .

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية.

عرف الكتاب الاقتصاديين القروض بعدة تعاريف يختلف مضمونها وفق وجهة نظر كل باحث

القرض - الائتمان - باللغة الإنجليزية *credit* نجد أنه ناشئ من عبارة *credo* في اللاتينية وهي تركيبة للاصطلاحين:

أ- *crad* ويعني باللغة اللاتينية الثقة .

ب- *do* ويفهم في اللغة اللاتينية أضع ، وعليه فالمصطلح معناه أضع الثقة.¹

- ويمكن تعريف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج أو الاستهلاك ويقوم على عنصرين هما الثقة والمدة.²
- و تعرف أيضا بأنها مبادلة مال حاضر بوعده وفاء و معنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين للآخر عن مال مؤقتا على أمل استعادته منه فيما بعد.¹

¹ عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999 ، ص: 31.

² شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص: 90.

- يعبر القرض عن الثقة التي يوليها البنك إلى شخص ما طبيعياً كان أو معنوياً ، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها العميل بالوفاء بالتزاماته.²
- يمكن تعريف القرض البنكي على أنه التزام جهة أخرى بالإقراض أو المداينة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الالتزامات.

الفرع الثاني : أنواع القروض البنكية.

تعد محاولة تقسيم القروض البنكية إلى أنواع محددة ليس بالأمر اليسير بسبب التداخل الملحوظ بين أنواع القروض المتعددة ، إلا أن هناك أربعة معايير رئيسية لتقسيمه نوجزها فيما يلي:

أولاً: تصنيف القروض حسب الآجال:

وفق هذا المعيار يقسم القرض إلى ثلاث أنواع:³

1. **قرض قصير الأجل :** و هي القروض التي لا تزيد آجالها عن سنة ، وتمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك التجارية.
2. **قرض متوسط الأجل :** وتتراوح آجاله بين سنة خمس سنوات يمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية.
3. **قرض طويل الأجل :** وتزيد آجاله عن خمس سنوات ويمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو لتطوير المشروعات القائمة.

ثانياً: تصنيف القروض حسب الغرض منها.

تقوم البنوك بعرض عدة أنواع من القروض حسب الغرض منها وهي:⁴

1. **القرض الاستثماري :** هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة. ويتم تسديد القروض الممنوحة لهذا الغرض على المدى الطويل حيث أن الإيرادات المتوقعة الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة.

¹ المرجع نفسه ، ص: 90.

² عاطف جابر طه ، تنظيم وإدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص: 281.

³ كريمة حبيب ، دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي ، دراسة حالة الجزائر 1990-2005 ، مذكرة ماجستير غير منشورة في نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص: 15.

⁴ زياد رمضان ومحفوظ جودة ، إدارة مخاطر الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص ، ص: 97-100.

وتقوم المصارف الاستثمارية بتجميع المدخرات لأجل تمويل الاستثمارات وإدارتها وتقديم الاستشارات في موضوع الاندماج بين الشركات ، بالإضافة إلى الاستثمار في الأسواق المالية العالمية. وللمصارف الاستثمارية أن تقوم بتأسيس شركات للاستثمار كما أن لها أن تمول عمليات التجارة الخارجية.

2. القرض الاستهلاكي: يتعلق القرض الاستهلاكي بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية مثل شراء ثلاجات أو غسالات أو أفران غاز أو أجهزة حاسوب شخصية. وتقوم البنوك عادة بتقديم مثل هذا النوع من القرض مع تقديم حوافز معينة لتشجيع الأفراد على طلبه ، كما أن التجار وأصحاب المحلات يمكن أن يقوموا بمنح القرض الاستهلاكي من خلال البيع بالتقسيط.

3. القرض التجاري: يمنح للمشروعات بغرض تمويل جزء من رأس مالها العامل ، و يكون في العادة قرض قصير الأجل نظرا لما تتطلبه المعاملات التجارية من سرعة.¹

ثالثا: تصنيف القروض حسب معيار الجهة الطالبة له.

تنقسم هذه القروض إلى:²

1. القرض العام: هو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية التي تحظى بالثقة في التعامل من الدولة)، وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على القرض على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل وعلى وقت إصدار العقود.

2. القرض الخاص : وهو الذي يمنح لأشخاص القانون كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين خاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بالملائمة المالية (الحالية والمستقبلية).

رابعا: تصنيف القروض حسب نوع الضمان.

وينقسم هذا النوع من القرض إلى:³

¹ كريمة حبيب ، مرجع سابق ، ص: 15.

² صيفي ولد محمد عبد الرحمن ، البنك المركزي ومراقبة الائتمان ، مذكرة ماجستير، تخصص نفوذ وتمويل ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة

محمد خيضر ، بيسكرة ، الجزائر، 2003-2004 ، ص: 31.

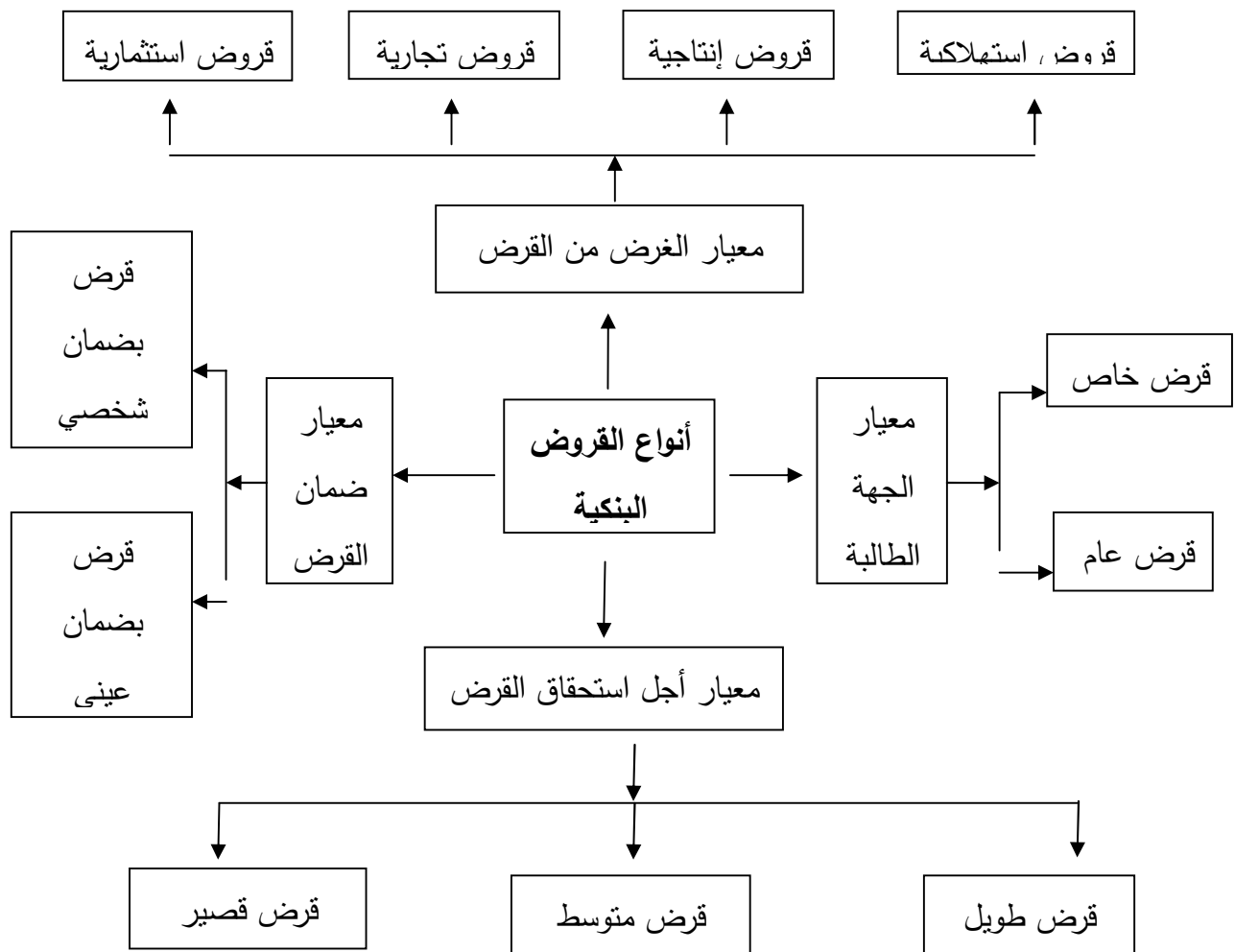
³ كريمة حبيب ، مرجع سابق ، ص ، ص: 15-16.

1. **قرض بضمان شخصي** : و هو الذي يقدمه الدائن دون أي نوع من الضمانات العينية إلى المدين ،مكتفي فقط بالموعد الذي أخذه المدين على عاتقه بالتسديد في الأجل المحدد مستندا لقدرته على معرفة مركز و مكانة مدينه في السوق.

2. **قرض بضمان عيني** : و يقصد به تقديم المقترضين للجهات المانحة ضمانات عينية أموال منقولة أو غير منقولة مقابل الحصول على قرض ، و عادة ما تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض و تتعدد أنواع القرض العيني بتنوع الضمانات فهناك تسهيلات ائتمانية بضمان البضائع ، تسهيلات ائتمانية.

وانطلاقا مما سبق يمكن تلخيص الأنواع السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01) : أنواع القروض البنكية .



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني : إجراءات منح القروض البنكية.

- تمر عملية منح القروض بعدة خطوات بداية بالبحث عن القرض وجلب العملاء التي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي تنطلق بعدها باقي الخطوات التي سنذكرها:¹
- **البحث عن القرض وجلب العملاء:** حيث أنه من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن طالبي القرض لتسويق القروض.
 - **تقديم طلبات الاقتراض:** تقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
 - **الفرز والتصور المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة للبيانات ، حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام على ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
 - **التقييم:** يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك ، التي يقوم بتقييم شخصي أعلى من المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
 - **التفاوض:** بعد وضع السياسة الائتمانية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض ، يكون هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض ، والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل ، وتكون البدائل محدد للتفاوض ويجب أن يتم على أساس (أنا اكسب وأنت تكسب) وليس على أساس (أنا اكسب وأنت تخسر).
 - **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع.
 - **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
 - **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.
 - **التقييم اللاحق:** التقييم هنا هدفه معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص ، ص: 135- 136.

- **بنك المعلومات :** من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والمجلات أو وضعها في الحاسب الآلي ،لتسهيل إمكانية استدعائها والعودة إلى البداية الأولى ، التي يتم على أساسها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.¹

المطلب الثالث : سياسة الإقراض.

يعتبر اختيار البنك من المسائل المهمة التي يجب مراعاتها عند التقدم بطلب القرض من طرف العميل إضافة إلى أمور أخرى مهمة ، ومن ثمة فعلى المقترض أن يختار البنك الذي يتبع سياسة تتماشى مع حاجياته وظروفه وتتباين سياسة الإقراض من بنك إلى آخر إلا أن هناك عددا من المتغيرات الواجب أخذها في عين الاعتبار عند تخطيط السياسة الإقراضية للبنوك التجارية وهو ما سيأتي ذكره في النقاط التالية.

الفرع الأول : تعريف السياسة الإقراضية.

- إن السياسة الإقراضية الناجحة هي تلك السياسة التي تمكن الوحدة المصرفية من تحقيق هدف الوفاء بالحاجات الائتمانية بالمنطقة التي يعمل فيها و ذلك بأقصى ما يمكن وذلك باستخدام الموارد المتاحة الخاصة أو مواردها الأخرى.²
 - وتعرف أيضا بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض متابعتها وتحصيلها.³
 - وبعبارة أخرى فإنه يقصد بالسياسة الإقراضية بأنها مجموعة القواعد والوسائل التي يتبعها لزيادة موارده ، من جهة ولاستخدامها الأمثل من جهة أخرى ثم للموازنة بين موارده والتسهيلات الإقراضية التي يمنحها.⁴
- وكتعريف شامل يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها مجموعة المبادئ و القرارات المعايير التي تبين الخطوط العامة التي تحكم و تضبط نشاط البنك في مجال قرار منح القرض و متابعتها بما يسمح توظيف أمواله وضمان سلامتها بهدف تحقيق عائد أفضل.

¹ المرجع السابق ، ص: 136.

² محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط 2، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص: 253.

³ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص: 118.

⁴ أحمد شعبان محمد علي ، موسوعة البنوك والائتمان السياسية الائتمانية للبنوك (1) ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2016، ص:76.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية.

إن صناعة القرار الإقراضي في البنوك التجارية يتعين أن يأتي في إطار الالتزام بضوابط ومحددات السياسة الاقراضية لها وعدم الخروج عليها أو التعارض معها وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة وبين العوامل والمحددات التي تشارك في رسم السياسة الائتمانية للبنك التجاري نذكر ما يلي¹:

- **الظروف والأوضاع الاقتصادية :** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل النشاط الاقتصادي ، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض وتنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء.

- **موقع البنك :** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.
- **تحليل التكلفة والمخاطرة لعملية الإقراض :** يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة. وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة آخر دينار مودع تتجاري مع العائد الحدي من آخر دينار مقرض أو مستثمر ، وكلما كبر حجم البنك زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة.

فالودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات ، وكلما زاد حجم الودائع كلما قل نصيب الدينار من التكلفة وهكذا.

الفرع الثالث : مكونات السياسة الاقراضية.

لا يمكن إيجاد سياسة اقراضية موحدة تطبق بالبنوك التجارية ولكن تختلف من بنك لآخر من خلال الإطار العام المكون لمحتوياتها ، ويمكن تحديد مكونات السياسة الاقراضية كما يلي:

- **الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية :** يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات و القيود القانونية للتوسع أو لتقييد الإقراض ، وبذلك لا يحدث تباين بين السياسة الخاصة بالبنك ، و التشريعات المنظمة للعمل البنكي و السياسة الاقراضية ، والقيود التي يضعها البنك المركزي¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص:127.

- **تحديد المنطقة التي يخدمها البنك :** ويتوقف حجم المنطقة التي يغطيها لنشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل ، في مقدمتها حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض ، ويضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها.²
- **تقرير حدود ومجال الاختصاصات المالية :** حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات ، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل.³
- **مستويات اتخاذ القرار :** ينبغي أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على ضخ الائتمان أو عدم الموافقة عليه وذلك لتجنب ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات توضع حدود دنيا وعليا بحجم الإقراض الممنوح.⁴
- **شروط ومعايير منح القرض :** بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح القروض التي يتعامل فيها البنك يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض ، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي ، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري ، والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.⁵
- **أسعار الفائدة وكلفة الخدمات الأخرى :** يعتبر الدخل المولد عن عملية الائتمان من الأمور الهامة بالنسبة للبنك وبالتالي يحظى تحديد سعر الفائدة على الائتمان بإحكام كبير وتتأثر أسعار الفائدة على الائتمان بعوامل كثيرة مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق ، تكلفة إدارة الائتمان ، درجة المنافسة بين البنوك ، حجم الطلب على الائتمانالخ.
- واستنادا إلى هذه العوامل يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة الملائم طبقا لنوعية الائتمان ، نوعية العميل المقرض.⁶

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، 2004 ، ص:ص : 142- 143.

² عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 119.

³ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص: 143.

⁴ صلاح الدين حسن السيبي ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، 2003، ص: 39.

⁵ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق ، ص : 144.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص: 121.

- **متابعة القرض :** أي الحالات التي يجب فيها الملاحقة القضائية للعميل ، وكيفية التعامل مع العميل الذي يرغب في السداد ، والحجز على الضمانات ، إلى غير ذلك من الأمور التي تساعد البنك في الحصول على حقه من العميل.¹

المبحث الثاني : مخاطر القروض البنكية.

من خلال هذا المبحث سوف يتم إعطاء لمحة عن مفهوم مخاطر القروض ثم التطرق إلى مصادر وأنواع المخاطر البنكية وكيفية الحد منها. على الرغم من أن منح القروض المصرفية تتم وفق أسس وسياسات اقراضية إلا أنه لا يكاد يخلو بنك من حالات تعثر القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات ، التي تتعرض لها مستقبلا ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين المقرض والمخاطر.

المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية.

على الرغم من اختلافات طبيعة القرض في حجمه و غرضه و أسعار الفائدة و تاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل لآخر إلا أنها تتعرض لجملة من المخاطر التي تؤثر على أدائها ونشاطها وهناك عدة تعاريف لمخاطر القروض.

الفرع الأول : تعريف مخاطر القروض البنكية .

وتعرف مخاطر القروض البنكية كما يلي:

- مخاطر القروض تعرف على أنها احتمال عدم قدرة العميل المقرض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح القرض.²
- تعرف مخاطر القروض بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.³
- وتعرف أيضا بأنها احتمال حدوث كارثة في حق قرض معين كما يمكن ، القول أنها مخاطر عدم تسديد القرض الناتجة عن المعلومات الغير كاملة من الأفراد.⁴

¹ هشام جبر ، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر ، 2008، ص: 234.

² مفتاح صالح و معارفي فريدة ، المخاطر الائتمانية ، تحليلها ، قياسها ، إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع حول ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، يومي 16-18 أبريل 2007، ص: 02.

³ حسين بلعجوز و رايح بوقرة ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، بالإشارة إلى حالة الجزائر مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة -مخاطر- تقنيات ، جامعة جيجل ، الجزائر يومي 6-7 جوان 2005 ، ص: 02 .

⁴ محفوظ احمد جودة و زياد رمضان ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط3 ، عمان،الأردن، 2006، ص: 102.

ومن هذه التعاريف نستنتج أن مخاطر القروض هي عبارة عن احتمال عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات عند أجال استحقاقها .

الفرع الثاني : مصادر وأنواع مخاطر القروض البنكية.

أولاً : مصادر مخاطر القروض البنكية.

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

1. المخاطر غير نظامية (المخاطر الخاصة) : وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال ، يكون للإدارة ومتخذي القرار القدرة في تحديدها و حصرها والتخلص من آثارها من خلال التنويع.¹

2. المخاطر النظامية (المخاطر العامة) : يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة ، مخاطر التغير في أذواق العملاء ، مخاطر التضخم ، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلاً ، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع .

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل وبصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلاً ومواجهتها ، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع .

فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية : ²

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير نظامية}$$

¹ سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، الأردن ، 2012 ، ص: 79.

² مفتاح صالح ومعاريفي فريدة ، مرجع سابق ، ص: 03.

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية ، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل و يصعب التنبؤ بها ومواجهتها يمكن التقليل من المخاطرة الغير نظامية وذلك عن طريق التنويع ، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية.

ثانيا : أنواع مخاطر القروض البنكية.

بعد تعرضنا إلى مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها خلال ما سبق فإن من الضروري تعداد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك أثناء قيامها بمختلف نشاطاتها ، وهناك عدة طرق لتقسيم المخاطر المصرفية أهمها تقسيم المخاطر إلى نوعين رئيسيين هما كالتالي :

1. المخاطر المالية: وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك ووفقا لتوجه حركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة.¹ ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

1.1. المخاطر الائتمانية : إن أي عملية ائتمان لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر ، ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.² و تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر أنواع المخاطر التي توليها البنوك عنايتها المطلقة لما لها من أثر في نوعية أصولها ، خاصة وأن البنوك بحكم مديونيتها العالية لا تستطيع أن تتحمل مخاطر تجاوز 2% إلى 3% من قيمة أصولها لذا نجد أن جهود مكثفة تبذل في مراقبة مخاطر الموجودات من خلال مراجعة الأوضاع المالية للجهات التي توجد أصول البنوك لديها ، لاستباق الأحداث عند ظهور المؤشرات السلبية. و من المؤشرات المهمة على حجم هذا الخطر ، كمية الديون ذات النوعية المتوسطة والديون المستحقة غير المدفوعة والديون المعدومة.³

2.1 مخاطر السيولة : تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تلبية التزاماته قبل الغير أو تمويل زيادة الأصول وهو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك ، وخاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها :

¹ حسين بلعجوز ورايح بوقرة ، مرجع سابق ، ص: 04.

² عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص: 213.

³ مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرفية ، ج2 ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، 2006 ، ص: 272.

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك ، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
 - سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة.
 - التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3.1 مخاطر أسعار الفائدة : يقصد بمخاطر سعر الفائدة احتمال تقلب سعر الفائدة مستقبلاً فإذا تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق ، وقد تأخذ مخاطر أسعار الفائدة صور أخرى تتمثل في انخفاض الفائدة مستقبلاً ، مما يعني إعادة استثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.¹

4.1 مخاطر سعر الصرف : تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات ، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية. وبصفة تمثل المخاطر الناتجة عن التعامل بعملات أجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقضي الإلمام الكامل والدراسة المعمقة عن أسباب تقلب الأسعار.²

5.1 مخاطر التضخم : وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.³

6.1 مخاطر التسعير : وهي عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الأصول ، خاصة محفظة الاستثمارات المالية.

ويتأثر هذا النوع من المخاطر بنوعين من العوامل:⁴

- **عوامل خارجية :** تتمثل في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.

¹ منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر، 2000 ، ص: 228.

² حسين بلعجوز و رايح بوقرة ، مرجع سابق ، ص: 06.

³ نفس المرجع ، ص: 06.

⁴ سوزان سمير ذيب وآخرون ، مرجع سابق ، ص: 81.

- **عوامل داخلية :** تتعلق بالوحدة الاقتصادية نفسها ، مثل : الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية ، نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية ، خصائص الوحدة الاقتصادية ، وتشغيل وحدة اقتصادية.

7.1 مخاطر السمعة : وهي المخاطر الناجمة عن الإخفاق في التشغيل ، أو عدم القدرة على التكيف مع القوانين والقواعد والتعليمات المتعارف عليها.

وهي مخاطر تؤثر سلبا على البنوك من خلال تأثيرها السلبي على ثقة العملاء والتي تعتبر أساس استمرارية المصرف فإذا اهتزت هذه الثقة اهتز كيان البنك ووجوده في السوق.¹

2. المخاطر التشغيلية : وهي عبارة عن تلك المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات أو المنتجات البنكية المختلفة. وقد تنشأ بسبب وجود ثغرات في نام الرقابة الداخلية ، أو ضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخر في تنفيذ القرارات أو عدم الالتزام بقواعد العمل البنكي كأن يتجاوز موظفو الإقراض السلطات الإقراضية المخولة لهم. كما تشمل مخاطر التشغيل أعطال أو أخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات ويتم ضبط مخاطر التشغيل من خلال التحوط منها سواء بالتأمين أو التخطيط الوقائي ضد الطوارئ.²

3. المخاطر القانونية والسياسية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية ، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة.³

4. المخاطر المهنية: تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية لأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي ، وتندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تؤثر على مجلس الإدارة ، عن تلك المؤثرة على ذات البنك ، علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر أخرى منها : ممارسات موظفي البنك الخدمات المقدمة للزبائن ، الالتزامات البيئية ، دعاوى المساهمين ، متطلبات التزامات المقترضين وغيرها .⁴

¹ نفس المرجع السابق، ص: 82.

² نفس المرجع ، ص: 81.

³ مفتاح صالح و معاريفي فريدة ، مرجع سابق ، ص: 07.

⁴ حسين بلعجوز و رايح بوقرة ، مرجع سابق ، ص: 07.

ثالثاً : الإجراءات الوقائية لتفادي مخاطر القروض البنكية .

تتطلب إدارة المخاطر في البنوك مجموعة من الخطوات الكاملة التي يجب على البنوك إتباعها حتى يمكن تجنب الأخطار المحتملة تتمثل أهم هذه الخطوات في:¹

1. تحديد المخاطر : من أجل إدارة المخاطر لابد ابتداءً من تحديدها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تتفهم المخاطر على مستوى كل عملية ومستوى المحفظة ككل.

2. قياس المخاطر : بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين ، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن يشار إليه بأبعاده الثلاثة ومدته ، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر أن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية النسبة إلى إدارة المخاطر.

3. ضبط المخاطر : بعد تحديد وقياس المخاطر التي تأتي خطوة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجها العكسية و تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات تقليل المخاطر أو لإلغاء أثر هذه المخاطر ، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود على المخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات.

4. مراقبة المخاطر : على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام المعلومات القادر على تحديد المخاطر بدقة و بنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك وعلى سبيل المثال لتوقف عميل ما عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح على هذا القرض وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة للبنك وبذلك فإن الرقابة على المخاطر تساهم في تطور أنظمة التقرير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع لمخاطر لدى البنك.

المطلب الثاني : تعريف القروض المتعثرة وأسبابها.

قبل أن نتعرض إلى تعريف القروض المتعثرة وجب أولاً أن نشير إلى معنى التعثر والذي له آثار سلبية على المقرض والمقرض بشكل عام.

¹ إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، 2006، ص: 43 - 44.

الفرع الأول : تعريف القروض المتعثرة.

التعثر : " هو عملية وحالة فمن حيث كونه عملية فهو ليس ناتج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة".¹

هناك عدة تعاريف لتعثر القروض سنتطرق للبعض منها:

- **القرض المتعثر :** هو القرض الذي لا يقوم المقرض بتسديده وفقاً لجدول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدى ستة أشهر ف أغلب الأحوال مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته في تزويد المصرف بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه.²
 - ويعرف أيضاً بأنه تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يتم بسدادها في مواعيد استحقاقها ، ولذا يتحول الدين من تسهيلات اقراضية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة ، وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً.³
 - وتعرف القروض المتعثرة بأنها القروض التي تتعرض للاتفاقيات المنعقدة بين البنك مانح التسهيلات الاقراضية والعميل الحاصل على التسهيلات الاقراضية ، إلى مخالفات أساسية ، ينتج عنها عدم مقدرة البنك على تحصيل أقساط وأعباء التسهيل الإقراضي ، مما يحمل معه احتمالات خسارة للبنك.⁴
 - القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقرض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه ، مع مماطلة المقرض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.⁵
- ومن التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها تلك القروض التي حان أجل استحقاقها ولم يتمكن المقرض من الوفاء بأصل القرض و فوائده.

الفرع الثاني: أسباب تعثر القروض البنكية.

هنالك أسباب كثيرة ومتعددة تكمن وراء حدوث تعثر القروض ، وأكثرها شيوعاً يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:⁶

¹ محسن أحمد الخضيرى ، الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) ، إيتراك ، الأردن ، 1997 ، ص:34 .

² زياد رمضان ومحفوظ جودة ، مرجع سابق ، ص: 333.

³ عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص: 22.

⁴ أحمد شعبان محمد علي ، مرجع سابق ، ص: 357.

⁵ عبد المعطي رضا رشيد و محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص: 279.

⁶ عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، مرجع سابق ، ص: 31 - 29.

- أسباب راجعة إلى أداء البنك.
- أسباب متعلقة بالمقترض.
- أسباب راجعة إلى الظروف الخارجية المعاكسة.

أولاً : الأسباب الراجعة إلى أداء البنك : وتتمثل في:

1. عدم كفاية التعليمات والشروط في العقد المبرم.
2. ضعف الخبرة لدى بعض العاملين بالبنك.
3. عدم طلب البنك ل ضمانات كافية.
4. عدم متابعة البنك للعميل أولاً بأول.
5. إعطاء الضمانات أولوية على الأبعاد الاقتصادية للعميل.
6. عدم توفر نظام معلومات للإقراض متكامل بالبنك.
7. منح القروض البنكية لاعتبارات شخصية.
8. عدم القيام بدراسة اقراضية دقيقة.

ثانياً : أسباب متعلقة بالمقترض.

1. عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظراً للتوسع في التسهيلات الاقراضية بالعملاء المختلفة دون ضوابط.
2. هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض البنكية المستحقة.
3. عدم توفر مؤشرات اقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية للاسترشاد بها في تقييم القرض.
4. عدم استقرار أسواق العملات.

ثالثاً : أسباب راجعة إلى الظروف الخارجية المعاكسة.

وتتمثل في :¹

1. غياب الثقافة البنكية ونقص الوعي البنكي.
2. عدم التنسيق بين البنوك (المركز الرئيسي) والفروع.

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، مرجع سابق ، ص : 29.

3. غياب الإعلام البنكي ونشر حقائق التعثر البنكي لتقديم الحلول الفعالة.
4. عدم المعرفة البنكية للعديد من العملاء.
5. عدم فعالية التشريعات والقوانين المنظمة لإدارة القروض البنكية المتعثرة.
6. الأزمات والكوارث المالية والاقتصادية العالمية والمحلية .
7. غياب دراسات السوق البنكي.

المطلب الثالث: إدارة القروض المتعثرة.

على الرغم من أن منح القروض المصرفية تتم وفق أسس وسياسات اقراضية ، إلا أنه لا يكاد يخلو بنك من حالات تعثر القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات التي تتعرض لها مستقبلا ، ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين المقرض والمخاطر وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول : مؤشرات التعرف على القروض المتعثرة.

نادرا ما تتعثر القروض أو تتحول إلى خسائر بين عشية وضحاها ، بل أن ما يحدث في الغالب هو أن يصيبها تدهور تدريجي في الجودة الاقراضية ، تصاحبها بوادر إنذار ومؤشرات على أن احتمالات حدوث مشكلات أو تفاقمها.

هناك عدة المؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض ، عندها يمكن لمسؤول القروض اتخاذ الإجراءات المناسبة للحيلولة دون الوصول إلى تعثر القروض ، أو على الأقل تقدير محاولة تقليل خسائر البنك إلى الحد الأدنى في حالة إذا ما كان القرض قد أصبح متعثرا فعلا ، وسنتطرق لهذه المؤشرات فيما يلي:

أولا : مؤشرات تتعلق بمعاملات المقرض مع البنك.

ينبغي لمسؤول القروض أن يكتشف الإشارات المبكرة للقروض المتعثرة وذلك أثناء تعاملاته ، ومن أهم المؤشرات الدالة على تعثر القروض من خلال معاملات المقرض مع البنك نذكر ما يلي:

(1) المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك : ونذكر أهمها:¹

¹ فاطمة بن شنة ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص : مالية مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2009/2008 ، ص ، ص : 91-92.

* إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات.

* وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

* حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع ، وبطبيعة الحال فإن ذلك يستوجب أن يكون البنك على اطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة.

* عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

* إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها ، وطلب العميل من البنك وإيقاف صرف الشيكات.

* تباطؤ حركة السحب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

(2) مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض : ونذكر أهمها:¹

* تقديم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الاقراضية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

* طلب المقترض من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة إلى البنك أو تكرار تقديم الطلبات لزيادة سقف الاقتراض الممنوحة على نفس الضمان.

* طلب المقترض استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلاً، أو تقديمها ضماناً لدائنين آخرين ، وكما هو معروف فإن الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.

* طلب المقترض زيادة فترة تخزين بضاعته في المخازن العمومية العائدة للبنك ، الأمر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم.

¹ حسين ذيب ، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد وتسيير مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012/2011 ، ص: 140.

* تكرار طلبات المقرض بجدولة أقساط القرض ، الأمر الذي يشير إلى أن المقرض غير قادر على إدارة أموره.

المالية بشكل جيد ، وأنه لم يستفد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على التسديد.

* ظهور تغيرات ملحوظة على توقيت طلبات القروض الموسمية.

(3) المؤشرات المتعلقة بالضمانات : وتتمثل في:¹

* تراجع القيمة الاسمية للضمانات.

* قيام المقرض بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة إليه.

* طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية ، الأمر الذي يشير إلى أن المقرض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع ، أو تقديمها كالضمانات لدائنين آخرين.

* التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.

ثانيا : مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقرض:

من الممكن أي يكشف تحليل القوائم المالية للمقرض عن الكثير من أعراض وبوادر مشكلة تعثر القروض وعليه فإن مسؤول القروض المختص يجب أن يتحصل على القوائم المالية من المقرض بانتظام ومراجعتها مراجعة شاملة وأن يفهم ما تتضمنه القوائم المالية فهما صحيحا ويعرف كيف يفسر أرقامها ، بحيث يستطيع أن يستكشف منها المؤشرات المبكرة التي تستدعي فحصا أدق.

و من أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

(1) المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها : وتتمثل في:²

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين.
- زيادة فترة سداد أوراق الدفع وحسابات الدائنين.

¹ هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ، 2012/2011 ، ص: 79.

² نفس المرجع السابق، ص: 80-81 .

- تقلبات حادة في السيولة.
- زيادة الفترة التي تستغرقها دورة الإنتاج.
- انخفاض حجم الأصول الثابتة في بعض النشاطات الإنتاجية.
- زيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل.
- تغيرات أساسية في هيكل الميزانية .
- عدم تقديم الميزانية في الوقت المناسب.
- إجراءات تغييرات غير مبررة في السياسات المحاسبية.
- بيع بعض الأصول أو إعادة استئجارها.

(2) مؤشرات تعثر القروض من خلال جدول حسابات النتائج : يبرر جدول حسابات النتائج أعباء ونواتج المشروع الممول من طرف المقترض ، ومن تحليل لقوائم النواتج والأعباء لفترات مختلفة ، يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر منها ، ومن المؤشرات التي يمكن الاستدلال عليها نذكر:¹

- انخفاض حجم المبيعات وتراجعها.
- تركيز المبيعات في عدد محدد من الزبائن.
- الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.
- الارتفاع أو الانخفاض غير المبرر في أحد بنود الإيرادات.
- زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح.
- عدم وجود أرباح للتشغيل.
- وجود فجوة كبيرة بين الربح الإجمالي والربح الصافي.

ثالثا : مؤشرات أخرى لتعثر القروض.

هناك مؤشرات أخرى غير تلك التي تم ذكرها سابقا ، قد تعطي إنذار هي أيضا بحدوث مشكلة في سداد القرض مستقبلا ، وذلك حسب ظروف وطبيعة عمل البنك ومحيط نشاطه ونظام المعلومات المتاح لديه ، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:²

- تغير عادات وسلوك المالكين و المسؤولين الرئيسيين عن إدارة الشركة.
- وجود مشاكل عائلية لدى المقترض.

¹ حسين ذيب ، مرجع سابق ، ص : 142 .

² فاطمة بن شنة ، مرجع سابق ، ص : 94 .

- تغيير في ملكة الشركة أو انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين.
 - وجود مشاكل عمالية لدى الشركة.
 - تغيير طبيعة عمل الشركة أو المقترض.
 - عدم وجود خطة أو توجه استراتيجي لدى الشركة.
 - عدم استجابة الشركة وتفاعلها مع المتغيرات في البيئة الخارجية.
 - وجود إشاعات سلبية حول الشركة أو المقترض.
- الفرع الثاني : الطرق البنكية لعلاج الديون المتعثرة.

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعاً لاختلاف الظروف سواء المتعلقة بالبنك أو المقترض ، ومن الأهمية بمكان التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثراً ، لأن معرفة ذلك سيساعد على وضع الحلول المناسبة والتعامل مع القروض المتعثرة ليس أمراً سهلاً ، بل عمل يكتنفه كثير من الصعاب ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة والحاسة الإقراضية ، للتفرقة بين كل حالة إقراضية متعثرة وأخرى ، وبين الإجراء المتعين اتخاذه أمامها خاصة أن كل قرار يتخذه البنك قد يكون موضع مساءلة وتحقيق واستجواب جهات رقابية مختلفة وأن يكون متخذ القرار فيه على يقظة وإحاطة بان هدف هذا القرار تفادي ضياع أموال البنك أو تجميدها. ويتم التعامل مع القروض المتعثرة بالاختيار بين احد هذه البدائل الآتية:

1. تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد.
2. جدولة ديون العميل المتعثر.
3. دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى.
4. تصفية القرض المتعثر.

أولاً : تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد.

تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا البديل على ثلاث مراحل أساسية ، لمواجهة القرض المتعثر لدى عميل لا يكون له يد في مسألة إعساره ، بل يرجع الإعسار إلى ظروف طارئة وتتمثل هذه المراحل في:¹

¹ حسين ذيب ، مرجع سابق ، ص: 170.

(1) تعويم العميل:

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة ، يكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد ، وبالتالي تصبح لديه صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساعدة أو دعم من البنك لإنقاذه واستمرار نشاطه ومن ثم العودة من جديد إلى السداد.

وتعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة القروض المتعثرة ، وتتمثل في قيام البنك بمنح العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح ، يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات. كما قد تتضمن عملية التعويم إما : إعادة جدولة القرض أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن جزء من القرض ، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل ، التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة النشاط واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر.

(2) انتشار العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات إلى أن يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في تحقيق إدارة نشاط العميل ، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل ، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة ، بحيث تغطي إيراداتها تكاليفها وتحقق فائضا مناسباً ، وفي هذا يمكن للبنك تحويل جزء هام من المديونية أو كامل المديونية إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريكا كاملا للعميل.

كما يقوم البنك في هذه المرحلة بتقديم الاستثمارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول النواحي الآتية:¹

- ترشيد تكلفة الإنتاج لدى المشروع ، عن طريق التخفيف من التالف والعاثم والراكد ، والإنتاج المعيب لديه ومن المخزون من السلع التامة الصنع ، وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.
- زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة من الوحدات الإنتاجية التي تحقق أرباحاً ، بل تتعرض للخسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل أو كمخازن أو أدوات نقل ومواصلات...الخ.
- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقرضة قرضاً أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

¹ المرجع نفسه ، ص: 170.

- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من دينهم حصصاً سلعية وخدمية ، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات وإيجاد عملاء جدد وأسواق جديدة مربحة له.
- وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وتكاليفه أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

(3) أسلوب انتعاش العميل.

وتتمثل أهم المراحل التي بموجبها يتم تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته ، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة لتمكينه من إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية ، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق ، ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط نذكر من أهمها:¹

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل ، قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلاً ، أو سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه ، وأن معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضاً تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- أن يكون العائد أو مردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافٍ للعميل لسداد التزاماته القائمة.
- أن يكون حجم القرض الجديد والمطلوب منحه مناسباً ، ولا يزيد عن المبلغ الأصلي ، أو عن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع. وأن منح هذا القرض سوف يعجل ويحقق للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها بالإضافة إلى القرض الممنوح.

ثانياً : جدولة قروض العميل المتعثر.

يجب التقرير بأن هناك قواعد عامة وأصول متعارف عليها لإعادة جدولة القروض ، فيتعين في البداية إجراء الدراسة الدقيقة لمعرفة دور العميل ومدى مسؤوليته عن تعثر المشروع وما إذا كان الأمر يخرج عن

¹ حسين ذيب ، مرجع سابق، ص: 170.

دور مسئولية العميل إلى آفاق ما يمر به الاقتصاد القومي من تعثرات وظروف صعبة تؤدي إلى توقف بعض العملاء عن سداد ديونهم ، ويتم التفاوض مع هؤلاء العملاء على أساس أن إعادة جدولة الدين تعني منح تيسيرات للعميل المقترض وإعطائه الفرص لالتقاط أنفاسه وإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وحيويته وتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد ديونه وأعبائها ومن أهم قواعد جدولة القرض مايلي :¹

(1) الاعتماد إلى حد كبير في تحديد شروط الجدولة على مدى صدق العميل ، وتجاوبه السابق مع البنك في الوفاء بالتزاماته.

(2) جدولة أرصدة المديونيات وفقا لبرنامج زمني للسداد يتماشى مع دراسة التدفقات النقدية للعميل والتي تعد في نطاق التصورات المستقبلية للمشروع مع الأخذ في الاعتبار التحفظات اللازمة درءاً للتعرض في مرحلة تالية لتعثرات مالية أخرى ، وعلى ذلك فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار عند الجدولة إمكانيات العميل للسداد ، وذلك بأن يتناسب حجم القسط وموعد سداذه ومدة الجدولة ذاتها مع التدفقات النقدية للعميل ومقدار ما يمكن تسويله من أصوله المرهونة للبنك.

(3) على البنك أن يأخذ في اعتباره عند جدولته للقروض استنادا إلى التدفقات النقدية المستقبلية مدى إمكانية انخفاض التدفقات النقدية للعميل لأسباب خارجة عن إرادته كارتفاع أسعار العملة الأجنبية التي يقوم بتدبيرها لشراء الموارد الأولية ، وكتدخل الدولة مستقبلا لزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وكل هذه التوقعات الاقتصادية في متناول أيدي البنوك.

وأحيانا يصعب إعادة جدولة القرض تخفيض معدل سعر الفائدة المطبق على القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية وتطبيق معدل فائدة جديدة يتناسب مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية.

ثالثا : دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى.

يعتبر دمج المشروع المتعثر أحد البدائل لمعالجة القروض المتعثرة خاصة إذا ما كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم وحدة الأعمال أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج ومن ثم فإن اندماجه مع مشروعات أخرى مماثلة يجعله من الكبار بحيث يستفيد من وفرة الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية ، وتتم عمليات الدمج بطرق عديدة ومن بينها:²

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سابق ، ص:ص 126 - 127.

² هبال عادل ، مرجع سابق ، ص: 101.

(1) ابتلاع الوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.

(2) امتصاص العمليات والعملاء والأنشطة.

(3) الدمج التدريجي بين الكيانات.

(4) المزج الفوري وتشكيل كيان واحد.

كما تتم عملية الدمج مع مشروعات أخرى مكملتها سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي ، أي تكامل مع الموزعين أو الموردين ومن ثم زيادة كفاءة وحدة الأعمال تسويق منتجاتها أو الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

رابعاً : تصفية القرض المتعثر.

حيث أن المشروع لم يعد لديه مقومات الاستمرار مهما اتخذ من أجله من خطوات تصويبية وهناك يكون القرار الحتمي هو التصفية في أي من صورها القانونية وبطبيعة الحال لا تلجأ البنوك إلى هذا البديل كحل أخير وبعد أن يتأكد البنك من النواحي التالية:¹

(1) أن لا سبيل إلى إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل حيث يثبت للبنك أنها دائمة وليست عارضة وأنها مرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأحد أقسامها وأنها حاکمة لنشاط العميل ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها.

(2) أن النشاط الذي يمارسه العميل قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط ، وليس من المتوقع أن ينتعش مرة أخرى وأن العميل لا تتوفر لديه القدرة والخبرة في التحول إلى نشاط آخر أكثر رواجاً ونجاحاً ، هذا وقد تتم التصفية جبراً عن طريق الإجراءات القانونية أو يتم بالأسلوب الودي من خلال اتفاق مع العميل.

المبحث الثالث : مخصصات خسائر القروض.

تعد المخصصات من الحسابات المهمة التي تقوم البنوك بوضعها في حالة احتمال عدم سداد القروض أو جزء منها ، لذلك فوجودها مهم جداً بالنسبة للبنك ، وذلك أنه يخصص مبلغاً يحمل كعبء إلى النتيجة النهائية للدورة.

وعليه سيتناول هذا المبحث المطالب التالية:

❖ ماهية مخصصات خسائر القروض.

¹ المرجع نفسه ، ص: 101.

❖ المعالجة المحاسبية للمخصصات.

المطلب الأول : ماهية مخصصات خسائر القروض.

تقوم إدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها ، وفي الواقع العملي ، فإن البنوك تعمل على تكوين مخصص لكل دين على حدى بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين ، وغالبا ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20% للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50% في الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100% في الديون الرديئة. وينظر المحللون إلى مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء كانت مخصصات محددة أو مخصصات عامة لتقييم قدرة البنك على مقابلة خسائر القروض فإذا كانت جودة المحفظة الاقراضية منخفضة فإن البنك يحتاج إلى مخصص كبير لمقابلة العديد من القروض المتعثرة.

الفرع الأول : مفهوم المخصصات.

أولا : تعريف المخصصات.

تعرف المخصصات على أنها:

- الخسائر المحتملة الوقوع غير المحددة المقدار بدقة في قيم الأصول المتداولة كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص انخفاض أسعار البضائع ، ومخصص انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تشتري بقصد البيع و تحقق الربح ، و ذلك في حالة انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة و انتهاء الوحدة لسياسة التقويم بالتكلفة.¹

- و تعرف أيضا بأنها المخصصات التي تنشأ لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل ، وليست ظاهرة الآن ، وهي لكونها متاحة من غير قيود لمواجهة الخسائر التي تتحقق لاحقا ، و هي توجه لديون محددة.²
- ويعرف المخصص أيضا بأنه عبارة عن أي عبء يحمل على إيرادات الفترة المالية لمقابلة كل من الأعباء والخسائر والالتزامات التالية والتي لا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة وذلك لمواجهة:

أ- أي نقص فعلي في قيمة أي أصل من الأصول.

ب- أي خسارة وقعت فعلا ولكنها غير محددة المقدار.

¹ وليد ناجي الحياي ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الثاني ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2007 ، ص:167.

² زياد نجم عيد - رائد عبد الخالق العبيدي ، أثر التغير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارف ، مجلة البحوث العلمية ، العراق ، دون ذكر سنة النشر ، ص: 120.

ت- أي التزامات مؤكد أو محتمل وقوعه.

وعليه فالمخصص هو عبارة عن تلك الخسائر المحتملة وقوعها نتيجة لقرارات الائتمان غير الجيدة المتخذة من طرف البنك.

ثانيا : أنواع الديون:

هناك ثلاث أنواع من الديون و هي:¹

• **الديون المشكوك في تحصيلها:**

و هي الديون المحتملة عدم تحصيلها نتيجة الشك في القدرة المالية للعميل وما دام عنصر الشك موجودا هنا فإن المبادئ المحاسبية تتطلب الاحتياط له عن طريق عمل مخصص لمواجهة الخسارة المحتملة وهذا المخصص يطلق عليه اسم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

• **الديون المعدومة:**

وهي الديون التي تأكد عدم تحصيلها فعلا وذلك لأسباب خارجة عن إرادة المؤسسة كإفلاس أحد العملاء أو موته أو أي سبب آخر ، حيث يتم إنزال هذه الديون المعدومة من أرصدة المدينين.

• **الديون الجيدة:**

وهي الديون القابلة للتحقيق ويتم الوصول إليها بطرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من أرصدة المدينين في قائمة المركز المالي.

ثالثا : أنواع المخصصات.

تنقسم المخصصات من حيث الهدف من تكوينها إلى نوعين رئيسيين:²

❖ **المخصصات المتعلقة بالأصول.**

وتتمثل هذه المخصصات في :

1- **المخصصات التي تكون لقابلة النقص الفعلي في الأصول :** ويندرج تحت هذا النوع من المخصصات

مخصص الأصول الثابتة حيث أن الأصول الثابتة تتعرض للنقص في قيمتها خلال عمرها الإنتاجي نتيجة استعمالها أو مضي المدة عليها أو التقادم الذي يلحق بها.

¹ وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق ، ص: 170.

² الطيب مبروكي ، المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله ، قسم الفقه وأصوله ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 2012 ، ص ص: 26-28.

2- المخصصات التي تكوّن لمقابلة النقص المؤكد الحدوث في قيم الأصول ولا يمكن تحديد مقدارها بدقة ومن أمثلة هذا النوع من المخصصات:

- **مخصص الديون المعدومة:** الذي يتم تكوينه لمقابلة نقص مؤكد الحدوث في أرصدة العملاء نتيجة توقف بعض العملاء سداد الديون المستحقة عليهم للبنك في تاريخ استحقاقها ولكن لا يمكن تحديد مقدار ذلك بدقة بسبب عدم انتهاء إجراءات الخاصة بالإفلاس.

3- **المخصصات التي يتم تكوينها لمقابلة النقص المحتمل الحدوث مستقبلا في قيم الأصول :** وفي هذا النوع من المخصصات يتم تكوينها لمقابلة نقص محتمل الحدوث وليس مؤكدا في قيم الأصول ومن أمثلة هذه المخصصات:

- **مخصص الديون المشكوك في تحصيلها :** ويكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمقابلة احتمال توقف أحد العملاء عن سداد الدين المستحق عليه في تاريخ الاستحقاق الذي لم يحل بعد.

- **مخصص هبوط أسعار البضاعة :** ويكون هذا المخصص لمقابلة احتمال انخفاض سعر السوق للبضائع التي يتاجر فيها المشروع عن سعر تكلفتها وهو يعتبر مخصص لمقابلة الخسائر التي من المحتمل حدوثها مستقبلا وذلك عندما تتبع الشركة تقويم البضاعة بسعر التكلفة دائما.

- **مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية :** ويكون على استثمارات الأوراق المالية المشتراة بقصد إعادة بيعها وهذا النوع من الأصول من المحتمل أن تتخفّض القيمة السوقية لها في تاريخ إعداد الميزانية عن القيمة الدفترية، لذا يكون مخصص الهبوط لمقابلة احتمال حدوث هذا الانخفاض مستقبلا.

❖ **المخصصات المتعلقة بالالتزامات.**

وبيتضمن هذا النوع من المخصصات ما يلي:¹

✓ **المخصصات التي تكوّن لمقابلة التزامات مؤكدة ستلتزم بها الشركة مستقبلا ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.**

✓ **المخصصات التي تكوّن لمقابلة التزامات محتملة الحدوث مستقبلا.**

1- **المخصصات التي تكوّن لمقابلة التزامات مؤكدة :** هناك بعض الالتزامات المؤكدة التي ستلتزم بها الشركة مستقبلا ولكن لا يمكن تحديد مقدارها بدقة مثل:

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي لا يمكن تحديدها على وجه الدقة في نهاية السنة المالية التي تستحق عنها وذلك كونها مرتبطة بمتغير وهو قيمة الربح ، إلا أنها مؤكدة بمجرد تحقيق الأرباح.

¹ الطيب مبروكي ، مرجع سابق ، ص: 28.

2- المخصصات التي تكوّن لمقابلة التزامات محتملة الحدوث مستقبلاً : مثل :

- **مخصص التأمين الداخلي :** تلجأ البنوك إلى عمل ذلك المخصص وترحل إليه بصفة دورية المبالغ التي تراها الإدارة بديلاً لأقساط التأمين وتستخدم الأموال المجمعة في هذا المخصص في تغطية أية خسائر تتعرض لها أصولها ، وربما يقوم البنك باستثمار أموال هذا المخصص في استثمارات خارجية تؤدي إلى توفير السيولة النقدية عند بيعها وقت حدوث خسائر.
- **مخصص التعويضات :** ويكون هذا المخصص حيث يوجد عنصر عدم التأكد كما في حالة صدور حكم المحكمة الابتدائية بدفع تعويض مع وجود احتمال نقض هذا الحكم في محاكم الاستئناف.

رابعاً : أهمية تكوين المخصصات.

أهمية تكوين مخصصات من خلال ما يلي:¹

- أن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بأقل مما يجب يجعل الربح المحاسبي مغال فيه بمقدار مال يتم تكوينه كما أن المبالغة في تكوين المخصصات يؤدي إلى
- تخفيض الربح أو زيادة الخسارة التي تظهرها حسابات النتيجة بمقدار الجزء المبالغ فيه ، وهذا ما يطلق عليه الاحتياطات السرية.
- ترتبط المخصصات بأصول والتزامات الوحدة المحاسبية ، وهما معا يمثلان عناصر قائمة المركز المالي ، وعدم تكوين المخصصات أو تكوينها بأكثر مما يجب يجعل من الميزانية قائمة لا تعبر عن حقيقة المركز المالي للوحدة.
- عدم احتساب المخصصات أو المغالاة فيها أو احتسابها بقيمة أقل مما يجب يؤدي إلى القياس غير الدقيق لتكلفة وحدة الإنتاج.
- عدم تحديد المخصصات بشكل دقيق يؤدي إلى عدم التحديد الدقيق لصافي الربح الضريبي ، و من الخطأ في مقدار الضريبة الواجبة الأداء.

الفرع الثاني : طرق تحديد مخصصات خسائر القروض.

تتعدد طرق تقدير مخصص القروض في البنوك التجارية ، ويرجع السبب في تلك إلى تنوع و تعدد وتزايد المخاطر الناتجة عن قرارات الائتمان غير الجيدة و هو الأمر الذي يعني عدم ملائمة بعض الطرق و من ثم محاولة إيجاد طريقة أو أسلوب آخر أمثل لتقدير قيمة المخصص.

¹ مرجع نفسه ، ص: 29.

أولاً : مبادئ تكوين المخصصات.

تتمثل أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم تكوين المخصصات المختلفة ما يلي:¹

● مبدأ الحيطة و الحذر:

نصت معايير المحاسبة على وجوب الاعتراف بالخسائر المحتملة كمصروف إذا كان المحتمل أن تؤكد الأحداث اللاحقة لفقدان أصل من الأصول أو نشأة التزام في تاريخ الميزانية ، وكان من الممكن تقدير مبلغ الخسارة المتوقعة حدوثها تقديراً مناسباً.

● مبدأ القياس التقديري:

لقد اضطر المحاسبون إلى الأخذ بالتقدير و الحكم الشخصي عند تحديد المخصصات وذلك لأن جميع مبالغ المخصصات يحكمها القياس التقديري نظراً لصعوبة القياس الفعلي لها عند تكوينها أو احتجازها.

● مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:

حتى تكون هذه المقابلة صحيحة يجب أن تشمل على جميع النفقات سواء كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإيراد أو كانت ترتبط بالفترة الزمنية التي تحقق فيها الإيراد ، فالمخصصات تعتبر أحد الوسائل المحاسبية التي من خلالها تحميل النفقات الزمنية بالإيرادات الخاصة بالفترة ، وذلك لضمان و تحقيق المقابلة السليمة بين النفقات و الإيرادات.

ثانياً : أساليب تقدير قيمة المخصصات.

تتبع البنوك عدة أساليب لتدبر قيمة مخصص الديون ، وأهمها:²

● أسلوب المعدل الثابت:

طبقاً لهذا الأسلوب يتم حساب مخصص القروض في البنوك كنسبة مئوية من محفظة القروض ونظراً لعدم مراعاة أسلوب المعدل الثابت لظروف فرد المالية فقد أدى هذا الأسلوب إلى فشل بعض تلك البنوك نتيجة عدم موضوعية وكفاية المخصصات المكونة لمواجهة الخسائر الفعلية التي حدثت لبعض قروضها علاوة على عدم كفاية رأس المال لتغطية تلك الخسائر.

¹ عصام عبد الهادي أبو النصر ، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي ، جامعة الأزهر ، مصر ، 2006 ص: 30 - 32.

² نفس المرجع ، ص : 32 - 34.

• أسلوب المعدل المماثل:

يعتمد هذا الأسلوب على وضع نسب معيارية متفق عليها للبنوك على حسب حجم المحفظة بكل بنك وتحديد نسبة مخصص سنوية ، بناء على تلك المعايير و قد أدى هذا الأساس إلى تكوين مخصصات غير عادلة لمواجهة المخاطر ، إذ أن المخاطر التي يتعرض لها بنك ما تختلف عن المخاطر التي يتعرض لها آخر.

• أسلوب تقدير على أساس الخسائر التاريخية:

و يعتمد هذا الأسلوب أساسا على استخراج متوسط الخسائر الفعلية التي تحملها البنك من خلال خمس سنوات الماضية و حساب مخصص العام السادس بناء على ذلك المتوسط.

وعلى الرغم من أهمية البيانات التاريخية في إعطاء مؤشرات لما ينبغي أن تكون عليه مخصصات القروض في الفترة الحالية إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل ، إذ ينبغي أن تعدل هذه البيانات في ضوء المخاطر والظروف الحالية لذا يعاب على هذا الأسلوب بعده عن تقدير المخاطر الفعلية التي تتعرض لها محفظة القروض في سنة تكوين المخصص.

• أسلوب تحليل القروض إلى فئات:

و في ضوء عدم ملائمة الأساليب السابقة لتكوين مخصص الديون في البنوك ، يرى الباحثون أن الأسلوب الأمثل لتكوين هذه المخصصات هو أسلوب تحليل القروض أو الديون إلى فئات مع تكوين مخصص مناسب لكل فئة ، ويقوم هذا الأسلوب على الخطوات التالية:¹

✓ الخطوة الأولى : تصنيف القروض إلى فئات : ويكون ذلك على النحو التالي:

- فئة القروض الرديئة.
- فئة القروض المشكوك فيها.
- فئة القروض دون المستوى.
- فئة القروض الجيدة.

✓ الخطوة الثانية : وضع مفهوم محدد لكل فئة من فئات الديون .

وتكون على النحو التالي:

- فئة القروض الرديئة : وهي القروض التي لا ينتظر تحصيلها.

¹ عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق ، ص 34.

- فئة القروض المشكوك فيها : وهي الديون التي تشير إلى مؤشرات التحليل المالي و غير المالي إلى تعرضها لمخاطر عدم السداد الكلي أو الجزئي مع عدم توافر ضمانات عالية للبنك لتسييلها واسترداد ديونه منها.
- فئة القروض دون المستوى : وهي القروض التي تشير مؤشرات التحليل المالي إلى تعرضها لمخاطر عدم السداد الكلي أو الجزئي غير أن للبنك ضمانات عالية الجودة يمكن تسييلها و استرداد ديونه منها.
- فئة القروض الجيدة : وهي الديون التي تشير المؤشرات المالية و غير المالية لعدم تعرضها لمخاطر عدم السداد.

✓ الخطوة الثالثة : تحديد نسبة المخاطر التي تتعرض لها كل فئة.

وتكون على النحو التالي:

- فئة القروض الرديئة : ويكون لها مخصص بنسبة مرتفعة.
- فئة القروض المشكوك فيها : ويكون لها مخصص يكون أقل من سابقتها.
- فئة القروض دون المستوى : ويكون المخصص المكون أقل من سابقتها.
- فئة القروض الجيدة : ويكون لها مخصص بنسبة من 1 إلى 2 % .
- ✓ الخطوة الرابعة : تقدير قيمة المخصصات لكل فئة في ضوء النسب المستخرجة.
- ✓ الخطوة الخامسة : حساب إجمالي قيمة المخصص.

ويكون ذلك من خلال حساب إجمالي كل من مخصص القروض الرديئة و القروض المشكوك في تحصيلها و القروض دون المستوى وأيضا الديون الجيدة.

✓ الخطوة السادسة : المراجعة الدورية لتصنيف القروض.

ذلك أنه قد يترتب على هذه المراجعة نقل القرض من فئة إلى فئة أقل أو أعلى منه نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أو ظروف الصناعة أو غير ذلك.¹

✓ الخطوة السابعة : المراجعة الدورية لمعدل كفاية المخصصات.

تكون المراجعة الدورية لمعدل كفاية المخصصات و كذلك مدى قوة الضمانات ، وذلك في ضوء ظروف العملاء وكذلك الظروف الاقتصادية.²

¹ عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق ، ص 34.

² عصام عبد الهادي أبو النصر، مرجع سابق ، ص 34.

ولا شك أن تكون المخصصات بهذه الطريقة يستند على أسس عملية لقياس مخصصات القروض في البنوك التجارية ، وهو ما يساعد بدوره على القياس الدقيق لتكلفة مخاطر القروض ومن ثم ترشيد قرارات القروض ، كما ساعد على تطبيق نظام محاسبة المسؤولية فضلا أنه يقدم مؤشرات لمدى مهارات كل مسئول في إدارة القروض.

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمخصصات.

تقوم البنوك بالتسجيل المحاسبي للمخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الاقراضية ، وذلك حسب أنواع القروض فنجد مخصص القروض المشكوك في تحصيلها وأيضا القروض المعدومة وذلك فيما يأتي:

الفرع الأول : المعالجة المحاسبية للقروض المشكوك في تحصيلها.

بعد معرفة القروض المشكوك فيها ، وعلى اعتبار أن هذه القروض خسارة محتملة الوقوع ، لذلك يجب أخذها بالحسبان عند إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك بخصمها من أرباح المدة الحالية أو بمعنى آخر حجز مبلغ من أرباح السنة لمقابلة هذه الخسائر وذلك بخصمها من أرباح المدة الحالية أو بمعنى آخر مبلغ من أرباح السنة لمقابلة هذه الخسائر وذلك بتكوين المخصص ، ويحمل هذا المخصص على حساب الأرباح والخسائر وذلك بموجب القيدتين التاليين:¹

¹ عبد الحي عبد الحي مرعي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2005 ، ص ، ص : 161 - 162.

البيان	مدين	دائن
ديون مشكوك في تحصيلها	XXX	XXX
مخصص قروض مشكوك في تحصيلها		
أرباح خسائر	XXX	XXX
القروض مشكوك في تحصيلها		
أرباح الخسائر	XXX	XXX
مخصص الديون المشكوك فيها		

الفرع الثاني : المعالجة المحاسبية للقروض المعدومة.

تتم المعالجة المحاسبية للقروض المعدومة:

• إعدام القرض باستخدام المخصص:

ويتم ذلك بتسجيل القيد التالي:¹

¹ محمد سمير الصبان وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2006 ، ص، ص: 208 - 209.

البيان	مدين	دائن
المدينين	XXX	XXX
مخصص القروض المشكوك في تحصيلها	XXX	XXX
مخصص القروض المشكوك في تحصيلها	XXX	XXX
المدينين	XXX	XXX
مصاريف القروض المشكوك في تحصيلها	XXX	XXX
مخصص القروض المشكوك في تحصيلها	XXX	XXX
الأرباح والخسائر	XXX	XXX
مصاريف القروض المشكوك في تحصيلها	XXX	XXX

• الطريقة المباشرة

تقضي هذه الطريقة بعدم تسجيل أي قيد محاسبي عند الشك في تحصيل القروض ، وإنما يجري إثبات الخسائر الناجمة عن ذلك عند التأكد من عدم التحصيل قيمة القرض ، وتحميلها على حساب القروض المعدومة خصما من رصيد المدينين كما هو الحال منذ إعدام أي دين آخر ، وذلك يتم بموجب القيد التالي:¹

البيان	مدين	دائن
قروض معدومة	XXX	XXX
المدينون - اسم العميل	XXX	XXX

وفي نهاية السنة يتم تحميل قيمة هذا القرض بالإضافة إلى القروض المعدومة الأخرى خصما من إيرادات الفترة وذلك بموجب القيد التالي:¹

¹ خيرت ضيف وآخرون ، المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1981 ، ص: 598.

البيان	مدين	دائن
الأرباح و الخسائر	XXX	
قروض معدومة		XXX

● تحصيل القروض المعدومة.

عند تحصيل القروض المعدومة يقوم البنك بتسجيل القيد التالي:

البيان	مدين	دائن
البنك	XXX	
القروض المعدومة المحصلة		XXX

¹ نفس المرجع السابق ، ص: 599.

خلاصة الفصل الأول :

ومن خلال الدراسة التي تمت في هذا الفصل يمكن ذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1/ القروض البنكية تعتبر أهم استخدامات البنوك التجارية عندما تقوم بمنحها للعملاء و تستقبل على إثر ذلك عائد و هو الفائدة المرجوة عند منح القرض نتيجة انتظارها لفترة من الزمن ، كما أنه في نفس الوقت تعتبر القروض مورد أساسي للبنك حيث أنه عندما يتحصل على أموال من جهات أخرى قد يكون بنك مركزي أو بنك تجارية أخرى حتى عملاء في شكل قروض ، فهي إذن تحصل على إيرادات ، و يقوم البنك بتوزيع في القروض التي يمنحها ، ذلك بما يتناسب ووضعية العميل طالب القرض.

2/ لا توجد سياسة اقراضية نمطية تطبق في كافة البنوك وإنما تختلف من بنك إلى آخر ، والتي تؤثر عليها مجموعة من العوامل.

3/ مثلما يوجد للقروض إيجابيات عديدة فهي أيضا لها سلبيات ومن أهمها المخاطر التي يقع فيها البنك بسببها وفي هذا الفصل تعرفنا على مجموعة من المخاطر البنكية ، كما رأينا أن هناك وسائل علاجية يستطيع البنك التخفيف من الخطر من خلالها، كما أن هناك طرق للحذر منها تتمثل في تعزيز القروض بضمانات تساعد على الحد من المخاطر .

4/ إن قضية تعثر القروض البنكية من أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك ، لما تسببه من إختلالات في موازينه حيث تضعه في أوضاع وظروف حرجة ، فيجب عليه أن يدرس هذا المشكل من كل جوانبه حتى يتمكن من تفادي حدوث أي أزمة تعيق نشاطه البنكي ، وتقف حجر عثرة أمام قيامه بأهم وظائفه والمتمثلة في تقديم القروض بسبب نقص السيولة.

5/ تعد عملية الإقراض من العمليات المهمة بالنسبة للبنك ، لذلك فالبنك يولي لها اهتماما خاصا ، فيقوم بتسجيل العمليات اليومية المتعلقة بها ، حتى يحاول تجنب احتمال الخسارة حيث يقوم بتكوين مخصصات لمواجهة خطر تعثر قروضها. وهذه المخصصات يطلق عليها مخصصات خسائر القروض البنكية ، فالبنك يقوم بوضعها وفق أسس وذلك حتى يحاول تفادي وضع مخصصات أقل أو أكثر من المطلوب ، لأنها تؤثر على النتيجة النهائية للدورة.

تمهيد:

تسعى إدارة البنك دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك ، إذ أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها ، و لا يجب أن ننسى بأن الهدف الرئيسي لإدارة البنك التجاري هو تحقيق الأرباح.

حيث أن الربحية هي النتيجة الطبيعية التي يرغب فيها المالكون إضافة الى كونها ضرورة لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك كمخاطر الاستثمارات الائتمانية ، والبنوك يمكنها تعظيم ربحيتها عن طريق بعض الآليات و الإدارة الجيدة لهذه الربحية بتطبيق معايير خاصة بها كما انها اداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة و لزيادتها و تعظيمها يجب تشغيل السيولة الموجودة في البنك و هنا يجب الموازنة بينهما من طرف إدارة البنك.

وهذا ما سنتطرق إليه في المباحث التالية ، حيث سنتناول في:

❖ **المبحث الأول : الربحية في البنوك التجارية.**

❖ **المبحث الثاني : مصادر ربحية البنك وأهمية القروض كمصدر أساسي.**

❖ **المبحث الثالث : العلاقة بين مخصصات خسائر القروض وربحية البنوك.**

المبحث الأول : الربحية في البنوك التجارية.

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها البنوك التجارية ، فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها وكذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة قيمة ثروتهم ، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها ، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله.

وتعتمد البنوك التجارية إلى تعظيم ربحيتها من خلال حصولها على أكبر قدر من الودائع بأقل تكلفة ممكنة ثم توظيف هذه الموارد على شكل تسهيلات اقراضية واستثمارات مالية تدر أكبر قدر من الأرباح ضمن درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية نسبياً.

المطلب الأول : مفهوم الربحية وأهميتها.

تعد الربحية من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها البنوك التجارية ، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة التي تساعد على استمراريتها.

الفرع الأول : مفهوم الربحية.

هناك عدة تعاريف مرتبطة بالربحية ونذكر منها:

1. وتعرف أيضاً بأنها هدف أساسي لجميع البنوك ، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع البنك ، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.¹
2. وكذلك تعرف بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها البنوك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية.²

¹ خضر خلة ، إدارة السيولة والربحية ، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص: 11.

² باسل جبر حسن أبوزعيتز ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2006 ، ص: 73.

3. ويعرفها البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية ، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية خلال فترة معينة ، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة ، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة.¹

وكتعريف شامل يمكن تعريف الربحية على أنها هدف استراتيجي للبنوك التجارية ، بحيث يمكنها من الاستمرارية والنمو والتقدم ، فهي تعتبر أداة من أدوات قياس الكفاءة المالية لإدارة البنك.

تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين:²

أ- **قرار الاستثمار** : وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة له لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها ، ويظهر أثر الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للبنك على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ، ودون نقص يؤدي إلى فقدان الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

ب- **قرار التمويل** : وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية ، لتمويل الاستثمار في موجوداتها ، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق مالكيين وديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن .

الفرع الثاني : أهمية الأرباح للبنوك التجارية.

وتتمثل أهميتها في ما يلي:³

- 1- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال.
- 2- الأرباح ضرورية لملاك المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات.
- 3- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة وجوه:

¹ منذر مرهج وعبد الواحد حمودة ، "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات" ، المجلد 36 ، العدد 2 ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا ، دون ذكر السنة ، ص ، ص: 332-333.

² المرجع نفسه ، ص: 333 .

³ باسل جبر حسن أبوزعير ، مرجع سابق ، ص ، ص: 72-73.

- إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة ، وهو أحد وسائل التمويل الذاتي.
- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأس ماله.
- إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.
- 4- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت ، بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس لأداء الإدارة.
- 5- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المرتقبين.
- 6- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

الفرع الثالث: طرق زيادة أرباح البنك.

ربح البنك هو الفائض الصافي بين إيراداته الكلية وتكاليفه الكلية ، ويتم تعظيم الربح إذا حاول البنك تعظيم إيراداته و/أو تخفيض تكاليفه ، فبالنسبة لجانب الإيرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط البنك وقد تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لمجوداته من الأصول المالية بمختلف أشكالها ، أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات المصرفية المختلفة التي يقدمها لعملائه ، ومن ثمة فهناك مصلحة اقتصادية للبنك في زيادة حجم عملياته البنكية من منح قروض وتنفيذ استثمارات وتقديم خدمات لأن ذلك يعني زيادة في حجم إيراداته المختلفة.

أما بالنسبة لجانب التكاليف فيتعين أن نميز نوعين من التكاليف التي يتحملها البنك وهما ما يمكن أن نسميه بالتكاليف الإدارية التشغيلية والتكاليف التجارية المالية¹، والنوع الأول : التكاليف الإدارية والتشغيلية تشمل كل بنود التكاليف التي يتحملها البنك بوصفه مشروعا ، بصرف النظر عن طبيعة نشاطه ، حيث يتعين عليه أن يدفع أجور ومرتببات ويدفع إيجارات ومصاريف إضاءة ومياه...الخ.

أما النوع الثاني من التكاليف فتتمثل في الأعباء التي يتحملها البنك بوصفه وسيطا ماليا ، أي يتحملها نتيجة الطبيعة الخاصة لنشاطه ، وهي تتمثل أساسا في الفوائد التي يدفعها على الودائع التي يتلقاها ، والنوع الأول من التكاليف (الإدارية التشغيلية) يمثل التكاليف العقيمة غير المنتجة ، وذلك بالمقارنة بتكاليف النوع الثاني (التجارية المالية) التي تعد منتجة إلى حد كبير وذلك باعتبارها تحدد حجم الودائع (خصوصا غير الجارية) إلى حد كبير ، والودائع بدورها هي من أهم مصادر إيرادات البنك ، ومن ثمة فعندما نقول أنه يتعين على البنك تخفيض تكاليفه فإننا نقصد أن يحاول الحصول على أكبر كفاءة ممكنة من المبالغ المنفقة كتكاليف إدارية وتشغيلية ، أما التكاليف التجارية المالية المنتجة فإن الذي يهم البنك فيما يتعلق بها ليس حجمها المطلق

¹ محمود يونس - عبد النعيم مبارك ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص، ص: 254-255.

في حد ذاته بل حجمها في ضوء ما يمكن أن تخلقه من إيراد يعود على البنك. وهذا يعني أنه قد يجد البنك أنه من الأوفق له ألا يحاول تخفيض النوع الأخير من التكاليف عن طريق تخفيض معدلات الفائدة التي يدفعها على الودائع بل ربما يكون من مصلحته دفع معدل فائدة أعلى بهدف دفع الجمهور إلى زيادة ودائعه.

المطلب الثاني : معايير قياس الربحية لدى البنوك التجارية.

تتعدد معايير قياس الربحية فنجد أن هنالك عدة معايير تستخدم في قياس ربحية البنوك سننتظر إلى ذكرها .

الفرع الأول : القوة الايرادية أو العائد على الموجودات (ROA).

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه. وتعرف القوة الايرادية أو العائد على الموجودات بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي وبشكل أبسط هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى موجودات المؤسسة.

وتعتبر القوة الايرادية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة المؤسسة ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات المتحققة ، بينما القوة الايرادية توجد مثل هذه العلاقة ، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى ، وكذلك المؤسسات الأخرى ، كما تساعد في تعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، وتعد القوة الايرادية مقياساً لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة ، لذا يتوجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمؤسسة ، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى لذلك يمكن تبرير استعمال الربح قبل الضرائب والمصاريف الأخرى بما يلي:¹

- الضرائب هي أمور لا سيطرة للإدارة عليها ولا سيما أن الضرائب تتأثر بالشكل القانوني للمؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه.
 - المصروفات والإيرادات الأخرى المتكررة منها بخاصة لا تنتج عادة من النشاط الأساسي لذا لا يجوز اعتبارها ضمن مفهوم الربح عند تقييم كفاءة النشاط الأساسي للمؤسسة.
- ويتم احتساب القوة الايرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول كما يلي:

¹ باسل جبر حسن أبوزعيتر ، مرجع سابق ، ص ص : 74-76.

القوة الايرادية = معدل دوران الأصول x هامش ربح العمليات.

= صافي الفوائد / إجمالي الموجودات x صافي ربح العمليات / صافي الفوائد.

= صافي ربح العمليات / إجمال الموجودات.

وهي معادلة تتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابها عناصر الأصول إضافة إلى بنود قائمة الدخل التي لها علاقة مباشرة بالعمليات وتستند على مفهوم صافي الربح الناتج عن الأرباح التشغيلية.

الفرع الثاني : العائد على حقوق الملكية (ROE).

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر ، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل حيث يقاس من خلال المعادلة التالية:¹

$$ROE = \text{حقوق الملكية} / \text{صافي الدخل}$$

ويقصد بمكونات هذه المعادلة :

- **حقوق الملكية :** هي رأس المال المدفوع مضافاً إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة ، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
 - **صافي الدخل :** ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة أي الربح الشامل الصافي وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.
- ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل) ، كذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع.

ومن الملاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يقيس كل دينار مستثمر من قبل أصحاب الأسهم العادية ويأخذ هذا المقياس بعين الاعتبار أثر النشاطات التشغيلية والتمويلية ، وعندما لا يوجد ديون في هيكل رأس مال الشركة فإن معدل العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات.

¹ باسل جبر حسن أبوزعيتير، مرجع سابق ، ص :76.

الفرع الثالث : نسب قياس فعاليات النشاطات التشغيلية.

وتتمثل في:¹

- 1- "صافي الهامش من الفوائد / الموجودات المنتجة للفوائد" : وتقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.
 - 2- "صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى / متوسط الموجودات" : وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من نشاطات غير تقليدية فهي تحسب من خلال قسمة (الإيرادات التشغيلية الأخرى - الأعباء التشغيلية الأخرى مقسومة على متوسط الأصول).
 - 3- "صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية / متوسط الموجودات" : وتقيس هذه النسبة أرباح البنك من مصادر دخله العادية (الإيرادات من التسهيلات الائتمانية والاستثمارات والعمولات من الخدمات المصرفية الأخرى...الخ إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات ولا تشمل العمليات غير العادية) مثل بيع أصول البنك أو تجهيزات...الخ) وتختلف هذه النسبة بالتالي عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا تلاحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها.
- وهي تساوي (صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو الخسائر من العمليات الاستثنائية مقسومة على متوسط الموجودات).
- المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الربحية.**

تعتبر نسب الربحية عن مدى الكفاءة التي يتخذ بها البنك قراراته الاستثمارية والمالية ، وتقيس مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الربح على المبيعات وعلى الموجودات على حقوق المالكين ، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في بنك أكثر متانة وفعالية.

الفرع الأول : المؤشرات المرتبطة بالأصول.

1. معدل العائد على إجمالي الأصول (الموجودات) :²

تشكل الموجودات أساس دخل أو عائد العمليات التشغيلية في البنك ، إذ يتناسب إجمالي العائد طردياً مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات البنكية ، ويقاس معدل العائد على الأصول

¹ باسل جبر حسن أبوزعتر، مرجع سابق، ص: 77.

² حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 2011، ص:

مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته على تحقيق أرباح صافية من توظيف موجودات البنك في القروض والاستثمارات وهو يعد من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً على نطاق واسع في تحليل الربحية.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على الموجودات يدل على جملة المؤشرات التالية:

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.

- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.

- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.

- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على إجمالي الأصول = (صافي الربح ÷ إجمالي الأصول) × 100.

وهناك أيضاً معدل العائد على الأصول المنتجة وحسب كالاتي:¹

معدل العائد على الأصول المنتجة = (إجمالي إيرادات التشغيل ÷ إجمالي الأصول المنتجة) × 100.

2. **معدل العائد على حق الملكية** : يعد مقياس العائد على حقوق الملكية مؤشراً لتقييم مقدرة إدارة البنك

على تحقيق عائد مالي على استثمارات المساهمين في البنك ، حيث يقيس مقدار العوائد التي يكسبها المساهمون من استثمار أموالهم في البنك ، ويتعبّر آخر نسبة العائد المتحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين.

ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح ÷ حق الملكية.²

3. **مضاعف حق الملكية (الرفع المالي)** : يقوم مضاعف حق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية

حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية.

ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية الخاص بالبنك ، وهكذا فإن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجب ، ولكن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأسمالية مرتفعة.

ويتم حسابه كما يلي:

¹ زياد سليم رمضان - محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار المسيرة ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 1992/2 ، ص: 276.

² حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، مرجع سابق ، ص: 149.

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية. 1

4. **منفعة الأصول (الموجودات) :** يفيد حساب منفعة الموجودات في تقييم أداء البنك من ناحية الربحية ، حيث لا تكتفي نسبة هامش الربح منفردة في تقييم ربحية البنك ، وبالتالي مستوى الأداء الاقتصادي. ويتم حسابه كما يلي:

منفعة الأصول = (دخل الفوائد + الدخول الأخرى بخلاف الفوائد) ÷ إجمالي الأصول.

5. **معدل العائد على الاستثمار :** تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجودات البنك أي قدرة الدينار الواحد المستثمر في الموجودات مهما كان مصدره على تحقيق أرباح. ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع. 2

6. **معدل العائد على الاستثمار في القروض = (الفوائد المحصلة من القروض ÷ الاستثمار في القروض) × 100.**

و يمكن من خلال ذلك التعرف على دور التوظيف في القروض في تحقيق إيرادات البنك ، كذلك يمكن إعداد هذا المؤشر بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض و ذلك من خلال المعادلة التالية:

العائد على نوع معين من القروض = الفوائد المحصلة من هذا النوع ÷ الاستثمارات في هذا النوع.

7. **معدل عائد الاستثمارات في الأوراق المالية = صافي العائد من الأوراق المالية ÷ الاستثمار في الأوراق المالية.**

و كلما زاد هذا المعدل كلما كان أفضل ، و يفيد هذا المؤشر في التعرف على أهمية الأوراق المالية كأحد بنود الاستثمار. 3

الفرع الثاني : المؤشرات المرتبطة بالخصوم.

1. **معدل العائد على الودائع :** يعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك على توليد الأرباح من توظيف الودائع بمختلف أنواعها في نشاطات استثمارية مختلفة ، وما يترتب على ذلك من ازدياد عوائد البنك. ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل ÷ إجمالي الودائع.

¹ طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص ص: 82 - 84.

² هشام جبر ، مرجع سابق ، ص: 217.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج ، عمان الأردن ، 2006 ، ص ص: 280 - 282.

2. **معدل العائد على الأموال المتاحة** : يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى قدرة البنك على توليد العوائد على الموارد المالية المتاحة للبنك والمتمثلة بالودائع المختلفة وحقوق الملكية. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{صافي الدخل} \div (\text{حق الملكية} + \text{الودائع})^1$$

3. **معدل العائد على رأس المال** : تقيس هذه النسبة مدى قدرة الدينار المستثمر في السهم الواحد على تحقيق الأرباح. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد على رأس المال} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}^2$$

4. **معدل دوران الموجودات** : يقصد بمعدل دوران الموجودات مدى قدرة البنك على استغلال موجوداته لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى الإيرادات ، ومن أبرز عيوب هذا المقياس أنه لا يعطي صورة معبرة عن معدلات الدوران بالنسبة للبنوك التي تقادمت موجوداتها واستهلكت مع الزمن ، إذ تظهر معدلات دوران مرتفعة على الرغم من احتمالات أداء غير مناسب. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{إجمالي الإيرادات} \div \text{إجمالي الموجودات}$$

5. **القابلية الايرادية للموارد المتاحة** : يقيس هذا المؤشر العائد الذي تحققه الاستثمارات التي وجهت إليها تلك الموارد التي حصل عليها البنك من الأطراف كافة. ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{القابلية الايرادية للموارد المتاحة} = (\text{صافي الدخل قبل الضريبة} + \text{الفوائد المستحقة}) \div (\text{قيمة الملكية} + \text{المطلوبات})^3$$

الفرع الثالث : المؤشرات المرتبطة بالدخل.

وتتمثل في:⁴

- **الفائدة من العمليات** = (الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة) ÷ الفوائد المحصلة.
- **صافي الدخل من العمليات** = صافي دخل العمليات ÷ الفوائد المحصلة.

¹ حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، مرجع سابق ، ص: 153.

² هشام جبر ، مرجع سابق ، ص: 219.

³ عاطف جابر طه ، مرجع سابق ، ص: 227.

⁴ حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ، مرجع سابق ، ص: 154.

- **هامش الربح** : يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات. ويقيس أيضا قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب ، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب. ويتم حسابه كما يلي:
- هامش الربح = صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات.
- كلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض الضرائب والمصروفات ، ويمكن تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب كما يلي:¹
- نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد ÷ إجمالي الإيرادات.
- نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد ÷ إجمالي الإيرادات.
- نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض ÷ إجمالي الإيرادات.
- نسبة الضرائب = الضرائب على الدخل ÷ إجمالي الإيرادات.
- وكلما انخفضت أي نسبة من النسب السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك، كما أن المقارنة مع النسب المماثلة في البنوك الأخرى توضح لنا المصروفات المؤثرة على أداء البنك.
- هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ إجمالي إيرادات التشغيل.
- هامش الربح الصافي من غير الفوائد : تقيس هذه النسبة مقدار ما حققه البنك من أرباح نتيجة تقديم الخدمات البنكية الأخرى ما عدا الفوائد ، مقارنة بما دفعه من المصاريف كالرواتب والصيانة وغيرها. ويتم حسابه كما يلي:
- هامش الربح الصافي من غير الفوائد = (الإيرادات من غير الفوائد - المصاريف من غير الفوائد) ÷ إجمالي الموجودات.
- هامش صافي الدخل من الفوائد = صافي الربح ÷ الفوائد الدائنة.
- صافي الربح التشغيلي : تقيس هذه النسبة نسبة الأرباح الناتجة عن التشغيل بالنسبة لكل دينار مستثمر في الموجودات. ويتم حسابه كما يلي:²
- صافي الربح التشغيلي = (مجموع الإيرادات التشغيلية - المصروفات التشغيلية) ÷ إجمالي الموجودات.

¹ عاطف جابر طه ، مرجع سابق ، ص، ص: 225 - 226.

² زياد سليم رمضان- محفوظ أحمد جودة ، مرجع سابق ، ص: 279.

صافي الربح التشغيلي = [صافي الدخل من الفوائد (الفوائد على القروض - الفوائد على الودائع والاقتراض)] - [مخصص الديون المشكوك في تحصيلها - صافي المصروفات التشغيلية (المصاريف من غير الفوائد - الإيرادات من غير الفوائد)] .

- درجة استخدام الأصول = صافي الربح التشغيلي ÷ مجموع الأصول.
 - هامش الفوائد = (الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة) ÷ الأصول المنتجة.
- المبحث الثاني : مصادر ربحية البنك وأهمية القروض كمصدر أساسي.**

تعددت مصادر ربحية البنوك بحيث تعتبر الربحية هي الهدف الأساسي الذي تسعى إليه البنوك ، بحيث تشير احصاءات كل بنك على أن القروض هي اللاعب الرئيسي في معادلة الربحية. سيتناول هذا المبحث المطالب التالية :

- ❖ الفوائد على القروض البنكية.
 - ❖ فوائد الاستثمار في الأوراق المالية.
 - ❖ أجور و عمولات الخدمات البنكية المختلفة.
- المطلب الأول : الفوائد على القروض البنكية.**

تمثل القروض البنكية مجال الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك ، نظرا لارتفاع العائد المتولد عنها مقارنة مع بقية العوائد المتولدة عن الاستثمارات الأخرى ، و بالتالي فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية.

الفرع الأول : محددات الإيرادات المحصلة من القروض.

تتأثر الإيرادات التي يحصل عليها البنك من القروض بشيئين هما:¹

أولا : حجم القروض.

فكلما استطاع البنك تخصيص نسبة كبيرة من موارده النقدية إلى القروض مقارنة بالمجالات الأخرى للاستثمار المربح تمكن من زيادة إيراداته النقدية ، مع العلم أن عملية منح القروض و زيادتها تكون مقترنة بالطلب عليها ، أي كلما ازداد الطلب على القروض المستوفية للشروط المطلوبة ، و تمكن البنك من تلبيتها كلما ازدادت أرباحه ، كذلك أن حجم القروض يرتبط بقوة بسياسة ترويج القروض التي يقوم بها البنك ، و بنوع الخدمات البنكية التي يقدمها لزيائنه ، إذ كلما زادت سياسة الترويج و تنوعت الخدمات البنكية ازداد حجم القروض.

¹ إدارة ربحية المصرف ، تاريخ الاطلاع : 28/03/2017 ، الموقع الالكتروني: redhasahib/section%20niyen.doc

ثانيا : سعر الفائدة.

على افتراض أن هناك منافسة سعرية أي أن سعر الفائدة غير موحد من قبل الدولة ، فإن من أهم العوامل التي تؤثر على سعر الفائدة هي ما يلي:¹

1/ القابلية الايرادية للبنوك : توجد علاقة بين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار ، و بين سعر الفائدة على القروض التي يمنحها البنك للغير ، فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة ، و العكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.

2/ درجة المخاطر الاقراضية : هناك علاقة طردية بين درجة المخاطر على القروض المقدمة للزبون ، و سعر الفائدة عليها ، فكلما زادت هذه المخاطر كلما طالب البنك بسعر فائدة أكبر عليها ، و ذلك لتغطية الخسائر المتوقعة منها ، و لتغطية مصاريف تحصيل القروض ذات الصعوبات الاستثنائية.

3/ العادة و التقليد البنكي : كلما كانت العادات و التقاليد البنكية متشددة مالت أسعار الفائدة إلى الارتفاع ، و كلما كانت هذه العادات و التقاليد مرنة و غير متشددة انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

4/ التوثيق : كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض تساهل البنك في شروطه التي يفرضها على القروض و من هذه الشروط سعر الفائدة و العكس صحيح ، أي كلما قلت الضمانات الممنوحة على القرض كلما ارتفع سعر الفائدة على هذا القرض.

5/ الأمد : توجد علاقة طردية بين استحقاق القرض و سعر الفائدة عليه ، فكلما طالت مدة استحقاق القرض ارتفع سعر الفائدة المفروض عليه ، و العكس صحيح.

6/ تكلفة الإقراض : كلما ازدادت تكاليف الإقراض (المبالغ المنفقة للتعرف على المركز الائتماني للمقترض ، و قدرته على التسديد ، و مصاريف أخرى متعلقة بالحصول على القرض....) ازدادت أسعار الفائدة من أجل تغطية تلك النفقات ، و تمكين البنك من الحصول على صافي ربح معقول.

7/ حجم الرصيد المعوض : هناك علاقة عكسية بين حجم الرصيد المعوض و سعر الفائدة ، فكلما كان الجزء المستقطع من قيمة القرض كرصيد معوض غير قابل للسحب كبيرا ، كلما قل سعر الفائدة على هذا القرض ، و العكس صحيح.

8/ المنافسة : كلما ازدادت شدة المنافسة بين البنوك على تقديم القروض كلما انخفض سعر الفائدة عليها و العكس صحيح.

¹ نفس المرجع السابق.

الفرع الثاني : تحديد معدل الفائدة على القروض.

يحدد البنك معدل فائدة القرض في ضوء مجموعة من العناصر مثل : درجة المخاطرة ، تكاليف الخدمة أجل القرض ظروف المنافسة في السوق المصرفي ثم لوائح البنك المركزي ، لكن مما لا شك فيه أن العنصرين الأول والثاني و هما درجة المخاطرة و تكاليف خدمة القرض ، يلعبان الدور الحاسم في هذا المجال ، لكن إذا علمنا بأن تكاليف خدمة القرض تتكون في معظمها من تكلفة الوقت المبذول في تحليل المركز المالي للعميل مع تكلفة الوقت المبذول في مراجعة و متابعة القرض.

و يمكن القول بأن العلاقة بين تكاليف خدمة القرض ، و درجة المخاطرة ستكون علاقة طردية مما يسمح في نهاية الأمر باعتبار درجة المخاطرة بمثابة دالة لمعدلات الفوائد الخاصة بقروض المحفظة ، و في الجدول التالي توضيح للعلاقة بين رتبة القرض المحددة بناء لدرجة المخاطر المرتبطة به ، و مستوى تكاليف خدمة هذا القرض.¹

المطلب الثاني: فوائد الاستثمار في الأوراق المالية.

يؤدي الاستثمار في الأوراق المالية دورا كبيرا في نشاط البنك ، حيث يحقق له مصدرا ثانيا من الدخل بعد القروض و يعد مهما لإدارة البنك و لمساهمييه ، خاصة عند انخفاض الإيرادات من القروض ، كما تعد الأوراق المالية مصدرا للسيولة للبنك عندما يكون البنك بحاجة إلى النقد بسرعة لمواجهة طلبات السحب من الودائع ، كما تساهم في تخفيض الضرائب في حالة اقتناء أوراق مالية عوائدها معفاة من الضريبة.

✚ عناصر الأوراق المالية.

الأوراق المالية هي الأسهم و السندات التي تصدرها الشركات الحكومية و غيرها (سندات حكومية طويلة الأجل أذن الخزنة ، أسهم الشركات العامة ، أسهم و سندات شركات المساهمة ،.....) فالورقة المالية تعتبر صكا و ذات حق في أصل معين أو دين يبين حقوق و مطالب المستثمر.²

أولا : السند.

فالسند يخول حامله الحق في الحصول على فوائد سنوية و على القيمة عند الاستحقاق.

1/ طريقة حساب العائد على السند:

$$أ/ العائد الجاري للسند = (مبلغ الفائدة السنوي ÷ سعر السند في السوق) × 100.$$

$$ب/ العائد لفترة الاقتناء = [(سعر البيع - سعر الشراء + الفوائد) ÷ سعر الشراء] × 100.$$

¹ محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص: 395 - 396.

² عبد الغفار حنفي ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 - 2004 ، ص: 23 - 24.

ج/ العائد لموعد الاستحقاق = [(مبلغ الفائدة + (القيمة الاسمية للسند - ثمن الشراء)) ÷ (عدد السنوات الباقية لموعد الاستحقاق)] ÷ [(القيمة الاسمية للسند + ثمن الشراء) ÷ 2]

2/ أنواع السندات:

أ/ **السندات الحكومية** : و هي السندات التي تصدرها الدولة و تطرحها للاكتتاب بغرض تمويل بعض الأغراض الخاصة بالمشروعات الإنتاجية أو الإنمائية ، أو لتمويل الإنفاق العسكري في أوقات الحروب و التعبئة العامة. يتراوح أجل هذه السندات بين 5 إلى 10 سنوات إلا أنه عادة ما يتم استهلاكها تدريجيا بحيث يتم سداد عدد منها في كل عام بطريق الاقتراع. و تعد هذه الصكوك من بين الاستثمارات المضمونة التي ينخفض حجم مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى ، بالإضافة إلى إمكانية بيعها في البورصة أو للبنك المركزي.¹

ب/ **سندات الدخل** : و هي السندات التي تعطي لحاملها (البنك المستثمر) فوائد ، في حالة إذا ما حققت الجهة المصدرة للسند أرباح ، و بالتالي لا يحق لحامل السندات المطالبة بفوائد عن سنة لم تتحقق عنها أرباح.

ج/ **سندات القوة الشرائية** : و هي السندات التي تعطي لحاملها (البنك المستثمر) فائدة متحركة لمواجهة التضخم أي انخفاض القوة الشرائية للنقود ، فعادة ما يحدد لتلك السندات سعر فائدة مبدئي يستمر العمل به لمدة ستة شهور ، على أن يعاد النظر فيه دوريا كل نصف سنة بغرض تعديله ليتلاءم مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.

د/ **سندات قابلة للتحويل** : و تتمثل في السندات التي تعطي لحاملها (البنك المستثمر) الحق في تحويلها إذا رغب إلى أسهم عادية للجهة المصدرة للسند ، و بطبيعة الحال فإن هذه النوعية من السندات يقل العائد المتولد عنها عن السندات الأخرى الغير قابلة للتحويل.

هـ/ **السندات الرديئة** : و تتصف تلك السندات بارتفاع درجة مخاطرها ، و بالتالي فهي تدر عائد مرتفع ، و تستهدف الجهة المصدرة لها من طرحها استخدام حصيلة بيعها في شراء جانب كبير من الأسهم لتحسين وضعها في السوق ، مما يجعل الاستثمار في هذا النوع من السندات محفوفًا بقدر كبير من المخاطر ، و هو ما يفسر لنا سبب تسميتها بالرديئة.²

ثانيا : الأسهم.

السهم صك يخول صاحبه الحق في نسبة من التوزيعات النقدية و أي توزيعات أخرى تتقرر للمساهمين.

¹ أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، الدار الجمعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص ، ص: 217 - 218.

² طارق طه ، مرجع سابق ، ص، ص: 586 - 587.

1/ أنواع الأسهم:

أ/ الأسهم الممتازة : و هي التي تعطي لحاملها أفضلية على المساهمين العاديين تتمثل بتحديد نسبة ثابتة من المردودية لهذه الأسهم تحدد عند الإصدار ، و تحديد هذه النسبة المسبقة للعوائد يقرب هذا النوع من الأسهم إلى السندات الفارق البسيط هو أن الفوائد على السندات تدفع قبل احتساب الضريبة على الأرباح بينما أرباح الأسهم الممتازة تتشابه مع الأسهم العادية و خاصة فيما يتعلق بحقوق المساهمين (عدم المطالبة بالفوائد إذا لم تتحقق أرباح).¹

ب/ الأسهم العادية : و هو عبارة عن حصة في ملكية المنظمة تخول صاحبها في الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات اتجاه الآخرين كما يحق لحامل السهم العادي الاشتراك في إدارة المنظمة.²

2/ طريقة حساب العائد على السهم العادي:³

أ/ عائد فترة الاحتفاظ بالسهم = ((سعر البيع - تكلفة الشراء) + الأرباح) ÷ تكلفة الشراء × 100.

ب/ نصيب السهم العادي من الأرباح = (صافي الربح الخاص بجملة الأسهم العادية ÷ عدد الأسهم العادية)

ج/ الربح الجاري للسهم = (نصيب السهم العادي من الأرباح الموزعة ÷ القيمة السوقية للسهم) × 100.

المطلب الثالث : أجور و عمولات الخدمات البنكية المختلفة.

وتعد هذه الأجور و عمولات الخدمة البنكية عائد من عوائد ربحية البنك التجاري.

الفرع الأول : بعض الخدمات البنكية المنتجة للإيرادات.

1/ إيرادات ناتجة عن خصم الأوراق التجارية.

الخصم من العمليات الهامة التي توظف فيها البنوك التجارية أموال الودائع و تستثمرها ، ذلك لأن البنك يحصل مقابل قيامه بعملية خصم الكمبيالات و السندات الإذنية على فائدة و عمولة نظير حصول حامل الورقة على نقوده في الحال بدلا من انتظار حلول موعد الاستحقاق و في ذلك إفادة له بلا شك.

و عملية الخصم عبارة عن تظهير الورقة التجارية تظهيرا ناقلا للملكية إلى بنك يقوم بدفع قيمتها للمظهر بعد استئزال قدر يمثل أجره الذي يستحقه عن هذه العملية و هو عبارة عن ثلاثة عناصر :

¹ ناجي جمال ، إدارة محفظة الأوراق المالية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص: 14.

² علاء فرحان طالب - فاضل راضي الغزالي ، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك ، دار صفاء ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص : 90.

³ قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، 2012/2 ، ص ص : 57 ، 58.

أ/ **فائدة الخصم** : أي مقدار الفوائد المستحقة عن قيمة الورقة التجارية في الفترة من ميعاد عملية الخصم و ميعاد الاستحقاق و تسمى هذه الفائدة بسعر الخصم و يتراوح هذا السعر بين الهبوط و الصعود تبعا للظروف الاقتصادية المختلفة.¹

و تحسب فائدة الخصم من المعادلة التالية:²

$$\text{فائدة الخصم} = \text{القيمة الاسمية للورقة} \times (\text{عدد الأيام} \div 360) \times \text{معدل الفائدة.}$$

ب/ **عمولة الخصم** : و هي العمولة التي يتقاضاها البنك مقابل قيامه بهذه العملية ، و تقدر حسب قيمة الكمبيالة المخصومة و الأجل الباقي حتى ميعاد الاستحقاق ، و قدر المخاطرة التي يتعرض لها البنك ، و لهذا يحرص البنك على أن تكون الورقة مقبولة من المسحوب عليه ، و أن يكون ميعاد الاستحقاق لا يتجاوز الستة أشهر ، و أن تحمل توقيعين على الأقل ، و أن يكون مكان الوفاء هو أحد فروع البنك.³

ج/ **مصرفوات التحصيل** : و تختلف باختلاف مكان الوفاء و تقدر على أساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية للورقة و تشمل نفقات الانتقال و إرسال الخطابات و غيرها.⁴

/ **عمولة حفظ و تحصيل الأوراق المالية لحساب العملاء** : حيث يفضل العميل إيداع أوراقه المالية لدى البنك كأمانة مقابل عمولة يدفعها ليتمتع بمزايا عديدة و هي الاحتفاظ بتلك الأوراق في مكان آمن من السرقة أو الحريق ، مع ضمان قيام البنك بالعمليات المتصلة بالأوراق المالية كتحويل كوبوناتا و تحصيل قيمتها عند استهلاكها إلى غير ذلك.

3/ **عمولة إصدار خطابات الضمان** : (خطاب الضمان : هو صك يتعهد بمقتضاه البنك المصدر له بأن يدفع مبلغا لا يتجاوز حدا معيناً لحساب طرف ثالث لغرض معين).⁵

4/ **عمولة شراء و بيع الأوراق المالية لحساب العملاء** : يقوم البنك بواسطة سماسرة الأوراق المالية ببيع أوراق مالية و شرائها لحساب عملائه ، و يتقاضى عمولة في ذلك.⁶

5/ **عمولة الكفالة المصرفية** : قد يتقدم البنك لكفالة عميله ، فيتعهد بالوفاء بدين العميل قبل الغير إذا لم يف به العميل نفسه ، و يتقاضى البنك عن هذه الخدمة عمولة لا تقل عن العمولة المستحقة في حالة القرض.

¹ سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص: 150.

² خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2000 ، ص: 164.

³ سعيد سيف النصر ، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص: 150.

⁴ محمد علي محمد أحمد البنا ، القرض المصرفي - دراسة تاريخية مقارنة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص: 513.

⁵ خيرت ضيف ، محاسبة البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1979 ، ص: 49.

⁶ هشام جبر ، مرجع سابق ، ص: 94.

6/ **أجرة تأجير الخزائن الحديدية** : قد يضع البنك خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها في وضع منقولاته الثمينة من مجوهرات و وثائق و أوراق مالية و غيرها لمدة محددة ، و في مقابلها يدفع الأجر المتفق عليه للبنك حيث يتحدد هذا الأجر بحجم الخزانة و مدة الانتفاع بها.¹

7/ **الأجور والعمولات المستوفاة عن جباية إيرادات المصالح العامة** : مثل التلفون والماء والكهرباء وبيع وثائق التأمين لصالح منشآت التأمين ، وجباية إيجارات مشاريع الإسكان الحكومية ، وغير ذلك من الخدمات التي يتزايد عددها بصورة مستمرة بسبب كفاءة المصارف في تحصيل هذه الإيرادات.²

8/ **فائدة الاتجار بالعملات** : تتمثل الفائدة في الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع ، حيث سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، بينما سعر البيع هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، و يكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء و يمثل الفرق بينهما هامش البنك³

9/ **فوائد الأرصدة الدائنة لدى البنوك الأخرى المحلية و الأجنبية.**

10/ **عمولة فتح الحسابات و إدارتها (السحب و الإيداع).**

11/ **عمولة الاستعلام عن رصيد الحساب.**

12/ **عمولة الإعتمادات المستندية للاستيراد و التصدير.**

الفرع الثاني : تسعير الخدمات البنكية.

تعتبر سياسة تحديد الأسعار من العمليات المهمة بالنسبة للبنك حيث أن إيراداته تعتمد في الأصل على السعر لهذه الخدمات التي يقدمها.

أولاً : أثر السعر في ربحية البنك.

يعتبر السعر محدداً لربحية البنك للأسباب التالية:⁴

1- تشكل الأسعار التي يدفعها العملاء للبنك لقاء الخدمة البنكية المصدر الرئيس لدخل البنك.

2- تؤثر أسعار الخدمات البنكية على حجم أعمال البنك.

¹ مصطفى كمال طه ، عمليات البنوك ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص: 79.

² إدارة ربحية المصارف ، موقع الكتروني سابق.

³ طاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص ، ص: 97- 98.

⁴ ساطع سعدي شملخ ، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة بقطاع غزة ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/11 ، الموقع الالكتروني: library.iugaza.edu.ps/thesis/80208.pdf.

3- تؤثر أسعار الخدمات البنكية على حجم الودائع التي تعتبر المصدر الرئيس لتمويل عمليات البنك، كما تؤثر أسعار الفوائد على القروض على حجم التسهيلات الائتمانية و بالتالي على أرباح البنك.

ثانيا : طرق تسعير الخدمات البنكية.

إن أفضل طريقة لتسعير الخدمات البنكية تتحدد في ضوء العديد من العوامل المؤثرة على قرارات التسعير و من أهم تلك العوامل:¹

- 1- **تكاليف الخدمة.**
- 2- **أسعار المنافسة :** إن أسعار الخدمات المنافسة البديلة هي التي تقدم نقطة توجيه يسترشد بها البنك في وضع أسعار خدماته.
- 3- **خصائص الخدمة الفريدة :** مثل الجودة العالية و هي التي تحدد سقف أسعار خدمات البنك ، و هناك طرق عديدة و شائعة الاستعمال في تسعير المنتجات البنكية منها:
 - أ- **الطرق التقليدية لتسعير الخدمات البنكية :** و من أهم هذه الطرق ما يلي:
 - طريقة التكلفة مع هامش الربح.
 - طريقة التسعير على أساس الطلب.
 - التسعير على أساس أسعار المنافسين.
 - ب- **الطرق الحديثة لتسعير الخدمات البنكية :** و هذه الطرق تأخذ بالاعتبار كل من التكاليف ، المنافسة و الطلب ، و من أهم هذه الطرق ما يلي:²
 - **التسعير وفقا لمنافع الزبائن :** إذ يتم تقدير قيمة المنافع التي حصل عليها الزبائن أو ممن يرغبون في الحصول عليها و أخذها في الاعتبار عند تحديد سعر الخدمة البنكية و من تلك المنافع (السرعة و الجودة النسبية للمنتجات و الأمان ،...) و تكون أسعار الخدمات وفقا لهذه الطريقة أعلى من متوسط السعر السائد في السوق.
 - **التسعير طبقا لمجموعة الخدمات المقدمة :** و هنا يتم تحديد سعر الخدمة طبقا لحجم التعامل للزبون و معدل استخدامه للخدمات و نوعية عملياته ، إذ يحصل الزبون على أسعار خاصة على شكل تسعير متكامل لمجموعة الخدمات المقدمة ، و ليس بشكل انفرادي لكل خدمة بنكية على حدة .
 - **التسعير وفقا لتمييز الخدمات :** و قد يقوم البنك بتقديم خدمات خاصة و متميزة لبعض الزبائن مقابل أسعار

¹ وصفي عبد الرحمان النعسة ، التسويق المصرفي ، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص ، ص: 232 - 233.

² مرجع سابق ، ص: 233.

عالية مثل (خدمات الوصاية ، و أمانة الاستثمار...).

المبحث الثالث : تأثير ربحية البنك بمخصصات خسائر القروض.

لحساب ربحية أي بنك تكون بطرح إيرادات دورته المالية من تكاليفها ، بحيث تعد المخصصات من أحد مكوناتها لذلك فمعرفة علاقة الربط بين هذين العنصرين مهم.

وعليه سوف يتناول المطلب العناصر التالية:

❖ جدول حسابات النتائج.

❖ المؤشرات التي تربط المخصصات بربحية البنك.

المطلب الأول : جدول حسابات النتائج.

جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة. حيث أنه يمثل التقرير الذي يقيم نجاح البنك من خلال التأكد من أن المصدر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه ، كما أنه يبرز النتيجة الصافية سواء ربح أو خسارة.

الفرع الأول : تعريف جدول حسابات النتائج.

ويعرف جدول حسابات النتائج كما يلي:

- هو عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات و النفقات للوحدة المحاسبية المراد استخراج صافي دخلها أو خسائرها خلال فترة محاسبية معينة ، وتتبع أهمية هذه القائمة في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية.¹
 - ويعرف أيضا بأنه عبارة عن كشف يبين مقدار الفرق من (ربح أو خسارة) بين الإيرادات بجميع عناصرها والنفقات بمكوناتها خلال السنة المالية ويظهر نتيجة أعمال البنك ، ويسمى بحساب الأرباح والخسائر ويستخدم في معرفة التدفقات النقدية وقياس كفاءة الأداء.²
- حيث أن جدول حسابات النتائج يشمل كل المصاريف والإيرادات الخاصة لفترة معينة.

¹ محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص: 69.

² دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص: 62.

الفرع الثاني: مكونات جدول حسابات النتائج.

يعكس جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل كما يسميه البعض ، الطبيعة المالية لأعمال البنوك التجارية ، وذلك عن طريق استخراج مختلف المكونات التي تشكل نتيجة البنك وهي كالتالي:¹
أولاً : النتيجة الصافية البنكية.

تمثل النتيجة الصافية البنكية خلاصة نشاط البنك التجاري ، لأنه يوضح الفرق بين إيرادات وتكاليف الاستغلال الخاصة بالنشاطات الاعتيادية للبنك (الوساطة المالية ، المتاجرة في أسواق المال ، أداء الخدمات المتنوعة) وبذلك يمكن استخراج ثلاث مكونات رئيسية للنتائج البنكية الصافي PNB:

- **الفوائد :** تمثل المبالغ المدفوعة على الودائع ، و المتحصل عليها من القروض ، هذا بالإضافة إلى عوائد الإيجار التمويلي ، يضاف إليها التوزيعات التي يحصل عليها البنك من خلال احتفاظه بالأوراق المالية.
 - **العمولات :** يتحصل البنك نظيراً لتقديمه لخدماته المتنوعة ، على مقابل نقدي يختلف يأخذ شكل عمولة تختلف باختلاف نوع الخدمة المقدمة وتكلفتها.
 - **الأرباح والخسائر الرأسمالية :** من خلال نشاط البنك في السوق المالي و احتفاظه بأوراق مالية سواء بغرض العائد أو المتاجرة ، يمكن للبنك أن يسجل زيادة أو نقصان في قيمة بعض أصوله المالية ينبغي عليه أخذها بعين الاعتبار عند احتساب نتيجة نشاطه.
- ثانياً : النتيجة الخام للاستغلال.

بعد تسجيل النتيجة البنكية الصافية ، يقوم المحاسب باقتطاع المصاريف العامة للاستغلال ، والمتمثلة في مجموع تكاليف التشغيل كالأجور ، الصيانة ، الكهرباء ، مخصصات الاهتلاك... الخ ، وذلك للحصول على النتيجة الخام للاستغلال RBE التي تمهد له الطريق لاحتساب ومعرفة النتيجة الصافية لنشاط البنك.

وفيما يلي نقدم جدول مفصل لمختلف عناصر جدول حسابات النتائج.

¹ مسعي سمير ، تسعير القروض المصرفية ، مذكرة ماجستير ، شعبة بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007- 2008 ، ص ، ص : 23-24.

الجدول رقم (01): جدول حسابات النتائج.

المبالغ	البيان
XXX	فوائد محصلة. + إيرادات عمليات الإيجار التمويلي. + إيرادات عمليات الكراء. + عوائد القيم المنقولة. + عمولات متحصل عليها. + إيرادات الاستغلال الأخرى. - فوائد مدينة. - تكاليف عملية الإيجار التمويلي . - عمولات مدفوعة للغير . - تكاليف استغلال أخرى. +/- أرباح أو خسائر على المحفظة المالية. +/- أرباح أو خسائر على عمليات التوظيف المشابهة.
XXX	النتيجة البنكية الصافية PNB
XXX	- مصاريف العامة للاستغلال. - مخصصات الاهتلاك.
XXX	النتيجة الخام للاستغلال RBE
XXX	تكاليف الأخطار.
XXX	نتيجة الاستغلال

XXX	+/- أرباح أو خسائر الأصول الثابتة.
XXX	النتيجة الجارية قبل الضرائب
XXX	+ نتائج استثنائية. - ضريبة على الأرباح. - مخصصات الأخطار البنكية العامة.
XXX	النتيجة الصافية

source :Sylvie De Coussergues,Gestion De la Banque, 2^eédition, Dunod, paris, 1996 ,p 43.

المطلب الثاني : العلاقة بين مخصصات خسائر القروض وربحية البنوك .

ترجع أهمية المخصصات لدورها الفعال في تدعيم المراكز المالية للبنوك التجارية ، حيث تعد إجراء استباقياً ، لأي ظروف غير عادية قد تحدث في المستقبل ، ولكي تواصل البنوك عملها دون خوف فلا بد لها من تصحيح مسار وعلاج المشكلات الرقابية والتطبيقية ، ومن بين هذه المشكلات تكوين مخصصات خاصة بالديون المتعثرة ، وبحيث يعتبر حجم مخصصات خسائر القروض من العوامل التي تؤثر على ربحية البنك من خلال المغالاة فيها يعد انقاص من الأرباح ، حيث تعتمد البنوك على قياس مخاطرها الاقتراضية على عدة مؤشرات منها : مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الائتمان ، نسبة تخصيصات الديون المعدومة إلى إجمالي الائتمان ، مؤشر معدل نمو إجمالي الائتمان ، مؤشر صافي الأرباح إلى صافي خسارة القروض . وبما أن هذا الأخير يعمل على تأكيد بيان قدرة البنك من خلال أرباحه المتحققة على امتصاص خسائر القروض سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هذا المؤشر في البنك الأهلي العراقي¹.

¹ صادق راشد الشمري ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2013، ص:131.

مؤشر قياس صافي الأرباح إلى صافي خسارة القروض .

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر القروض في البنوك التجارية ، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ العلاقة بين كل من الربحية ومخصصات خسائر القروض في بنك الائتمان العراقي للمدة (2000- 2007) كالتالي :

الجدول رقم (02) : مؤشر قياس صافي الأرباح إلى صافي خسارة القروض لبنك الائتمان العراقي .

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
21979679	14275317	6440653	730915	622137	658967	82265	360146	صافي الأرباح
58098	405997	28982	420675	424864	16237	28669	9380	صافي خسائر
378,32	35,16	222,22	1,73	1,46	40,58	2,86	38,39	القروض

المصدر: صادق راشد الشمري ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2013، ص:139 .

من خلال الجدول نجد أن صافي الأرباح في بنك الائتمان العراقي قد تذبذب خلال مدة البحث اذ تراوح بين مبلغ (82265) مليون دينار حدًا أدنى في عام 2001 وبين مبلغ (21979679) مليار دينار حدًا أعلى في عام 2007 .

أما بخصوص نسبة صافي الأرباح إلى صافي خسائر القروض فقد تراوحت بين معدل 1,46 في عام 2003 حدًا أدنى وذلك بسبب زيادة صافي خسائر القروض بنسبة كبيرة من عام 2002 إلى عام 2003 اذ ازدادت خسائر القروض من مبلغ (16237) مليون دينار في عام 2002 إلى مبلغ (424864) مليون دينار في عام 2003 ، أي زيادة قدرها 64,25% وهو ارتفاع كبير جدا ، في حين أن صافي الأرباح قد انخفض بنسبة ضئيلة عن عام 2002 وبين معدل 378,32 في عام 2007 وذلك بسبب انخفاض خسائر القروض من مبلغ (405997) مليون دينار في عام 2006 إلى مبلغ (58098) مليون دينار في عام 2007 مع زيادة صافي الأرباح في عام 2007 عن عام 2006.¹

¹ صادق راشد الشمري ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2013، ص: 142- 143 .

خلاصة الفصل الثاني :

سلطنا الضوء في هذا الفصل على ربحية البنوك التجارية ، حيث قدمنا في المبحث الأول تعاريف مختلفة للربحية ومعايير قياسها إضافة إلى مؤشراتنا ، وخلصنا أن الربحية هي زيادة حجم الإيرادات عن النفقات و تدل ربحية البنك على كفاءة إدارته ، و يستطيع البنك زيادة أرباحه من خلال تعظيم إيراداته أو تخفيض نفقاته .

أما المبحث الثاني فخصصناه لمختلف المصادر التي تدر أرباحا على البنك و رتبناها تنازليا حسب العائد الذي تحققه حيث تطرقنا إلى القروض البنكية على أنها أهم مصدر للربحية في البنك بالدرجة الأولى إضافة إلى فوائد الاستثمار في الأوراق المالية و أجور وعمولات الخدمات البنكية ، بينما تناولنا في المبحث الثالث العلاقة التي تربط الربحية بمخصصات خسائر القروض البنكية حيث اطرقنا إلى قائمة الدخل للبنك التجارية حيث تهر فيه مخصصات خسائر القروض بالسالب على أنها من النفقات ، واتضح أن العلاقة بين كل من الربحية ومخصصات خسائر القروض هي علاقة عكسية فكلما زادت قيمة مخصصات خسائر القروض كلما انخفضت قيمة ربحية البنك .

يتضح من مضمون الفصل أن الربحية مفهوم واسع ومتعدد ، ولكن مهما تعددت الصيغ المعبرة عنها إلا أنها تبقى مؤشراً لقياس فعالية نشاط البنك وهدف أساسي يسعى إلى تحقيقه .

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بسكرة -.

تمهيد:

يلعب الجهاز البنكي دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية كسعر الفائدة مثلا التي بدورها تؤثر بدرجة كبيرة على السلوك الاقتصادي للأفراد المودعين، يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكانة إستراتيجية في الجهاز البنكي الجزائري، وتتفرع منه عدة وكالات متواجدة في مختلف التراب الوطني.

وتعتبر وكالة بسكرة الناشطة على مستوى ولاية بسكرة إحدى أهم الوكالات حيث تزاوّل نشاطها البنكي من خلال تقديمها لمختلف الخدمات البنكية ، خاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، فهي تمنح قروضا مختلفة للشباب والفلاحين وتتعرض هذه الوكالة كغيرها لخطر تعثر قروضها، لذلك تعتمد إلى تكوين مخصصات في ميزانيتها وذلك بهدف التخفيف من الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا، وهذه الأخيرة تحمل كعبء للنتيجة النهائية للوكالة.

وبهذا الصدد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ❖ **المبحث الأول:** ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.
- ❖ **المبحث الثاني:** القروض الممنوحة والقروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.
- ❖ **المبحث الثالث:** ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة وعلاقتها بمخصصات خسائر القروض.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تلعب دورا فعالا في نجاح التنمية الاقتصادية، فهو يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز البنكي الجزائري.

وبهذا الصدد تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

▲ تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

▲ تقديم وكالة بدر - بسكرة -.

▲ موارد الوكالة وطرق تنميتها.

المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك مساهمة ذات رأس مال قدره 33 000 000 000 دج الكائن مقرها الرئيسي ب17 :شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة وهو من أكبر وأهم البنوك الوطنية الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى من خلال دوره في عجلة التنمية.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهامه.

إن تزايد الأهمية الإستراتيجية لقطاع الفلاحة، واعتباره من بين الأقطاب التي يركز عليها اقتصاد الجزائر، توافق مع ركود للإنتاج الفلاحي وتراجع كتلة القروض الممنوحة له ، بالإضافة إلى الدور المحدود الذي لعبه البنك الوطني الجزائري BNA لتفعيل الموارد في اتجاه قطاع الفلاحة، هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى إنشاء بنك قادر على تأمين قروض وتمويل حقيقي لقطاع الفلاحة، إنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، أنشئت بتاريخ 106/82 بتاريخ 1982/03/13¹. وأوكلت إليه مهمة تمويل الهياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل النشاطات التابعة له، وكذلك الصناعات الغذائية إضافة إلى الحرف التقليدية في الأرياف وهذا ما يعطي انطبعا بأنه بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ومختلف الأنشطة المتعلقة بالمحيط الريفي وكذلك تنمية وتطوير

¹ مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، العدد 11، 1982/03/16.

الإنتاج النهائي الغذائي والزراعي والحيواني على الصعيد الوطني اثر تحمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المهام نيابة عن البنك الوطني الجزائري المسؤول عن الإقراض الزراعي سابقا ، ونميز بكونه أيضا بنك الودائع وبكونه يقدم أيضا قروض متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين رأس المال الثابت وبشروط ميسرة وبفائدة أقل نسبيا ، وبدأ عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يركز على اللامركزية والتي تعني منح الصلاحية الواسعة في منح القروض وتسيير الفروع ، انبثق عن قرار 1980 في إطار سياسة إعادة الهيكلة الوطنية .

وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل أساسية أبرزها:¹

1. المرحلة الأولى (1982-1990) : خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية ، وبمرور الوقت اكتسب البنك سمعة جيدة و كفاءة عالمية في مجال تمويل القطاع الفلاحي ، قطاع الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانيكية الفلاحية.
 2. المرحلة الثانية (1991-1999) : تميزت هذه المرحلة بصدر قانون 10/90 القاضي بإلغاء تخصص البنوك الذي مكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من توسيع مجالات نشاطه خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبقاءه على نشاطه في المجال الفلاحي ، وتميزت هذه الفترة بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي إلى البنك.
- ففي :

- سنة 1991: تم تطبيق نظام (SWIFT) لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.
- سنة 1992: وضع برنامج (SYBU) لتطبيق عمليات التجارة الدولية للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض وتسيير عمليات الصندوق، وتسيير مودعات الفحص عن بعد لحساب الزبائن، واستخدام الإعلام الآلي في العمليات التجارية الدولية.
- سنة 1993: الانتهاء من تعميم نظام الإعلام الآلي على كافة وكالات البنك.
- سنة 1994: إعداد خدمة بطاقة الدفع والسحب لبنك - البدر - متاحة للزبائن.
- سنة 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لمعالجة وبيع الخدمات المصرفية عن بعد وفي الوقت الآني.
- سنة 1998: تشغيل والعمل ببطاقة السحب مابين البنوك .

¹ www.badr-bank.net

3. المرحلة الثالثة (2000-2002): شهدت هذه الفترة عدة إنجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها ومستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الاقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

كما رفع من مستوى معاونته للقطاع الفلاحي ، وقام في إطار مساهمته للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يركز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات، ونتجت عن هذه الانجازات في الفترات التالية:

- سنة 2000: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية.

- سنة 2001: وضع بنك الفلاحة نظاما جديدا في المجال المحاسبي والمالي من أجل معالجة الحسابات المودعة ومراجعة الملفات الخاصة بالاقتراض في أسرع وقت وفي الوقت الحاضر ما بين 20 إلى 90 يوم تتم عملية مراجعة الملفات الخاصة بقروض الاستثمار والاستغلال وذلك من خلال إنشاء مكاتب خاصة لها كالوكالة والمديرية العامة وحتى أنها أنشأت للزيائن مكتب لخدمتهم الشخصية .

- سنة 2002: وعموما أصبح لبنك الفلاحة فروع مختلفة ومتنوعة الخدمات من الشخصية إلى الوكالة الرئيسية عبر مختلف بنوك الوطن وبالتالي أصبح لبنك الفلاحة التنمية الريفية البنك الأول في الجزائر بشبكاته المختلفة والكثيرة الحركة والنشاط وأصبح برأس مال يفوق 5.8 مليار دولار و 30 % يمثل التجارة الخارجية .

4. المرحلة الرابعة (2003-2008): تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✚ إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأى بنك له مهام يقوم بها ، يمكن تجميعها في النقاط التالية :¹

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.

- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.

- تطوير شبكة ومعاملاته النقدية.

- تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ بناء على معلومات مقدمة من قبل موظفي وكالة بدر -بسكرة - بتاريخ 2017/4/4.

- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.
- تنفيذ المخططات وبرامج التنمية المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة.
- المراقبة مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.
- فتح حسابات للأشخاص حسب طلبهم.
- قبول الودائع ومنح القروض والمشاركة في جمع المدخرات.
- تشجيع وترقية الزراعة، صناعات غذائية والحرف اليدوية.
- وفي إطار السياسة الإقراضية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- معالجة كل عمليات الإقراض والصرف الأجنبي.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكافئ الموارد.

الفرع الثاني : مبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد ، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:¹
- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية ، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.
 - **مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة ، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك إثبات خطي، ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.
 - **مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
 - **مبدأ الخزينة:** يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في خزينته لتلبية احتياجات المتعاملين ومعاملاتهم، أما الفائض منها يتم إيداعه في حسابه لدى البنك المركزي.

¹ نفس المرجع السابق .

▪ **مبدأ الأمن:** يلجأ الزبون إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذن البنك يعمل كجهاز أمن ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة -.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم البنوك الجزائرية ونحاول من هذا المطلب التطرق إلى :

- ▲ تعريف بدر وكالة - بسكرة -.
- ▲ وظائف بدر وكالة - بسكرة -.
- ▲ الهيكل التنظيمي لوكالة - بسكرة -.

الفرع الأول: تعريف بدر وكالة - بسكرة -.

تعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر لذا فإن إنعاش الفلاحة فيها لن يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى توفيرها وهذا ما يترجمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدينة بسكرة بالمرسوم 82/106 والذي يقع مقره بشارع ابن باديس بمدينة بسكرة ويشرف على 9 وكالات منها 5 في الوادي و 4 في بسكرة وتنظم الدوائر التالية : سيدي عقبة أولاد جلال ، الدبيلة ، الواد ، المغير ، قمار جامعة ، طولقة وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابع للدائرة . ومن خلال ما ذكر فالهدف من حقيقة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي كما يتمتع البنك بالاستقبال المالي ويعد التاج في علاقته مع الغير ويتولى أيضا تمويل ما يلي : ¹

- قطاع الفلاحة في الأعلى والأسفل .
- قطاع الصيد البحري والموارد البحرية .
- تمويل البرامج الريفية .
- التجارة والمقاولين الخواص والحرفيين.
- التعاونيات التجارية.

* تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها :

¹ مقابلة مع السيد أنور ، مصلحة التسيير ، بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/4.

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب نحو القطاعات الإستراتيجية للبنك .
- القروض الموجهة للخواص الهادفة إلى خلف نشاطات المناطق الريفية .
- القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد والمدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن (Fonai) والصندوق الوطني للسكن (CNL) .
- القروض الموجهة للمهن الحرة (محامون ، أطباء ، صيدلة إلخ) في المناطق الريفية .
- تعاونية الخدمات .
- دواوين الفلاحة .

الفرع الثاني: وظائف وامتيازات بدر وكالة - بسكرة -.

من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد وهو العلاقات الحالية والبنكية، كذلك تقوم بعدة وظائف وتعرض الوكالة العديد من الامتيازات.

أولاً: الوظائف: يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى :¹

- تحسين العلاقات ما بين مختلف مصالح البنوك وعملائه .
- تسهيل إجراءات التمويل الفلاحي والاستغلالي .
- تسهيل إجراءات الفلاحي للقطاع الخاص .
- تسهيل إجراءات التمويل بالنسبة للقطاع الخدمات .
- معالجة جميع عمليات بنك من قروض وحرف وخزينة .
- فتح حسابات لكل شخص يرغب في ذلك بتقديمه بطلب تمويل بعض المشاريع عن طريق قروض متوسطة الأجل .
- استلام ودائع طلب أو لأجل من كل شخص يقدم إليه بذلك .
- مساعدة الإطارات المتخرجة من الجامعات وشهادات كالأطباء والمهندسين بمنح تسجيلات لهم بإقراضهم وتسهيل هذه العملية ، (أي المساهمة في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة ، ومن بين مهامه ما يلي :
- تنميه مجموعة قطاع الفلاحة ، تطوير الأعمال الفلاحية والتقليدية والحرفية والصناعات المتصلة بالزراعة .

¹ نفس المرجع السابق.

- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة ، بأثمنة الذين لديهم فائض فيستلمه منهم ويحتفظ به في شكل ودائع ، أو من خلال تخفيض سعر الفائدة وضمانات أيسر على عكس ما يعمل به مع الغير .

ثانيا: الامتيازات.

وتتمثل في ما يلي:

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها.
 - سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل.
 - تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض.
 - الجودة والسرعة في الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.
 - تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير.
 - انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الانترنت، حيث يتاح للزائن معرفة أرصدهم وكذا الإطلاع على معلومات تهمهم.
 - الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية، وكذا سرعة تنفيذها.
- الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة -.**

إن النشاط الذي يسير عمل أي بنك يتمثل في تشكيل الهيكل التنظيمي له ، وهذا ما نلاحظه من خلال الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الذي يمثل قوة في التنظيم وحسن في الأداء من خلال إعماله المنظمة وتسيير عملياته المصرفية وسنتطرق له من خلال ما يلي:

أولاً: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة (لوكالة بسكرة) :¹

إن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة التي تساهم في إدارة البنك وتقديم خدمات متنوعة لعملائها تتكون مما يلي:

1- المديرية العامة.

تمثل القاعدة الأساسية للبنك ، يمثلها المدير العام للبنك (PDG) فيتحمل مسؤولية إبرام العقود ودراساتها ولها اتصال مباشر بعدة مصالح ومديريات تساعد على العمل ويشرف عليها أيضا .

¹ مقابلة مع السيد أنور، مصلحة التسيير ، بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/4.

2- مديرية مراقبة التسيير الداخلي.

لها علاقة مباشرة مع المديرية العامة ، مهمتها تقديم تقارير إلى المديرية العامة مرصدة فيها مدى السير الفعال للبنك دون معرفة أي مديرية أخرى بنشاط هذه المديرية ، وتراقب أيضا سير العمل بأقسام البنك ومراقبة العمليات المصرفية .

3- قسم الأعمال.

لها علاقة مباشرة مع المديرية العامة ، مختصة بإدارة أعمال المصالح والفروع الموجودة بالبنك وتقديمه للمدير العام ، وتختص بالمراسلات والرد عليها ومشاكل الموظفين بالإضافة إلى مراعاة مختلف النقائص الموجودة في مديريات البنك وتقديمها بشكل تقارير دورية للمديرية العامة .

4- المفتشية العامة.

تقوم بمعالجة الأخطاء وأخبار المديرية العامة عن هذه الأخطاء التي تحدث بين المديريات فهي تسهر على مراقبة القوانين في البنك .

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة :

تعتبر هذه الوكالة أهم وحدة في نشاط البنك للدور الهام الذي تقوم به من أنشطتها المختلفة مع الزبائن، ولها هيكل تنظيمي خاص بها ينشئ من أجل راحة الزبائن وبتقنيات حديثة يتمثل في:¹

1- مدير الوكالة.

يعتبر ممثل رئيسي للوكالة على مستويات البنك حيث يتحمل مسؤولية تنظيم وتحريك الإدارة لهذه الوكالة .

2- الأمانة.

هي مصلحة تابعة مباشرة بمدير الوكالة ، ومن مهامها تسيير أعمال المدير ، وكذا استقبال وتسجيل البريد وتلقي المكالمات الهاتفية وتوزيعها ، وإنجاز المهام المكلفة بها من قبل مدير الوكالة .

¹ نفس المرجع السابق .

3- نائب المدير.

يقوم بمساعدة المدير في أعماله ونائب مدير الوكالة في حالة غيابه وتتفرع من مكتب نائب المدير مكتبين يتمثلان في الرؤساء المنشطين سواء للعمليات الظاهرة أو النشاطات الخفية .

❖ رئيس منشط أول :

ممثل مختلف الخدمات التي تظهر علنا أمام الزبائن وتتمثل في عدة مكاتب الخدمات الظاهر وتكون في شكل واجهة عند الدخول للوكالة ويحتوي على عدة مكاتب وهي :

- الصندوق الرئيسي : به مكتب أخرى يتم فيه عملية حساب النقود بطريقة آلية دون ضياع الوقت.
- مكتب الخدمات الحرة : يحتوي على فرعين يمثلان في توزيع النقود على شكل إلى ونظامي على حساب ما يحمله صاحب البطاقة بها المال المسجل بالرقم والرمز والفرع الثاني يتم فيه النظر إلى الحساب من طرف الزبون نفسه مسجل في قيمة السحب والإيداع ويوجد به نصوص للحسابات والتي يتم طباعتها .
- مكتب الخدمات الشخصية : دوره تقديم إرشادات ونصائح للزبائن و به أربع مكاتب من خلال الزبائن .

❖ رئيس منشط ثاني :

يشرف هذا الرئيس على الخدمة المكلف بها بالنسبة للخدمات المخفية به التي تتكون من عدة مكاتب تكون أسفل الوكالة ومن أهمها ¹:

- مكتب خاص بالقروض : يهتم بتقديم القروض وما تتضمنه من ضوابط وشريط وأحكام.
- المحفظة المالية : به ما يحتوي من أوراق مالية وملزماتها ، ومن العمليات المتعلقة بالحسابات مع الخزينة والحسابات مع البريد .
- قسم المقاصة : تخص في تقاض البنوك فيما بعضها البعض لأجل الوصول إلى تسديد كل منها ماليا ، من خلال استبدال شيكات البنوك الأخرى مع شيكات البنك نفسه ، ومن خلال هذه العملية يعرف البنك ماله وما عليه اتجاه البنوك الأخرى .
- قسم التجارة الخارجية : تختص بعملية التصدير والاستيراد أو الاستثمار أو من غير المعاملات الخارجية .
- القسم القضائي: هنا يخص العمليات القضائية والمحاكمة التي تخص العدالة عندما لا يتم حلها بين الزبون والبنك ، يحولها إلى القاضي لأجل حل الأموال العالقة والعويصة.

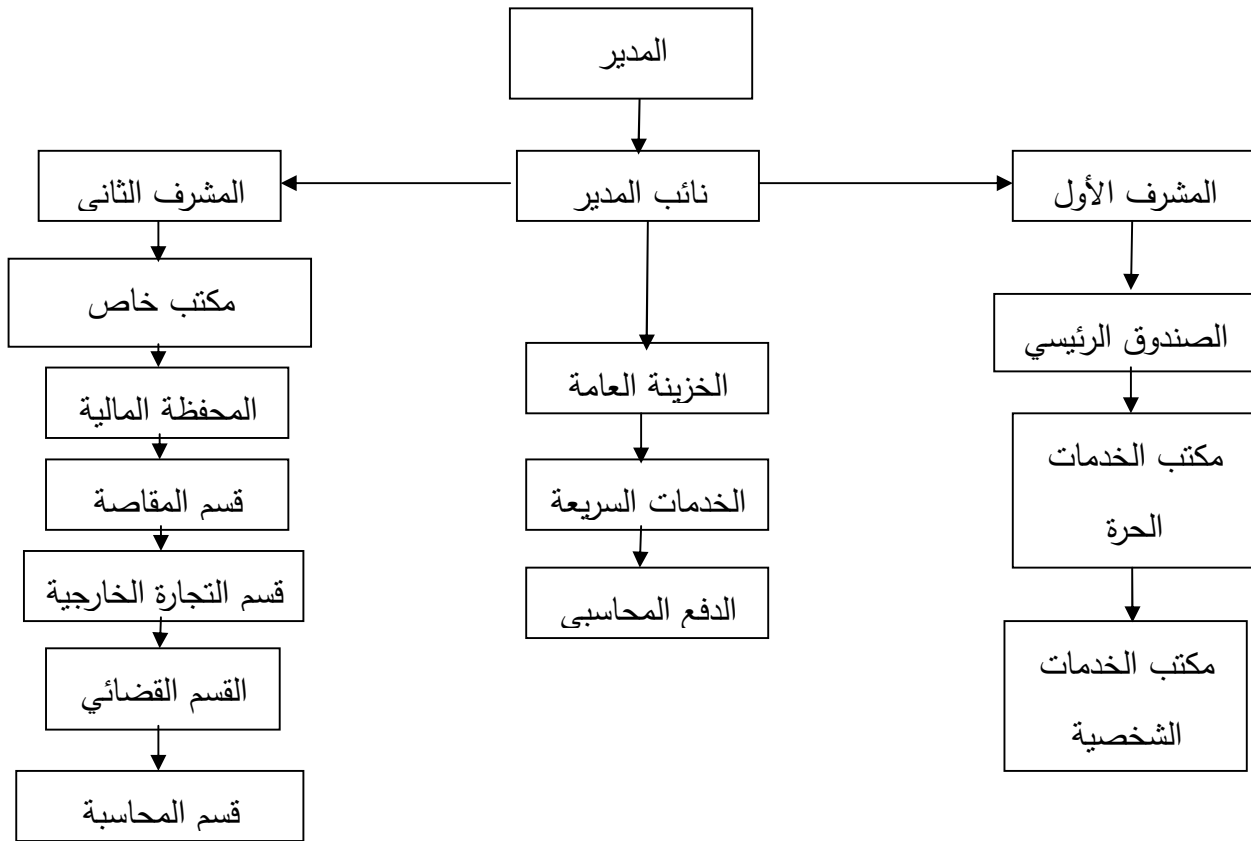
¹ نفس المرجع السابق.

- قسم المحاسبة والمراقبة : يختص بالمعاملات المحاسبية ، وفي كيفية مراقبتها من أجل التوصل إلى ميزانية تحقق للبنك أرباحا وفوائد ، تساعد على تجديد نشاطه .

كما يشهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إرضاء وراحة الزبون فوضعت أشخاص مضيفين ومراقبين لاستقبال الزبائن وإرشادهم إلى مكاتب التي تساعد على الوصول لهدفهم.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل رقم (2) : الهيكل التنظيمي بدر وكالة - بسكرة - .



المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى الملحق رقم (01) الهيكل التنظيمي لوكالة بدر بسكرة .

المطلب الثالث: موارد الوكالة وطرق تنميتها.

تعتبر الودائع من أهم الخصوم التي تحصل عليها الوكالة من الزبائن لذلك فهي تحاول العمل على استخدام استراتيجيات من أجل جذب أكبر عدد من المودعين ، وذلك حتى تستمر وتتنافس.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا المطلب للعناصر التالية:¹

▲ تطور موارد بدر وكالة - بسكرة -.

▲ طرق تنمية موارد الوكالة.

الفرع الأول: تطور موارد بدر وكالة - بسكرة -.

تتكون موارد وكالة بسكرة من الودائع تحت الطلب ومن الودائع لأجل المتمثلة في الآتي:

أولاً: الودائع تحت الطلب.

تتكون الودائع تحت الطلب للوكالة من : حسابات العملاء المدينة والتي تتمثل في حساب الشيك وحسابات أخرى ، وحسابات أخرى لأشخاص متوفين ، وحسابات أخرى لعملاء ، وأيضا من الحسابات الجارية للعملاء، وتتكون أيضا من المؤونات وادخار دون فوائد ومصادر تحت الطلب.

ثانياً: الودائع لأجل.

تتكون الودائع لأجل من سندات الخزينة والتي تعد المكون الوحيد للودائع تحت الطلب في وكالة بدر - بسكرة -.

الفرع الثاني: طرق تنمية موارد الوكالة.

تسعى وكالة بدر - بسكرة - إلى تنمية مواردها لأنها تريد زيادة استثماراتها وسيولتها وتتبع في ذلك عدة طرق نذكر منها الآتي:

¹ معلومات مقدمة من قبل موظفي بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/5.

أولاً: تنمية الودائع.

تعتبر الودائع المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الوكالة في عملياتها للتوظيف الذي تحقق من خلاله الربحية على السيولة لذا نجدها تتبع عدة استراتيجيات منها:

1- جذب العملاء.

تقوم وكالة بدر - بسكرة - بالعمل على جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، وهذا من خلال تقديم خدمات متميزة لعملائها كتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، وأخرى مرتقعة لتوظيف أموالهم.

2- توفير الراحة وتسهيل العمليات.

تقدم الوكالة للعملاء خدمات مجانية أو تقوم بتخفيض سعر الخدمة وتسهيل العمليات التي يقوم بها العميل منها:

- تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى.
- تحصيل الكمبيالات المسحوبة لحساب العملاء لدى الوكالة بعد تظهيرها للتحصيل باسم الوكالة.
- قبول الشيكات المقدمة من قبل العميل للغير أي ضمان سداد الشيكات من جانب البنك.
- خدمات تحويل النقود.

3- دعم النشاط المالي للعملاء.

يتم دعم النشاط المالي للعملاء في وكالة بدر - بسكرة - من خلال ما يلي:¹

- الاعتماد على التطور التكنولوجي والمعلوماتية المستخدمة في إجراء العمليات اليومية للعملاء.
- تبسيط الخدمات البنكية وذلك حتى تتناسب مع فهم جميع فئات العملاء وأيضاً تقديم الإرشادات البنكية.
- تقديم العديد من الاستثمارات التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق أو الحفاظ على توازنهم المالي.
- المحافظة على حد معين في التعامل مع البنوك الخارجية من خلال تبادل المنافع وتوسيع حجم المعاملات الخارجية.
- إصدار نشرات دورية تحتوي على قوانين اقتصادية ومالية تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري لدى فئات المجتمع.
- تسعى أيضاً الوكالة إلى الحفاظ على سلامة أعمالها ونشاطها وسمعتها.

¹ معلومات مقدمة من طرف السيد جمال ساكر ، مصلحة القروض، بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/9.

ثانيا: تنمية الأموال الخاصة بالوكالة.

تتمثل زيادة أموال الوكالة عن طريق استيفاء جزء من أرباحها على أرباح غير موزعة وتنمية رأس مالها من شأنه أن يساعد في دعم مركزها المالي، وبالتالي إتاحة فرص أكبر للإقراض وتوظيف الأموال الخاصة بالأوراق المالية واستخدامها في العقارات بدلا من توظيفها في عمليات بنكية عادية، من أجل ضمان الربح الصادر عن المؤسسات التي لا شك في مقدرتها المالية.¹

المبحث الثاني : القروض الممنوحة والقروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة- .

تعمل وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة - بمنح جملة من القروض لعملائها، تختلف باختلاف الغرض منها، فنجد قروضا قصيرة الأجل وأخرى متوسطة، وهذه الوكالة كغيرها من الوكالات تعاني من مشكلة تعثر قروضها وهذا راجع لأسباب مختلفة ومتعددة.

وبهذا الصدد سوف يتناول هذا المبحث المطالب التالية:

▲ حجم القروض الممنوحة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 - 2015).

▲ حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - وأسبابها للفترة (2012 - 2015).

المطلب الأول: حجم القروض الممنوحة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 - 2015).

تقوم وكالة بدر- بسكرة - بتمويل المشاريع وذلك من خلال استخدام الموارد المتمثلة في الودائع بنوعيتها حيث تقوم بتقديمها في شكل قروض.

وعليه سوف يتناول المطلب العناصر التالية:

▲ حجم قروض الاستغلال الممنوحة للفترة (2012 - 2015).

▲ حجم قروض الاستثمار الممنوحة للفترة (2012 - 2015).

▲ تقييم القروض الممنوحة على مستوى الوكالة للفترة (2012 - 2015).

¹ نفس المرجع السابق .

الفرع الأول : حجم قروض الاستغلال الممنوحة للفترة (2012 - 2015).

تتمثل قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - في القروض قصيرة الأجل التي تتمثل في : قروض الاستغلال قصيرة الأجل ، قروض الرفيق وهي قروض موسمية تقوم الوكالة بمنحها للفلاحين من أجل شراء البذور وغيرها.

❖ القرض الرفيق.

وينقسم إلى : ¹

- **القرض الرفيق العادي:** في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، تم إطلاق صيغة " القرض الرفيق " الذي تم تطبيقه في سنة 2008 ، وهو عبارة عن قرض مقدم من أجل تمويل حاجات موسمية قصيرة الأجل بهدف دعم وتشجيع الإقبال على الاستثمار في المجال الفلاحي وتسمح هذه الصيغة من القروض للفلاحين باقتناء مختلف الوسائل والإمكانات التي تساعد على ممارسة نشاطهم الفلاحي في أحسن الظروف، ويتم تسديد مبلغ هذا القرض بعد مدة سنة واحدة قابلة للتتمديد بستة أشهر في الحالة القصوى، وهذا القرض لا يحمل سعر فائدة ومن مميزاته أنه يقدم لفئة الفلاحين فقط.

- **القرض الرفيق غير العادي:** وهو عبارة عن مبلغ مالي مقدم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لتمويل حاجات التصدير مثل: تصدير التمور ، البذور... الخ، ويكون تاريخ استحقاقه قصير الأجل وأيضا لا يحمل سعر فائدة.

والجدول التالي يوضح قروض الاستغلال الممنوحة خلال (2012 - 2015).

الجدول رقم(03): قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

الوحدة: دج

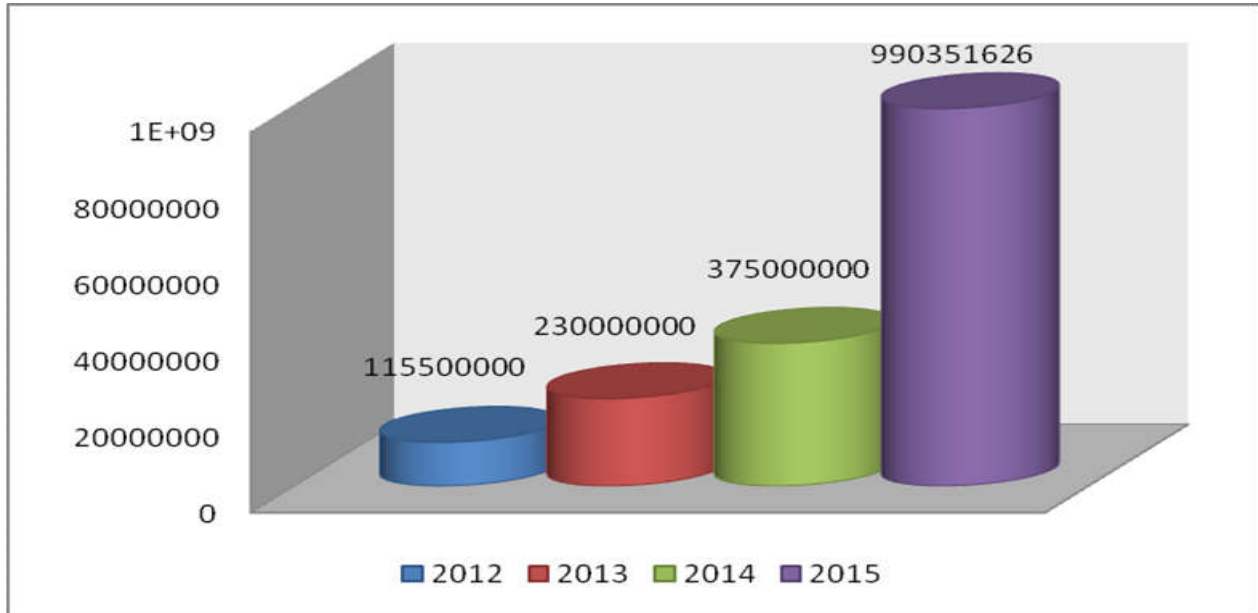
البيان	السنوات	2012	2013	2014	2015
قروض الرفيق		1155 00000	230 000 000	375 000 000	990 351 626
إجمالي قروض الاستغلال		1155 00000	230 000 000	375 000 000	990 351 626

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02 التمويل المصرفي الإجمالي للقروض حسب نوع القرض .

والشكل رقم(03): يوضح تطور قروض الاستغلال الممنوحة في وكالة بدر - بسكرة - خلال الفترة (2012 - 2015) .

¹ مقابلة مع السيد أنور ، مصلحة التسيير ، بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/5.

الشكل رقم(03): تطور قروض الاستغلال الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

الفرع الثاني: حجم قروض الاستثمار الممنوحة للفترة (2012 - 2015).

تتمثل القروض متوسطة الأجل على مستوى وكالة بدر - بسكرة - في القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل والتي تتمثل في:¹

أولاً: قرض التحدي.

وهو نوع جديد من القروض يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويصنف حسب المدة إلى صنفين:

- متوسط الأجل: ويكون من سنة إلى سبعة سنوات وأغلب العملاء يميلون إلى هذا النوع من القروض باعتبار أنه ليس به سعر فائدة، وفي حالة عدم سداد قيمة هذا القرض تقوم الدولة بتغطيته بصفة أنه مدعم من قبلها (الخزينة العمومية).

- طويل الأجل : ويكون من ثمانية سنوات إلى سنة وله نفس خصائص قرض التحدي متوسط الأجل.

وتكون صيغة دعمه كالآتي :

5 سنوات الأولى: تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.

من 6 إلى 7 سنوات: يقوم العميل بتسديد 1% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.

من 8 إلى 9 سنوات: يقوم العميل بتسديد 3% من نسبة الفائدة و الباقي تتكفل به الدولة.

¹ نفس المرجع السابق .

من 10 سنوات إلى نهاية مدة القرض: يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض و المقدرة بـ 5.25%.

ثالثا: قروض الإيجار.

هو عقد بين البنك المؤجر والعميل المستأجر لاستئجار السلع أو الآلات والمعدات اللازمة للمشروع، لمدة 10 سنوات لآلات الحصاد و 5 سنوات لآلات الأخرى، قد يصل مبلغ الائتمان إلى نسبة 100% من مجموع مبلغ أو قيمة المشتريات الفلاحية وعموما يستطيع المستثمر المشاركة في المبلغ الإجمالي بنسبة 20% إلى 30% ، نسبة الفائدة أو عائد البنك محددة بنسبة 9% ، وفي إطار المشاريع التي تستفيد من الإعانة المالية الحصة الفردية تقدر بـ 10% من قيمة المشروع ، كما أن الحصة الفردية تتراوح ما بين 20% إلى 30% من المبلغ الإجمالي إذا كان المشروع لا يستفيد من القدرات البشرية.

رابعا: القروض طويلة الأجل.

و هي قروض تزيد مدتها عن 7 سنوات و قد تصل إلى 20 سنة، و يتمثل هذا النوع من القروض في القروض الاستثمارية و التي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

و تتمثل هذه القروض في: ¹

1/ قروض دعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

2/ قروض للتأمين عن البطالة (CNAC).

3/ القرض المصغر (ANGEM).

والفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في (ANSEJ) يكون سن المستفيد بين (19 و 35 سنة) أما في (CNAC) فيكون سن المستفيد بين (35 و 55 سنة). وتعمل هذه المؤسسات على اندماج الشباب المستثمر أو من أجل المستثمرين الشباب البطالين بحيث يقوم العميل طالب القرض بوضع طلب القرض في إحدى المؤسسات CNAC و ANSEG.

الصيغة التمويلية لكل نوع من القروض السالفة الذكر:

القرض المصغر: لا يتعدى مبلغ القرض 1000000 دج و يمتد أجله الى 9 سنوات.

السنة الأولى: فترة الاستعمال.

3 سنوات: تأجيل.

¹ مقابلة مع ايمان جودي ، مصلحة القروض ، بنك بدر وكالة - بسكرة- بتاريخ 2017/4/5.

5 سنوات: استهلاك.

قرض في ANSEJ و CNAC:

قد تبلغ قيمة هذا القرض 100000000 دج كأقصى حد و تكون صيغة تمويلهما كالآتي:

أ/ مبلغ المشروع لا يتعدى 5000000 دج:

1% مساهمة شخصية.

29% مساهمة ANSEJ / CNAC.

70% مساهمة البنك.

ب/ مبلغ المشروع بين 5000000 دج و 10000000 دج.

2% مساهمة شخصية.

28% مساهمة ANSEJ / CNAC.

70% مساهمة البنك.

كما يقوم البنك بمنح القروض لبناء المساكن الريفية في إطار قابل للتسديد و هي مدعم من طرف الهيئة

الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL) .

والجدول التالي يوضح تطور القروض الاستثمارية على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

الجدول رقم (04): حجم القروض الاستثمارية الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -

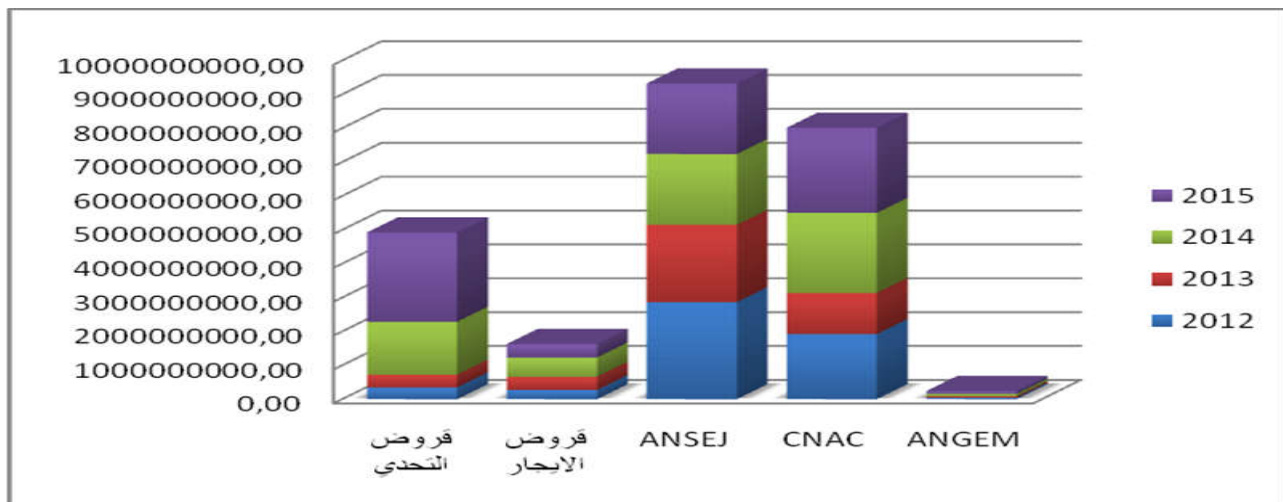
الوحدة: دج

البيان \ السنوات	2012	2013	2014	2015
قروض التحدي.	347483933,50	379 049 802,97	1 561 045 838,54	2 636 481 774
قروض الإيجار	271 649 687	389 411 564,10	570 388 022,98	398 983 651
قروض دعم تشغيل الشباب ANSEJ	2 865 763 922	2 284 419 521,25	2 090 306 930,51	2080406930,51
قروض للتأمين عن البطالة CNAC	1 922 232 600	1 215 275 164,91	2 363 984 124	2 513 246 720
القرض المصغر ANGEM	45 144 764	42 520 986,27	70 531 554,49	85 028 493,15
الإجمالي	5452274906,5	768461367,07	6 656 256470,52	7714147568,66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 03 تمويل بدر داخل اطار الدعم .

والشكل رقم (04): يوضح تطور قروض الاستثمار الممنوحة في وكالة بدر - بسكرة - خلال الفترة (2012 - 2015) .

الشكل رقم (04): تطور قروض الاستثمار الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 .

الفرع الثالث : تقييم القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

يبين الجدول رقم (05) إجمالي القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - وذلك من خلال الفترة (2012- 2015).

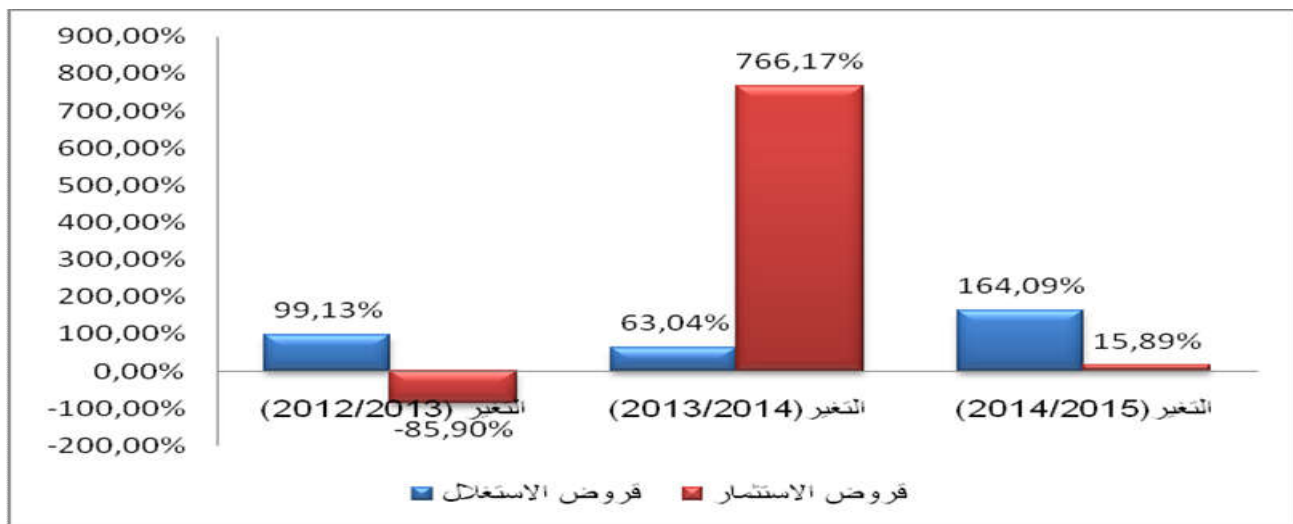
الجدول رقم(05) : القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

الوحدة : دج

السنوات البيان	2012	2013	2014	2015
قروض الاستغلال	1155 00000	230 000 000	375000000	990 351 626
قروض الاستثمار	5452274906,5	768461367,07	6 656 256470,52	7714147568,66
إجمالي القروض الممنوحة	5567774906,5	998461367,07	7031256470,52	8704499194,66

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من قبل بدر وكالة بسكرة.

الشكل رقم (05): تطور القروض الممنوحة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05 وبرنامج الاكسال.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن:

• بالنسبة لقروض الاستغلال.

نلاحظ أن قروض الاستغلال خلال الفترة (2012-2013) قد ارتفعت وذلك بنسبة 99,13% وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قروض الرفيق باعتبار أنه في سنواته الأولى التي بدأت الوكالة في منح هذا النوع من القروض.

أما بين سنتي (2013-2014) فقد انخفضت وذلك بنسبة 63,04% وهذا راجع إلى انخفاض قروض الرفيق وذلك راجع إلى توقعات الفلاحين بالمواسم ، فعام 2014 موسم جاف.

بينما سنتي (2014-2015) فقد ارتفعت قروض الاستغلال وذلك بنسبة 164,09% وهذا راجع إلى الارتفاع الذي شهدته قروض الرفيق خلال عام (2015) وذلك لنفس السبب السابق.

ومن خلال ما سبق نجد أن قروض الاستغلال خلال الفترة (2012-2015) شهدت ارتفاعا وذلك راجع إلى منح الوكالة لقروض الرفيق الموجهة للفلاحين وذلك بداية عام (2012)، والتغير فيها يرجع أساسا إلى توقعات الفلاحين للمواسم.

• بالنسبة للقروض الاستثمارية.

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض الاستثمارية قد انخفضت بين سنتي (2012-2013) بنسبة 85,90% وهذا راجع إلى انخفاض كل من القروض طويلة الأجل وفي المقابل ارتفاع قروض التحدي وقروض الإيجار، أما بين سنتي (2013-2014) فكانت نسبة الارتفاع 766,17% وكان ذلك بسبب ارتفاع في قروض تدعيم الشباب طويلة الأجل وذلك راجع إلى التسهيلات المقدمة من طرف الدولة وذلك بهدف تدعيم الاقتصاد، وكذلك باقي المكونات عرفت ارتفاع منها قروض الإيجار وقروض التحدي. بينما سنتي (2014-2015) نلاحظ ارتفاع بنسبة 15,89% وذلك بسبب ارتفاع قروض التحدي و قروض الإيجار وقروض التأمين على البطالة بينما شهدت بقية المكونات انخفاض.

وعليه يمكن القول أن قروض الاستثمار الممنوحة خلال الفترة (2012-2015) قد عرفت انخفاضا لترتفع سنة (2014) بنسبة كبيرة وبشكل مستمر لسنة (2015) وذلك راجع إلى منح البنك قروض تدعيم الشباب طويلة الأجل.

المطلب الثاني : حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012-2015).

إن وكالة بدر - بسكرة - تعمل على تقليل القروض المتعثرة ومتابعتها حتى تتمكن من مواجهة هذه الديون وتغطيتها وتقادي قدر الإمكان منح القروض التي تكون ذات مخاطر عالية.

وعليه سوف يتناول المطلب العناصر التالية:

▲ حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

▲ أسباب تعثر القروض في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

الفرع الأول: حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012- 2015).

تتعرض وكالة بدر - بسكرة - كغيرها من الوكالات، إلى تعثر القروض ، وذلك نتيجة لعدم قدرة العميل على تسديد جزء أو كل مبلغ القرض.

أولاً: تصنيف القروض المتعثرة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - .

تقوم وكالة بدر بمنح قروض مختلفة لعملائها، وهو ما سبق التطرق إليه، وذلك يكون مقابل معدل فائدة يدفعه المقترض إضافة إلى مبلغ القرض، وعند عدم سداد القسط المستحق عليه في المدة المحددة تقوم الوكالة ب:¹

• **تصنيف القرض ضمن دين مستحق واجب التحصيل.**

عند عدم تحصيل المقترض لمبلغ القسط المستحق عليه في الفترة المحددة تقوم الوكالة بتصنيف دينه ضمن حساب 301 وهو دين مستحق واجب التحصيل، ذلك أنه من الممكن أن يكون المقترض قد نسي أن يسدد أو لديه ظروف خاصة، يرسل البنك إشعاراً له لتسديد المبلغ، فإن لم يستجب بعد (3 أشهر) يتخذ البنك الإجراءات اللازمة.

• **تصنيف القرض ضمن الديون المتعثرة.**

عندما لا يقوم المقترض بتسديد مبلغ الدفعة المستحقة عليه بعد استلامه لإشعار التحصيل (3 أشهر) ، يقوم البنك بتصنيف قرضه ضمن الحساب 387 وهو الديون المتعثرة، يقوم البنك في هذه الحالة بإرسال محصل الدين إليه، وذلك حتى يقوم بتسديد دينه وإن لم يستجب بعد (3 أشهر) ، يقوم البنك بتصنيف دينه ضمن الديون الخطيرة.

• **تصنيف القروض ضمن الديون الخطيرة.**

بعد انتهاء فترة (3 أشهر) وعندما لا يستجيب العميل للبنك، يقوم البنك بتصنيفه ضمن الحساب 388 وهو دين خطير أو مشكوك في تحصيله بمعنى آخر، ويوكل البنك محامياً حتى يُحصل دينه وأيضاً يتخذ كافة الإجراءات المتعلقة به.

¹ مقابلة مع السيد هشام زبادية ، مصلحة التحصيل ، بنك بدر وكالة - بسكرة - بتاريخ 2017/4/3.

• تصنيف القرض ضمن الديون المعدومة.

عندما تتأكد الوكالة من عدم قدرة العميل على عدم سداد القرض، تسجل الدين ضمن فئة الديون المعدومة وذلك في حساب 389 ، ويقوم البنك باستعمال كل الإجراءات من استخدام الضمانات، وتجميد حساب العميل ، والحجز على ممتلكاته حتى استرجاع قيمة القرض.

ثانيا: تطور القروض المتعثرة على مستوى وكالة بدر - بسكرة -.

يوضح الجدول التالي يوضح تطور القروض المتعثرة على مستوى وكالة بدر - بسكرة - وذلك خلال الفترة (2012-2015).

جدول رقم(06): حجم القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015). الوحدة: دج

البيان السنوات	2012	2013	2014	2015
قروض متعثرة	32997000	29886777	30593997	32723949
قروض مشكوك في تحصيلها (دين خطير)	190955000	173254608	176849497	177176659
قروض معدومة	107896000	116551294	89955150	60055150
الإجمالي	331 848 000	319 692 679	297 398 644	269 955 758

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

والجدول الموالي يوضح النسب التي تمثل تطور القروض المتعثرة وذلك خلال الفترة (2012-2015).

الجدول رقم (07) نسب تطور القروض المتعثرة في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).

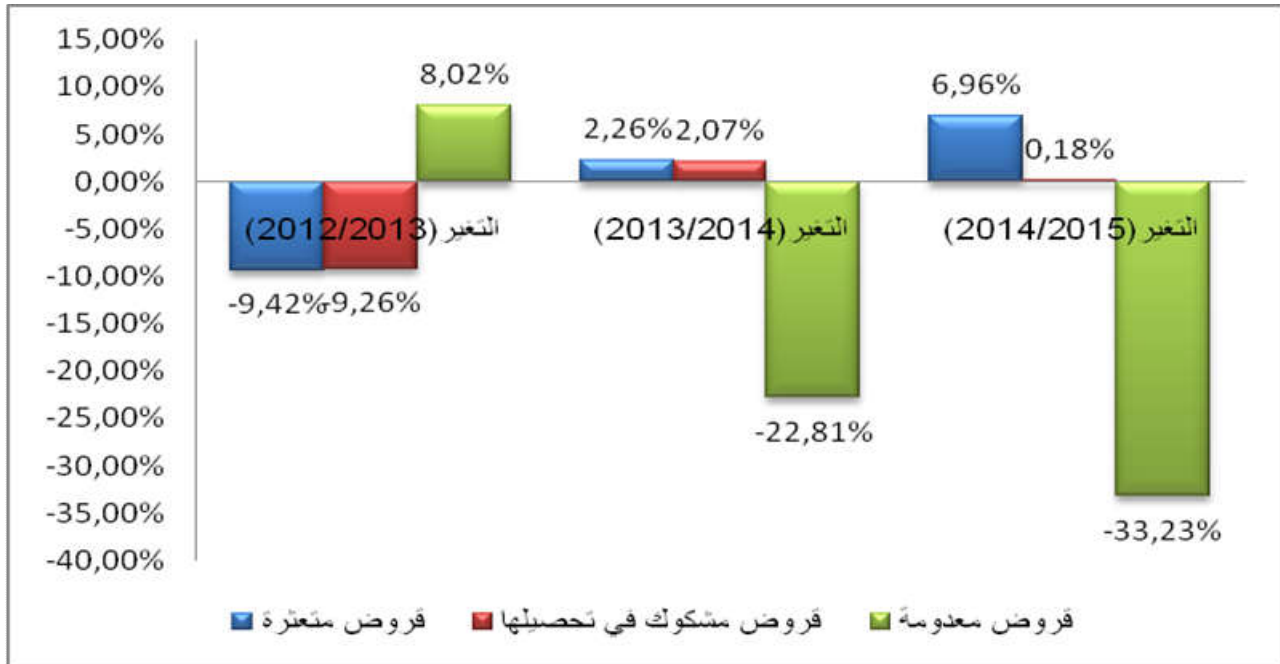
الوحدة: دج

السنوات البيان	التغير - 2012 (2013)	التغير - 2013 (2014)	التغير - 2014 (2015)
قروض متعثرة	-9,42%	2,36%	6,96%
قروض مشكوك في تحصيلها (دين خطير)	-9,26%	2,07%	0,18%
قروض معدومة	8,02%	-22,81%	-33,23%
الإجمالي	3,66%	-6,97%	-9,22%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم 06 وبرنامج الاكسال.

والشكل التالي يوضح تطور القروض المتعثرة وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).

الشكل رقم (06): تطور القروض المتعثرة وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

نلاحظ من خلال الجدولين رقم ما يلي:

- بأنه لم يتم تصنيف حساب 301 وهو دين مستحق واجب التحصيل ضمن القروض المتعثرة ذلك أن المقترض يمكن له أن يسدد مبلغ الدفعة الأولى ما إن يصله إشعار البنك .

• بالنسبة للقروض المتعثرة.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن القروض المتعثرة خلال سنتي (2012 - 2013) قد انخفضت بنسبة 9,42% ، وذلك راجع إلى أنواع القروض الممنوحة ، وراجع أيضا إلى أن البنك قام بتحصيل جزء من دونه ، أما بين سنتي (2013- 2014) فقد ارتفعت بنسبة 2,36% وهذا يعود إلى أن قروضا أخرى قد تعثرت. بينما بين سنتي (2014- 2015) قد ارتفعت وذلك بنسبة 6,96% جدا وهذا راجع لنفس السبب السابق.

• بالنسبة للقروض المشكوك في تحصيلها.

لقد شهدت القروض المشكوك في تحصيلها انخفاضا ملحوظا بين سنتي (2012- 2013) وذلك راجع لزيادة لزيادة درجة تصنيف خطورة القروض ، وبالتالي يصنف ضمن المجموعة الأخيرة وهي القروض المعدومة ، أما بين سنتي (2013- 2014) فقد ارتفعت قيمة الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة بسيطة وهي 2,07% وهذا راجع إلى دخول قروض أخرى مرحلة التعثر. أما خلال سنتي (2014-2015) فقد ارتفعت وبنسبة ضعيفة جدا وذلك راجع لنفس السبب السابق.

• بالنسبة للقروض المعدومة .

نلاحظ ارتفاع قيمة القروض المعدومة بين سنتي (2012-2013) إلى 8,02% وهذا راجع إلى تصنيف قروض جديدة ضمن الديون المعدومة ، أما بين سنتي (2013- 2014) فقد انخفضت بنسبة تقدر بـ 22,81% وهذا راجع إلى تحصيل دين قد يتعلق بشركة خاصة ، أما بين سنتي (2014-2015) شهدت انخفاض يقدر بـ 33,23% ويعود هذا الانخفاض إلى أن البنك قام بتحصيل جزء من ديونه المعدومة.

الفرع الثاني : أسباب تعثر القروض في وكالة بدر - بسكرة - .

اعتمادا على المعطيات السابقة يتضح أن قيمة الديون المتعثرة على مستوى الوكالة كبير وذلك راجع إلى العديد من الأسباب ندر منها ما يلي:¹

- القروض الممنوحة في إطار قروض تدعيم الشباب يكون المقترض فيها غير قادر على السداد ولا توجد لديه ضمانات تغطي قيمة دينه.
- توقف المشروع لسبب أو لآخر مثل وفاة المقترض أو مرضه وهذا ما يساهم في تعثر القرض.
- النظام الضريبي في دولة الجزائر ، وهذا ما يصعب على المقترض تسديد القرض وذلك لزيادة التزاماته اتجاه مصلحة الضرائب.

¹ مقابلة مع السيد هشام زيادية ، مصلحة التحصيل ، بنك بدر وكالة - بسكرة - 2017/5/3.

- عدم قدرة المقرض على تجسيد المشروع الذي أخذ قرضا من أجله ، وذلك راجع إلى طبيعة المشروع وأيضا لكفاءة الشخص في إدارة المشروع.
- التحويل للموضوع الأصلي للقرض .
- التغير في أسعار العتاد الفلاحي.
- سوء نية العميل (التصريح الخاطئ للمقرض) .

المبحث الثالث : ربحية وكالة بدر - بسكرة - وعلاقتها بمخصصات خسائر القروض.

تتأثر الربحية في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة - بعدة متغيرات ، ومن بينها تلك المخصصات التي تقوم بتكوينها من أجل التحقق من الخسائر التي يمكن أن تلحق بها مستقبلا جراء تعثر قروضها ، وهذه الأخيرة تزيد من الأعباء التي تعمل للنتيجة النهائية لميزانية البنك، وبهذا الصدد تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية :

❖ مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- 2015).

❖ الربحية في وكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- 2015).

المطلب الأول : مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- 2015).

تقوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة - بوضع مخصصات والمتمثلة في مبالغ احترازية وذلك حتى تحاول تخفيف الخسائر التي يمكن أن تلحق بها من جراء تعثر قروضها مستقبلا. وبهذا الصدد سوف يتناول المطلب العناصر التالية:

- الأسلوب المعتمد في الوكالة لتكوين المخصصات.

- حجم مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة -.

الفرع الأول: الأسلوب المعتمد في وكالة بدر - بسكرة - لتكوين المخصصات.

يتم تقدير حجم المخصصات في وكالة بدر- بسكرة - وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل الديون إلى فئات مع تكوين مخصص مناسب لكل فئة ، هذا الأسلوب يتم في الوكالة وفقا للخطوات التالية:¹

أولاً: تصنيف محفظة القروض إلى فئات.

يتم تصنيف الديون في وكالة بدر- بسكرة - على النحو التالي:

- فئة الديون المستحقة واجبة التحصيل.
- فئة الديون المتعثرة.

¹ مقابلة مع السيد هشام زبادية ، مصلحة التحصيل ، بنك بدر وكالة - بسكرة - 2017/5/3.

- فئة الديون المشكوك في تحصيلها.
- فئة الديون المعدومة.
- فئة الديون الجيدة.

ثانيا: وضع مفهوم محدد لكل فئة.

خلال هذه المرحلة يتم وضع مفهوم لكل فئة وذلك كالتالي :

- (1) فئة الديون المستحقة واجبة التحصيل : وهي الفئة التي تصنف ضمنها التي لحق استحقاق دفعتها أو قسطها الأول ولم يتم سدادها.
- (2) فئة الديون المتعثرة : وهي تلك الديون التي ينتظر سدادها في الوكالة ، في أقل أنواع الديون الخطيرة.
- (3) فئة الديون المشكوك في تحصيلها : وهي تلك الديون التي تشير مؤشرات التحليل المالي وغير المالي إلى تعرضها لمخاطر عدم السداد الكلي أو الجزئي ، مع عدم توافر ضمانات عالية يمكن لوكالة بدر استرداد ديونها منها ، وتعد أكثر خطورة من سابقتها.
- (4) فئة الديون المعدومة : وهي تلك الفئة التي ينتظر تحصيلها.
- (5) فئة الديون الجيدة : وهي تلك الديون التي تشير المؤشرات المالية وغير المالية إلى عدم تعرضها لمخاطر عدم التسديد .

ثالثا : تحديد نسبة المخاطر التي تتعرض لها كل فئة.

يتم تحديد نسبة المخاطر التي تتعرض لها كل فئة من الفئات السابقة وفقا للأمر 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية ، وذلك كما يلي ¹:

- (1) فئة الديون المستحقة الواجبة التحصيل:
- وفقا للأمر 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 فإن قيمة مخصص هذه الفئة من الديون تعادل 0%.
- (2) فئة الديون المتعثرة:
- وفقا للأمر 94/74 تكون قيمة مخصص بهذه الفئة بنسبة 30% من قيمة الديون المتعثرة.
- (3) فئة الديون المشكوك في تحصيلها:
- يكون لها مخصص وذلك بنسبة 50% من القيمة الإجمالية للدين.
- (4) فئة الديون المعدومة:
- يتم تكوين مخصص بنسبة 100% وذلك بما يعادل القيمة الكلية للدين .

¹ نفس المرجع السابق .

(5) فئة الديون الجيدة :

لا يتم تكوين مخصص لهذه الفئة .

رابعاً : حساب إجمالي قيمة المخصصات .

يتم حساب إجمالي قيمة المخصصات على مستوى وكالة بدر - بسكرة - وذلك بجمع كل من :

مخصص الديون المتعثرة + مخصص الديون المشكوك في تحصيلها + مخصص الديون المعدومة.

لا شك في أن تكوين المخصصات بهذه الطريقة لا يستند على أسس علمية وعملية لقياس الديون والقروض وإنما يستند في وكالة بدر على الأمر 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية الذي يحدد نسبة تكوين المخصص تبعاً لفئات الديون إذن فتحديد الديون في الوكالة يتم أيضاً بصفة مركزية.

الفرع الثاني : حجم مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة -

يبين الجدول حجم المخصصات الموضوعة من طرف الوكالة وذلك للفترة (2012 - 2015).

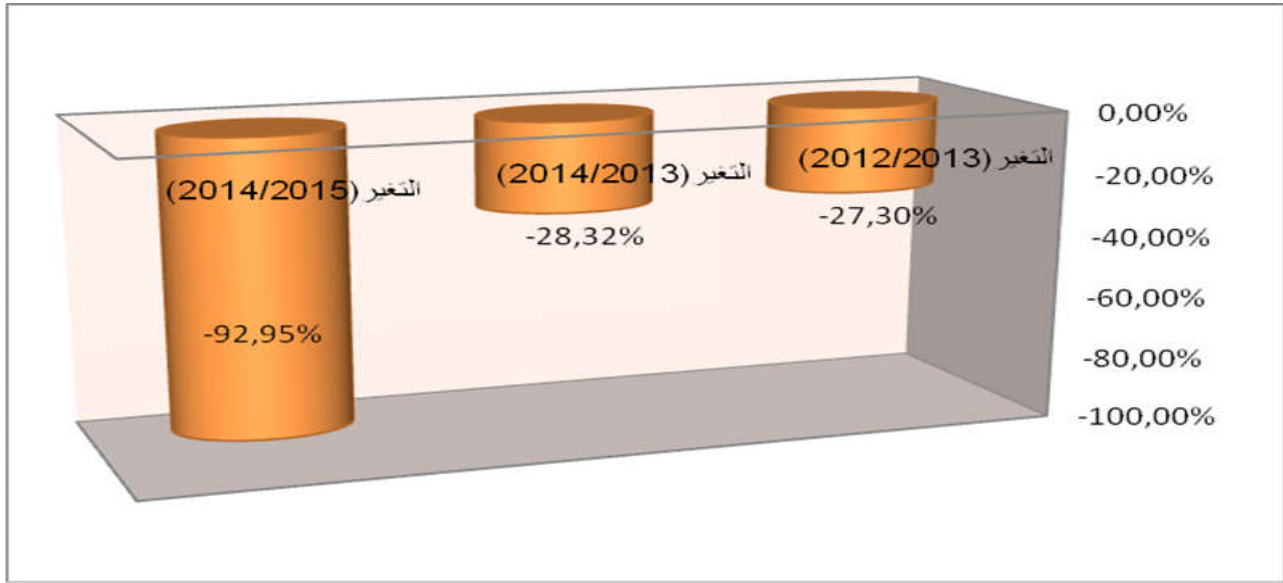
الجدول رقم(08): حجم مخصصات خسائر القروض في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012 - 2015).

الوحدة : دج

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان				
مخصصات خسائر القروض	13 783 000	10 019 81	7 181 500	506 109

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى معلومات مقدمة من قبل السيد حاتم خليل موظف بالوكالة بتاريخ 2017/5/7.

الشكل رقم(07): تطور مخصصات خسائر القروض في بدر وكالة - بسكرة - للفترة (2012-2015).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08 وبرنامج الاكسال.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن حجم المخصصات في الوكالة عرف انخفاضا مستمرا على طول الفترة (2012- 2015) وذلك راجع إلى تحصيل الوكالة جزء من ديونها المتعثرة ، وبالتالي إلغاء جزء من المخصصات الموضوعة من قبلها لمواجهة خطر تعثر القروض.

المطلب الثاني : الربحية في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015).

إن هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بدر - بسكرة - هو تحقيق الأرباح ، لذلك تحرص على استغلال مواردها بالشكل الذي يمكنها من زيادة أرباحها .

وعليه سوف يتناول المطلب العناصر التالية:

- تطور الربحية في وكالة بدر - بسكرة - .

- تقييم الربحية ومدى تأثير مخصصات خسائر القروض عليها في وكالة بدر - بسكرة - .

الفرع الأول: تطور الربحية في بدر وكالة - بسكرة - .

يبين الجدول التالي تطور الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة- ، وذلك خلال الفترة (2012-2015) .

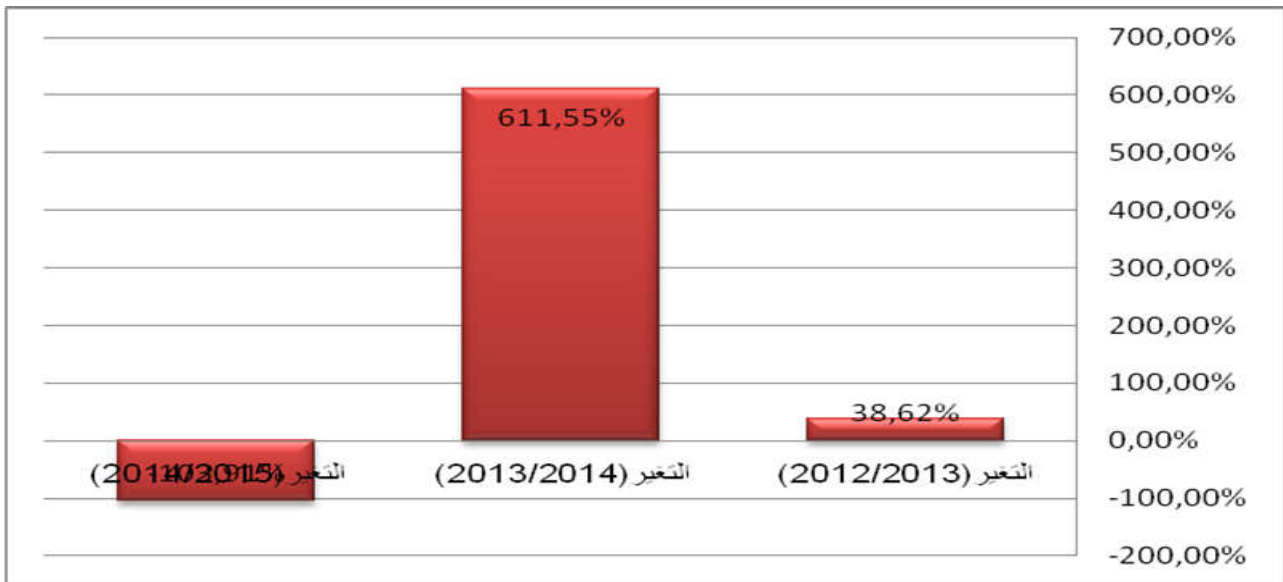
الجدول رقم (09) : تطور الربحية لوكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- 2015).

الوحدة: دج

السنوات	2012	2013	2014	2015
البيان				
الربحية في الوكالة-بسكرة-	-68 064 593	-42 083 485	-215 280 728	8 435 921

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مقابلة مع هشام زيادية ، مصلحة التحصيل ، بنك بدر وكالة - بسكرة 2017/5/3.

الشكل رقم (08): تطور الربحية لوكالة بدر- بسكرة - للفترة (2012- 2015).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن :

- بين سنتي (2012- 2013) قد ارتفعت ربحية الوكالة وذلك بنسبة قدرت ب 38,62% وذلك راجع إلى انخفاض مخصصات خسائر القروض البنكية بسبب تحصيل جزء من الديون المتعثرة.
- بينما سنتي (2013-2014) ارتفعت وبنسبة عالية جدا قدرت ب 611,55% وذلك راجع إلى أن قيمة المخصصات أصبحت شبه معدومة لأن الوكالة قامت بتحصيل جزء كبير من قرض معدوم يتعلق بشركة خاصة ، وهذا لأن الوكالة تعطي قروضا مضمونة من قبل خزانة الدولة فهي تعطي قروضا وفقا لقرارات مركزية.

- بينما نلاحظ خلال سنتي (2014-2015) أن ربحية البنك عادت لتتخفّف بنسبة 103,91% وذلك يعود إلى أن المصاريف مرتفعة مما أدى إلى أن تكون النتيجة الخام للاستغلال سلبية. وبالعموم يمكن أن نقول أن وكالة بدر - بسكرة - حققت خسائر على طول الفترة (2012-2013) وذلك راجع إلى ارتفاع حجم المخصصات ، لتحقيق عام (2014) نتيجة إيجابية جيدة بسبب قيمة المخصصات المنخفضة ، لتعود لتحقيق نتيجة سلبية سنة (2015) وذلك راجع إلى أن حجم الأعباء الكبير.
- الفرع الثاني : تقييم الربحية في وكالة بدر - بسكرة -**

إن الهدف الأساسي للبنك التجاري هو تعظيم الأرباح وهذا بغرض تعظيم ثروة المساهمين والملاك وتقاس الربحية من خلال جملة من النسب وتتمثل في:

- معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / رأس المال الممتلك) $\times 100$
 - معدل العائد على الودائع = (صافي الدخل / إجمالي الودائع) $\times 100$
 - معدل العائد على الإستثمار = (صافي الدخل / إجمالي الموجودات) $\times 100$
- أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية.

يوضح الجدول التالي تطور معدل العائد على الودائع في وكالة بدر - بسكرة - وذلك خلال الفترة (2012-2015)

الجدول رقم (10): معدل العائد على الودائع في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2012-2015)

البيان \ السنوات	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على الودائع	% -2,69	% -1,61	% 7,59	% -0,27

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من قبل موظفي بدر وكالة- بسكرة -.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- معدل العائد على الودائع في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وذلك راجع إلى انخفاض الربح الصافي من سنة إلى أخرى وارتفاع الودائع بأنواعها ، حيث أن الوكالة لم تحقق ربحاً سنة (2012).

- قيمة المؤشر موجبة سنة (2014) ، فارتفاع حجم الودائع لديها يوجب على البنك دفع فوائد مقابل هذه الودائع وهو ما يؤثر سلبا على ربحية الوكالة.

وبالعموم يمكن القول أن استثمارات الوكالة للودائع في القروض لتحقيق ربح منخفضة نسبيا ، وذلك لأن كل القرارات المتعلقة بالوكالة تتخذ بصفة مركزية لذلك لا تؤخذ الوضعية المالية المحلية بعين الاعتبار خاصة إذا كانت الوكالة في انحراف بسيط عن ما هو محقق وطنيا.

ثانيا : معدل العائد على الودائع.

يوضح الجدول التالي تطور معدل العائد على حقوق الملكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة (2015-2012).

الجدول رقم (11): معدل العائد على حقوق الملكية في وكالة بدر - بسكرة - للفترة (2015-2012)

البيان	السنوات	2012	2013	2014	2015
معدل العائد على حقوق الملكية		% -0,20	% -0,12	% 0,65	% - 0,025

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من قبل موظفي بدر وكالة - بسكرة -.

من خلال الجدول نلاحظ أن :

- معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2012) كان منخفضا وذلك بسبب النتيجة السلبية التي حققتها الوكالة.
 - بحيث عرف معدل العائد على حقوق الملكية ارتفاعا خلال سنة (2014) ، وذلك راجع للنتيجة الموجبة التي حققتها الوكالة بسبب انخفاض أو انعدام لقيمة المخصصات.
 - أما بالنسبة لسنة (2015) فقد شهدت الوكالة انخفاضا في معدل العائد على حقوق الملكية والتي سببها ارتفاع قيمة المصاريف مما أدى إلى تحمل الوكالة نتيجة سلبية.
- ومن خلال ما سبق نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية منخفض جدا وذلك سببه عدم الاستغلال الجيد لهذه الموارد بسبب منح القروض بصفة مركزية ، وأيضا طبيعة المنطقة التي تتيح للبنك منح قروض كبيرة تتوافق وما لديها.

أما بالنسبة لمعدل العائد على الاستثمار فلا يمكن حسابه وهذا لتعذر الحصول على المعلومات الخاصة بحقوق الملكية والمتعلقة بالوكالة في حد ذاتها.

الفرع الثالث : تأثير مخصصات خسائر القروض ربحية بدر وكالة - بسكرة -

تعد مخصصات خسائر القروض من المصارف والأعباء التي تحمل إلى النتيجة النهائية للدورة فنجد أنها تؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك. وربحية وكالة بدر - بسكرة - تتأثر بحجم المخصصات التي تضعها من أجل التخفيف من قيمة الخسارة التي يمكن أن تلحق بها مستقبلا نتيجة لتعثر قروضها .

أولا : علاقة جودة القروض بالربحية في وكالة بدر - بسكرة -

تعد جودة القروض المتغير الحاكم في وكالة بدر - بسكرة - فمن خلال ما سبق نلاحظ أن حجم القروض المتعثرة مرتفع في الوكالة وهذا ما يسبب ارتفاع حجم المخصصات الذي يؤثر بالسلب بشكل مباشر على ربحية الوكالة .

فخلال عام (2012) نجد أن الوكالة حققت خسارة وذلك راجع إلى حجم المخصصات الكبير الذي يبلغ 13 783 000 دج ، وعرفت هذه الخسارة انخفاضا باقي السنوات المالية ، وبالتالي الوكالة تحقق نتيجة ايجابية كلما انخفضت قيمة المخصصات ، وهذا يبين التأثير المباشر للمخصصات على الربحية .

ثانيا : أثر مخصصات خسائر القروض على ربحية وكالة بدر - بسكرة -.

تتأثر ربحية الوكالة بحجم المخصصات الكبير المكون ، بينما الانخفاض فيها يؤدي إلى تحقيق الوكالة لنتيجة إيجابية كما هو الحال في سنة (2015) حيث عرفت المخصصات انخفاض كبير جدا قدر بـ 92,95% بحيث يعد قريب من انعدام قيمة المخصصات ، الذي يوضح التأثير الكبير للمخصصات على الربحية . ومنه فالمخصصات ترتبط طرديا مع حجم القروض المتعثرة لذلك فعي الوكالة محاولة تخفيض حجم القروض المتعثرة حتى ينخفض حجم المخصصات ، وبالتالي تقلل من الأعباء وتحقق نتيجة موجبة

خلاصة الفصل :

تعد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بسكرة - من أهم الوكالات الناشطة على مستوى ولاية بسكرة وذلك لما تقدمه من خدمات متنوعة ومتعددة ، فهذه الوكالة تضم عدة قطاعات بالإضافة إلى مختلف مهامه وأهدافه.

من أهم النشاطات التي تقوم بها الوكالة منح القروض فهي تعمل على منح أنواع مختلفة من القروض والتي من بينها نجد قروض الرفيق الموجهة للفلاحين ، قروض تدعيم الشباب المتوسطة وطويلة الأجل قروض الإيجار وغيرها. ولكن تتعرض هذه الوكالة أكثر من غيرها لتعثر قروضها ، وذلك راجع إلى أن معظم قرارات الإقراض تتخذ بصفة مركزية ، وأيضاً عدم استغلالها للودائع الموجودة بصورة كافية .

أما بالنسبة للمخصصات التي يقوم الوكالة بتكوينها وذلك بهدف التقليل من الخسائر المتوقعة الحدوث مستقبلاً فإنها تعتمد أسلوب تحليل القروض إلى فئات ، وترتبط هذه الأخيرة بعلاقة عكسية مع الربحية . حيث أن الوكالة كلما انخفضت قيمة المخصصات فيها كلما حققت نتيجة ايجابية ، وذلك خلال الفترة المحددة للدراسة (2012 - 2015).

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الاقراض البنكي ، لما لها من كبير و بارز في دعم وتنشيط الاقتصاد وزيادة فعاليته ، وذلك من خلال تقديمها لخدمات متنوعة أهمها منح القروض ، لذلك تعتمد البنوك إلى صياغة سياستها الاقراضية بما يضمن لها الاستغلال الأمثل والجيد لمواردها كذلك يكفل لها استعادة أموالها ، ولكن رغم كل التدابير والخطط المتبعة من طرف البنوك إلا أنها تواجه احتمال تعثر قروضها وذلك نتيجة للمخاطر التي تواجهها كمخاطر السوق ، المخاطر الاقراضية ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة ، والتي لا تستطيع تجنبها ، لذلك تعمل على إدارتها بهدف تخفيف من حدة خطورتها.

حيث تقوم البنوك التجارية بالتسجيل المحاسبي لمختلف العمليات اليومية الخاصة بها ، ومن ضمن هذه الحسابات نجد حساب مخصصات خسائر القروض الذي يتم تقديره انطلاقا من عدة طرق ، وتتأثر ربحية البنك عكسيا بمخصصات خسائر القروض ، بحيث كلما كان حجمها كبيرا كلما أثر ذلك على الربحية سلبا والعكس صحيح .

فوكالة بدر -بسكرة - تعد من أهم الوكالات الناشطة في ولاية بسكرة ، وذلك لما تقدمه من خدمات خاصة تلك المتعلقة بمنح القروض ، فهي تمنح قروض مختلفة ومتنوعة منها قروض الاستغلال الموجهة بالأخص للفلاحين ، وقروض تدعيم الشباب الطويلة ومتوسطة الأجل وقروض الإيجار ، معتمدة في ذلك على الموارد التي تتحصل عليها من العملاء ، وهذه الوكالة كغيرها من الوكالات تتعرض لمجموعة من المخاطر ما أدى إلى كبر حجم قروضها المتعثرة خاصة وأن معظم قرارات منح القروض تتخذ بصفة مركزية ، فهي تكون مخصصات معتمدة في ذلك على طريقة تصنيف القروض إلى فئات فترتبط كل فئة من الديون بنسبة معينة فكبر حجم المخصصات يؤدي إلى تحمل الوكالة لخسائر معتبرة ، وكلما انخفضت قيمتها حققت الوكالة نتيجة ايجابية وهذا ما يبين العلاقة العكسية بين حجم المخصصات وربحية الوكالة .

أولا : نتائج اختبار الفرضيات .

الفرضية الأولى : تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقرض بهدف معرفة الوضعية المالية للعميل.

• الفرضية الأولى صحيحة حيث أن إدارة الائتمان تعمل وتحرص على القيام بدراسات لملفات العملاء المقدمين بطلبات الإقراض ، قبل منحها للائتمان.

الفرضية الثانية : تتأثر ربحية البنك بعاملين هما حجم القروض الممنوحة وحجم إيداعات الزبائن المختلفة.

- الفرضية الثانية خاطئة وذلك لأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك والتي نجد منها حجم القروض الممنوحة ، حجم إيداعات الزبائن ، كذلك عوامل أخرى تتعلق بإدارة البنك أيضا نجد منها مخصصات خسائر القروض البنكية.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة عكسية بين كل من مخصصات خسائر القروض والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- الفرضية الثالثة صحيحة حيث أنه كلما كانت قيمة مخصصات خسائر القروض كبيرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، كلما كانت الربحية فيه منخفضة ، والعكس صحيح .

ثانيا : نتائج البحث .

من بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر ما يلي :

- إن عدم قيام البنك بالدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منحها للائتمان ، يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون المتعثرة.
- كلما اعتمدت البنوك التجارية على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر ، كلما كان احتمال تعثر قروضها في المستقبل منخفض .
- أرباح البنوك التجارية تعد مقياس لأداء الإدارة .
- من أهم مصادر ربحية البنك التجاري القروض البنكية ، وذلك نظرا لارتفاع العائد المتولد عنها مقارنة مع عوائد بقية الاستثمارات الأخرى .
- وجود علاقة عكسية بين نسبة مخصصات خسائر القروض والربحية ، فكلما انخفضت المخصصات كلما أدى ذلك إلى زيادة الربحية بالبنوك التجارية والعكس صحيح .
- الزيادة في حجم التسهيلات الاقراضية ، له تأثير ايجابي على الفوائد ، وبالتالي الزيادة في الربحية .
- إن حجم المخصصات الكبير المقدر والمكون من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة - بسكرة - يحمل إلى النتيجة النهائية للدورة ، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق نتائج سلبية لربحيته ، كما كان في سنة (2012) .

ثالثا : التوصيات .

من بين ما يمكن طرحه كتوصيات ما يلي :

- العمل على استحداث أسلوب يمكن البنك من العمل على تكوين مخصصات قريبة لما هو موجود .

- أن لا يقوم البنك بتحميل المخصصات المتعلقة بالقروض المدعمة من طرف الدولة إلى النتيجة النهائية ذلك أن الخزينة تكفل له استرجاع أمواله ، وبالتالي تقل المخصصات وتزيد الأرباح .
- زيادة عدد الإطارات عن طريق فتح مناصب شغل جديدة للمؤهلين الجامعين ، وذلك من أجل الاستفادة من الطاقات الشابة في استحداث أساليب جديدة تفيد البنك .
- محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجودة لدى البنك من خلال منح قروض للقطاعات المختلفة. وأيضا زيادة استثماراتها عن طريق الدخول في شراكات مع مؤسسات خاصة .
- العمل على الحد من التأثير السلبي لكبر حجم المخصصات وذلك عن طريق الدراسة الجيدة والمعمقة لملفات القروض المقدمة للبنك باستخدام الأساليب الحديثة وذلك حتى تتجنب تعثرها .
- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقادي منح وتمويل القروض التي تكون فيها درجة المخاطرة كبيرة وذلك بغية تجنب احتمال تعثرها فيما بعد .
- ضرورة اعتماد البنوك لنماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل الاستغلال الجيد للمعلومات هذا من جهة وريح الوقت من جهة أخرى .

رابعا : آفاق الدراسة .

من بين آفاق البحث يمكن طرح الآتي :

- تأثير القروض الممنوحة على الربحية في البنوك التجارية .
- مدى فعالية الرقابة الداخلية في الحد من القروض المتعثرة في البنوك التجارية .
- تأثير مخصصات خسائر القروض على الربحية في البنوك الاسلامية .

الفصل الأول

الاطار النظري للقروض البنكية ومخصصات خسائرها

الفصل الثاني

الاطار النظري للربحية في البنوك التجارية

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة

الخطاة

مقدمة

الملاحق

فَائِزَةُ المَرَاثِمِ

أولا : المراجع باللغة العربية .

I الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، الامارات ، 2006 .
2. أحمد شعبان محمد علي ، موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك ، ج: 1 ، دار التعليم الجامعي الإسكندرية ، مصر، 2016 .
3. أحمد صلاح عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية ، الدار الجمعية ، الإسكندرية مصر، 2003 .
4. حاكم محسن الربيعي - حمد عبد الحسين راضي ، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ، دار اليازوري العلمية ، عمان ، الأردن ، 2011 .
5. خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية- الطرق المحاسبية الحديثة ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2000 .
6. خيرت ضيف ، محاسبة البنوك ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1979.
7. خيرت ضيف وآخرون ، المحاسبة المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1981 .
8. دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة ، إدارة مخاطر الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة ، مصر، 2008 .
10. زياد سليم رمضان- محفوظ أحمد جودة ، إدارة البنوك ، دار المسيرة ، دار صفاء ، عمان ، الأردن 1992/2 .
11. سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر، 2000 .
12. سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر ناشرون وموزعون ، الأردن ، 2012 .
13. شاكركزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008 .
14. صادق راشد الشمري ، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2013.

15. صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، 2003 .
16. طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 1999.
17. عاطف جابر طه ، تنظيم وإدارة البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2008.
18. عبد الحميد عبد المطلب ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2009.
19. عبد الحي عبد الحي مرعي وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2005.
20. عبد الغفار حنفي ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003-2004.
21. عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية 2004.
22. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2000 .
23. عبد المعطي رضا أرشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 1999 .
24. عصام عبد الهادي أبو النصر، دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي ، جامعة الأزهر، مصر ، 2006 .
25. علاء فرحان طالب- فاضل راضي الغزالي ، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك ، دار صفاء عمان، الأردن ، 2009.
26. قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار - بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة ، عمان ،الأردن 2012/2.
27. محسن أحمد الخضيرى ، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب، العلاج) ، إيتراك ، الأردن ،1997.
28. محفوظ احمد جودة و زياد رمضان ، إدارة البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 3، عمان ، الأردن 2006 .
29. محمد سعيد عبد الهادي ، الإدارة المالية ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008 .
30. محمد سمير الصبان وآخرون ، مبادئ المحاسبة المالية ، المكتب العربي الحديث ، مصر، 2006 .

31. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، 2006 .
32. محمد علي محمد أحمد البنا ، القرض المصرفي - دراسة تاريخية مقارنة ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 2006.
33. محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي ، ط 2، منشأة المعارف ، الإسكندرية مصر ، 2000 .
34. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، دار وائل ، عمان ، الأردن، 2006.
35. محمود يونس - عبد النعيم مبارك ، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2002 .
36. مصطفى كمال طه ، عمليات البنوك ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر، 2005 .
37. مفلح محمد عقل ، وجهات نظر مصرفية ، ج:2 ، مكتبة المجتمع العربي ، الأردن ، 2006 .
38. منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2000 .
39. ناجي جمال ، إدارة محفظة الأوراق المالية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، لبنان ، 1998 .
40. هشام جبر ، إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، مصر، 2008 .
41. وصفي عبد الرحمان النعسة ، التسويق المصرفي ، دار كنوز المعرفة العلمية ، عمان ، الأردن 2009.
42. وليد ناجي الحياي ، أصول المحاسبة المالية ، ج:2 ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2007 .
- II المذكرات والأطروحات .
43. باسل جبر حسن أبوزعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين رسالة قدمت لنيل شهادة الماجستير رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2006.
44. حسين ذيب ، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد وتسيير مؤسسة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2011/2012.
45. خضر خلة ، إدارة السيولة والربحية ، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال ، كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، سوريا ، 2010.

46. صيفي ولد محمد عبد الرحمن ، البنك المركزي ومراقبة الائتمان ، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2003-2004 .
47. الطيب مبروكي ، المخصصات والاحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي ، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه وأصوله ، قسم الفقه وأصوله ، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة المدينة العالمية ، ماليزيا ، 2012.
48. فاطمة بن شنة ، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص : مالية مؤسسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2008/2009 .
49. كريمة حبيب ، دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي ، دراسة حالة الجزائر 1990-2005 مذكرة ماجستير غير منشورة في نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2007-2008.
50. مسعي سمير ، تسعير القروض المصرفية ، مذكرة ماجستير ، شعبة بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
51. هبال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر 03 ، 2011/2012.
- III الملتقيات والمداخلات .
52. حسين بلعجوز و رابح بوقرة ، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، بالإشارة إلى حالة الجزائر مداخلية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة -مخاطر- تقنيات ، جامعة جيجل ، الجزائر يومي 6-7 جوان 2005 .
53. مفتاح صالح و معاريفي فريدة ، المخاطر الائتمانية ، تحليلها ، قياسها ، إدارتها والحد منها ، مداخلية مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع حول ، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة ، الأردن ، يومي 16-18 أفريل 2007.
- IV المجلات .
55. زياد نجم عيد - رائد عبد الخالق العبيدي ، أثر التغير في رأس المال الممتلك على ربحية المصارفمجلة البحوث العلمية ، العراق ، دون ذكر سنة النشر .

56. منذر مرهج وعبد الواحد حمودة ، "تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات" ، المجلد 36، العدد 2، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سوريا دون ذكر السنة.

V الجرائد الرسمية.

57. الجريدة الرسمية، العدد 11، ، مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982، المتعلق ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الصادر في 1982/03/16.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية .

VI الكتب .

58. **Source** : Sylvie De Coussergues,Gestion De la Banque, 2^eédition, Dunod, paris, 1996.

VII المواقع الإلكترونية .

59. library.iugaza.edu.ps/thesis/80208.pdf.

60. redhasahib/section%20niyen.doc.

61. www.badr-bank.net